عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

# مواقف دول الطوق العربية من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي (1993-2001)

مصطفى عبدالسلام عبدالجليل زملط

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1430هـ - 2009م

**جامعة القدس**

**عمادة الدراسات العليا**

برنامج الدراسات العربية

معـــهد الدراسات الأقليمية

إجازة الرسالة

# مواقف دول الطوق العربية من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي (1993-2001)

**الطالب: مصطفى عبدالسلام عبدالجليل زملط**

**الرقم الجامعي : 20620262**

**المشرف : د. أسامة أبونحل**

**نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2009/06/06 من لجنة المناقشة المدرجة أسماءهم وتواقيعهم:**

**1-رئيس لجنة المناقشة: د.أسامة أبونحل التوقيع:**

**2- مناقشاً داخلياً: د. مخيمر أبوسعدة التوقيع:**

**3- مناقشاً خارجياً: د. ناصر أبوالعطا التوقيع:**

**القدس-فلسطين**

**1430هـ - 2009م**

# مواقف دول الطوق العربية من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي (1993-2001)

**إعداد:**

**مصطفى عبدالسلام عبدالجليل زملط**

بكالوريوس علوم سياسية – جامعة الأزهر / غزة

المشرف الرئيس: **د. أسامة أبو نحل**

**قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات العربية من برنامج الدراسات الإقليمية ، كلية الدراسات العليا /جامعة القدس.**

**1430هـ - 2009م**

# الإهداء

**إلى والديّ الأعزاء...**

**إلى زوجتي وأبنائي ...**

**إلى إخواني...**

**إلى عمي...**

**إلى خالي...**

**إلى أصدقائي...**

**إلى أستاذي وأخي وصديقي الدكتور أسامة أبو نحل...**

**إلى كل من أحبني وأحببته...**

**إقرار**:

أقر أنا مقدم الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير وأنها نتيجـــة أبحـــاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيـــل أية درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

التوقيع:

.....

مصطفى عبدالسلام عبدالجليل زملط

التاريخ: **2009/06/06**

## شكر وتقدير

بعد الثناء على الله سبحانه وتعالى، أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذي الفاضل الدكتور أسامة أبو نحل، لتفضله بالموافقة على الإشراف على هذه الرسالة، وعلى ما قدمه لي من توجيهات ونصح وإرشاد بكل إخلاص.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع الأساتذة الأفاضل في جامعتي العريقة، على كل ما قدموه لي من توجيه سديد أو رأي رشيد، وأخص بالذكر الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة:

الدكتور: مخيمر أبوسعده ، والدكتور: ناصر أبوالعطا

والذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الرسالة.

والشكر موصول لعمادة الدراسات العليا، ولمعهد الدراسات الإقليمية في الجامعة، والعاملين فيها.

كما لا يفوتني؛ أن أتقدم بالشكر لكل من ساهم في مساعدتي أثناء إعداد هذه الدراسة.

# تعريف المصطلحات

## اتفاق 17 آيار (مايو) 1983:

هو: اتفاق أبُرم بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة "إسرائيل" بتاريخ 17 آيار (مايو) 1983، وفيه تعهد كل من الفريقين باحترام سيادة الفريق الآخر، واستقلاله السياسي، وسلامة أراضيه؛ ويعتبر أن الحدود الدولية القائمة بين لبنان و"إسرائيل"، غير قابلة للانتهاك، وأكد الفريقان؛ أن حالة الحرب بين لبنان و"إسرائيل" أنهيت، ولم تعد قائمة، وعملاً بأحكام الفقرتين الأولى والثانية، تتعهد "إسرائيل"؛ بأن تسحب قواتها المسلحة من لبنان وفقاً لملحق هذا الاتفاق؛ وأن لا تُستعمل أراضي أي: من الفريقين قاعدة لنشاط عدائي أو إرهابي، ضد الفريق الآخر، أو ضد شعبه (سلمان، 1986).

## اتفاقية أوسلو:

اتفاق أو معاهدة أوسلو هو: اتفاق سلام وقعته إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في مدينة "واشنطن"، في الولايات الأمريكية المتحدة، في 13 أيلول (سبتمبر) 1993، وسُمي الاتفاق نسبة إلى مدينة "أوسلو" النرويجية، التي تمت فيها المحادثات السرّية التي أفرزت هذا الاتفاق، وجاء الاتفاق بعد مفاوضات بدأت في العام 1991 فيما عُرف بمؤتمر مدريد.

ويعتبر اتفاق أوسلو، الذي تم توقيعه في 13 أيلول (سبتمبر) 1993، أول اتفاق رسمي مباشر بين إسرائيل ممثلة بوزير خارجيتها آنذاك "شمعون بيريز"، ومنظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة بأمين سر اللجنة التنفيذية محمود عباس، وتنص الاتفاقية على إقامة سلطة حكم ذاتي انتقالي (أصبحت تُعرف فيما بعد بالسلطة الفلسطينية)، ومجلس تشريعي منتخب للشعب الفلسطيني، في الضفة الغربية وقطاع غزة، لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات (قريع ، 2006).

## التطبيع:

مصطلح "التطبيع"، كما جرت العادة من استعماله في الآونة الأخيرة، يحمل معاني كثيرة متباينة ومتشابكة، حتى أصبح المصطلح متشابهاً في استعمالاته، بالنسبة للعلاقات بين الدول العربية وإسرائيل، يعني التطبيع قيام هذه الدول أو مؤسساتها أو أشخاصها في تنفيذ مشاريع تعاونية، ومبادلات تجارية واقتصادية، في غياب استتباب السلام العادل، وذلك إخلالاً بالموقف السياسي التاريخي لتلك الدول؛ والقائل بأن مقاطعة الدول العربية لإسرائيل؛ يجب أن تستمر حتى يتحقق ذلك السلام العادل، بل وكوسيلة ضغط لتحقيقه، والتطبيع في هذه الحالة أصبح يعني، ليس فقط السماح بتطوير علاقات طبيعية، بين المعتدي والمعتدَى عليه في غياب العدالة، أي: في وضع غير طبيعي، بل والسماح أيضاً بالأضرار في تلك الأداة التي هي: إحدى أدوات تحقيق تلك العدالة المنشودة(بلقزيز، 1999).

## خارطة الطريق:

"خارطة الطريق" هو: الاسم الذي تُعرف به خطة السلام، التي طُرحت عام 2003 في الشرق الأوسط، والتي تدعو إلى البدء بمحادثات، للتوصل لتسوية سلمية نهائية - على ثلاث مراحل - من خلال إقامة دولة فلسطينية بحلول عام 2005.

وتضع خريطة الطريق تصوراً، لإقامة دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة بنهاية العام 2003، وبعد الالتزام باتفاق لوقف إطلاق النار، سيتعين على الفلسطينيين العمل من أجل قمع المتشددين، أما إسرائيل سيتعين عليها الانسحاب من المدن الفلسطينية، وتجميد بناء المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة، وقد أُعدت الخطة بواسطة ما يُعرف "باللجنة الرباعية في الشرق الأوسط"، التي تضم الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا، استناداً على "رؤية بوش" التي أوضحها في كلمة ألقاها في 24 حزيران (يونيه) 2002.

وكان "شارون" قد قال عن ذلك الرباعي؛ إنه "لا يمثل أي: شيء، لا تأخذوه على محمل الجد"، وعرض خطة سلام بديلة، لن تبدأ إلاَّ بعد تنحية ياسر عرفات (بي بي سي نيوز،28.04.2003).

## دول الطوق العربي:

دول الطوق العربي هو: مصطلح أطلقه الرئيس جمال عبد الناصر في الستينيات من القرن الفائت، على الدول التي تحد فلسطين المحتلة، وهي: لبنان، سوريا الأردن، ومصر (هيكل،2001).

## رؤية الرئيس بوش الابن لحل الدولتين:

ألقى الرئيس الأمريكي خطاباً في 24 حزيران (يونيه) 2002م، تحدث فيه عن حل الدولتين، وسُميت هذه الرؤية باسم خطة الولايات المتحدة للسلام في الشرق الأوسط، لقد تحدثت الخطة عن مجموعة من الشروط والاملاءات، التي ترتبط بها الدولة الفلسطينية، وفي مقدمتها وقف العنف، وانتخاب قيادة فلسطينية جديدة، وتغيير كامل في هيكلية السلطة الفلسطينية، وعدم مساعدة الارهاب بأي وسيلة كانت (أبو الطرابيش،2008).

## الشرق الأوسط الجديد:

تلقفت وسائل الإعلام ما تلفظت به وزيرة الخارجية الأمريكية "كونداليزا رايس" وزيرة الخارجية الامريكية السابقة، من مشروع للشرق الأوسط الجديد؛ ويمكن أن نحدد الدول المجمع على شمولها في مصطلح الشرق الأوسط؛ بأنها إسرائيل وتركيا ومصر ودول الشام والخليج العربي، أما من ناحية تحديد نشأة التعريف، فقد اختلف الباحثون والمفكرون أيضاً في أساس نشأة المصلح، فمنهم من ذهب؛ إلى أنه أمريكي النشأة إسرائيلي التسويق، وإضافة إلى اختلاف الباحثين في تحديد المفهوم؛ فإن "ما يمكن أن نلاحظه على بعضٍ من مساهمات الفكر السياسي العربي في بحث ودراسة هذا المشروع، هو: افتقارها إلى وضع منهجية مناسبة لبحثه" (القطيط ،2006).

## قانون تحرير سوريا:

وهو قانون أمريكي جديد أعلن عنه في عام 2005، يدعو إلى تعزيز العقوبات الدولية على سوريا، نظراً إلى "دعمها للإرهاب"، ولتطويرها صواريخ بعيدة المدى، وأسلحة دمار شامل، واستمرار"احتلالها" للجمهورية اللبنانية في انتهاك لواجباتها الدولية، ولدعمها وتسهيلها للنشاطات الإرهابية داخل العراق، ولانتهاكاتها الشاملة والمنتظمة وغير الاعتيادية لحقوق الشعبين السوري واللبناني"، ويضيف القانون؛ أن هذه الممارسات السورية تشكل "خطراً على الأمن القومي للولايات المتحدة والسلام العالمي"؛ وأن سياسة الولايات المتحدة هي: "حرمان سوريا القدرات على تحقيق الآتي: تمويل وتوفير الملجأ وغيرهما، من أنواع الدعم للتنظيمات الإرهابية"، أو "تطوير أسلحة دمار شامل، واستمرار احتلالها وتدخلها في شؤون لبنان، بطريقة مخالفة لقرارات مجلس الامن، ومنها القرارات 425 و426 و520 و1559، واستمرارها في اضطهاد الشعب السوري" (حسين، 2005)

## قانون محاسبة سوريا:

كانت الولايات المتحدة، قد أقرت قانون محاسبة سورية في عام 2004، والذي يتضمن فرض عقوبات على سورية، منها حظر التعامل مع سورية على الشركات الأمريكية، ومنع بيعها كل ما تبلغ نسبة المواد والصناعات الأمريكية 10% من مكوناته أو أكثر (عبدالسلام،2009 ).

## قرار 1559:

هو: القرار المؤرخ في 2 أيلول (سبتمبر) 2004م، والصادر عن مجلس الأمن، والذي جاء فيه مطالبة جميع القوات الأجنبية المتبقية بالانسحاب من لبنان، كما دعا إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، وأيد القرار بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع أراضي لبنان، وأعلن تأييد عملية انتخابية حرة ونزيهة في الانتخابات الرئاسية التي كان من المقرر إجراؤها، يُلتزم فيها بقواعد الدستور اللبناني الموضوعة، بدون تدخل أو نفوذ أجنبي(بي بي سي نيوز،2004).

.

## قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم(194)

تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة ،بتاريخ 11كانون أول /ديسمبر من عام 1948م،القرار رقم 194،الذي تنص الفقرة (11)منه صراحة على ضرورة عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم وقراهم الأصلية التي هجروا منها،جراء الحرب،ولم يكتف القرار المذكور بتأكيد حق العودة ،بل تعدى ذلك الى إيجاد آلية عملية لتطبيق هذا الحق،فنصّ في فقرته الثانية على إنشاء لجنة توفيق دولية أناط بها مهمة تنفيذ قرار العودة(قاسم،1993).

## قرارمجلس الأمن الدولي رقم 242:

القرار رقم 242 هو: قرار أصدره مجلس الأمن الدولي التابع لمنظمة الأمم المتحدة، في 22 نوفمبر 1967، وجاء في أعقاب الحرب العربية الإسرائيلية الثالثة والتي وقعت في حزيران (يونيه) 1967، والتي أسفرت عن هزيمة الجيوش العربية، واحتلال إسرائيل لمناطق عربية جديدة، وقد جاء هذا القرار كحلٍ وسط بين عدة مشاريع قرارات طُرحت للنقاش بعد الحرب. وورد فيه في المادة الأولى، الفقرة أ: "إنسحاب القوات الإسرائيلية من أراضي التي احتلت في النزاع الأخير".

وقد حُذفت "أل" التعريف من كلمة "الأراضي" في النص الإنجليزي، بهدف المحافظة على الغموض في تفسير هذا القرار، وإضافة إلى قضية الانسحاب، فقد نص القرار على إنهاء حالة الحرب، والاعتراف ضمناً بإسرائيل دون ربط ذلك بحل قضية فلسطين، التي اعتبرها القرار مشكلة لاجئين، ويشكل هذا القرار منذ صدوره صُلب كل المفاوضات والمساعي الدولية العربية، لإيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي (أبوالطرابيش،2008).

## المقاطعة العربية:

تمت صياغة الإطار القانوني والتنظيمي لمقاطعة إسرائيل، بقرار من مجلس الجامعة العربية في دورته الثانية والعشرين في 11كانون أول (ديسمبر) 1954، حيث حُدّدت القواعد المنظمة للمقاطعة، ويشمل الإطار التنظيمي لمقاطعة إسرائيل، قيام مكتب رئيسي مقره "دمشق"، يديره مفوض عام، يعيّنه الأمين العام للجامعة العربية، ويرتبط به، مهمته تأمين الاتصال بالمكاتب

المختصة بشئون المقاطعة في الدول العربية، بهدف تنسيق أعمالها، واستمرار أنشطتها، وهو: يرفع تقارير دورية، أو عارضة إلى الأمانة العامة عن سير المقاطعة؛ لعرضها على مجلس الجامعة، ويعاون المفوض العام مندوب عن كل دولة، بصفة ضابط اتصال تعينه دولته، وللمكتب ضباط اتصال في أنحاء مختلفة من العالم (الراجحي ،2006).

**مؤتمر مدريد :**

هو: مؤتمر سلام عُقد في "مدريد" في إسبانيا، في تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1991، وشمل مفاوضات سلام ثنائية بين إسرائيل وكلٍ من سوريا، لبنان، الأردن والفلسطينيين، وكانت محادثات ثنائية تجري بين أطراف النزاع العربية (لبنان، سوريا، الأردن، فلسطين) وإسرائيل، وأخرى متعددة الأطراف، تبحث المواضيع التي يتطلب حلها تعاون كل الأطراف، وعُقد المؤتمر بمبادرة من الرئيس الأميركي "جورج بوش الأب"، في أعقاب حرب الخليج الثانية، وذلك برعاية كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وتمَّ التأكيد فيه؛ على أن المؤتمر سيُعقد على أساس مبدأ "*الأرض مقابل السلام*"، وقرارات مجلس الأمن 242 و338 و425، وسار كل من الأردن والفلسطينيون في المفاوضات على حدة، ولكن سوريا ولبنان التزمتا بوحدة مساريهما التفاوضيين. (أبوشنب ، 1995).

# الملخص باللغة العربية

## مواقف دول الطوق العربية من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي (2001-1993)


تناولت الدراسة التغيرات التي طرأت على مواقف دول الطوق العربية (مصر، الأردن، سوريا، لبنان) في أعقاب توقيع اتفاق أوسلو للسلام عام 1993، حتى وقوع أحداث 11 أيلول (سبتمبر) 2001.

اختار الباحث أهم المحطات التي تخللت هذه المرحلة؛ خصوصاً وأن هذه المرحلة قد حفلت بالعديد من الأحداث الإقليمية والدولية الهامة التي كان لها الأثر البالغ في تغيير سياسات دول المنطقة بشكلٍ عام، ودول الطوق العربية بشكلٍ خاص.

وركزت الدراسة على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وأثره على كيفية تعامل كل دولة من دول الطوق معه، بحسب تطور الظرف الإقليمي والدولي، ولقد كان لمسيرة السلام في الشرق الأوسط التي ترعاها الولايات المتحدة الأمريكية النصيب الأكبر في عملية البحث والتحليل.

واستعرضت الدراسة أثر التقدم في المسيرة السلمية، والذي ظهر بوضوح في الموقفين المصري والأردني اللذان يدعمان جهود السلام في المنطقة؛ للوصول إلى حل يُرضي جميع الأطراف في المنطقة، وفي المقابل؛ نرى تعثّر المسار السوري - اللبناني في التوصل إلى تسوية مشتركة مع إسرائيل، وخصوصاً في ظل استمرار احتلال إسرائيل لهضبة الجولان السورية، ولمنطقة مزارع شبعا في الجنوب اللبناني.

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي، ومنهج تحليل النظم لما يتميز به من القدرة على تحليل البيئة الداخلية والإقليمية والدولية، هذا بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي.

وتمَّ تقسيم الدراسة إلى سبعة فصول، مشتملة على الإطار العام للدراسة واستعراض الأدبيات، وانتهاءً بالاستنتاجات.

وخلصت الدراسة إلى نتائج عدة، أهمها: أن الدول العربية بما فيها دول الطوق العربية لم تتخذ الإجراءات المطلوبة منها لمواجهة التحديات التي شهدتها المنطقة، سواء كان ذلك بسبب التصعيد الإسرائيلي المستمر، أم بسبب الدعم الأمريكي غير المحدود له وتحميل

الاحتلال الإسرائيلي المسئولية الكاملة، عن تدهور الأوضاع الأمنية في الأراضي العربية المحتلة، وتعثّر المسيرة السلمية في الشرق الأوسط، وانعكاسات ذلك على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، كما بينت الدراسة سياسة الكيل بمكيالين، التي تتبعها الإدارة الأمريكية في تعاملها مع قضايا المنطقة العربية، وبالتحديد فيما يخص الصراع العربي الإسرائيلي.

وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل العمل العربي المشترك، في سبيل استكمال مشروع النهضة العربية ، وضرورة تحسين دور الجامعة العربية، بوصفها عنوان التضامن العربي.

كما أكّدت الدراسة، ضرورة الاستفادة من العلاقات الأمريكية المميزة مع بعض الدول العربية التي يمكنها التأثير على صنّاع القرار في الولايات المتحدة ، وتغيير الصورة السيئة للعرب التي نقلها الإسرائيليون عنهم ،ويسعون بكل الوسائل إلى تشويهها من خلال تزييف الحقائق.

# ABSTRACT


## Positions of the Arab Front-Line States on the issue of the Palestinian-Israeli conflict 1993- 2001

This study tackled the change in attitudes of the surrounding Arab countries of Israel (Egypt, Jordan, Syria, and Lebanon) after signing Oslo Peace Agreement in 1993 till September 11 in 2001.

The researcher examined the most important stages from 1993-2003 in which it witnessed a lot of international and regional events that resulted in the change of policies of countries of the region in general and the surrounding countries of Israel in particular.

The study focused on the Palestinian- Israeli conflict and how each country of the fourth countries treated according to the development of the regional and international circumstances. The American-brokered Middle East peace process was mainly the focus of the study.

The study reviewed the impact of the progress in the peace process which was obvious in the positions of Egypt and Jordan that aim at supporting peace efforts in the region in order to reach an agreeable solution as an opposite to the Syrian-Lebanese peace track which was hurdled with obstacles to reach a settlement, particularly in the continuous Israeli occupation of the Syrian Golan heights and the Lebanese Shiba'a Farms.

The historical analytical approach was utilized as it has the ability to analyze the internal, regional, and international aspects to reach its conclusions.

The study consists of seven chapters, including theoretical framework, literature review, and conclusion.

The study concludes that the Israeli occupation held responsible for deteriorating security in the Arab occupied territories, bogging down the Middle East peace process and its aftermath on the economic and social conditions.

The study also showed the double standard policy the American Administration pursuing in dealing with Arab issues, particularly the Arab- Israeli conflict. And that the Arab countries did not take the required measures needed in countering the challenges of the limitless American-backed Israeli continuous escalation.

The study recommended the need to activate the joint Arab action in order to complete the rehabilitation project and the need to improve the Arab League's role as the title of Arab solidarity.

The study also emphasized the need to take advantage of the American relations with some Arab countries, which could influence the decision makers in the United States of America, and repair the bad image of Arabs that Israel is continuously trying hard to depict through the falsification of the facts.

# قائمة المحتويات

**الموضـــــوع** **الصفحة**


- إقرار ..... . أ
- شكر وعرفان ..... ب
- التعريفات ..... ج
- الملخص باللغة العربية ..... ط
- الملخص باللغة الانجليزية Abstract ..... ك
- قائمة المحتويات ..... ل

**الفصل الأول : الإطار العام للدراسة** ..... 1
- **1.1** خلفية الدراسة ..... 2
- **2.1** مشكلة الدراسة..... 5
- **3.1** مبررات الدراسة..... 5
- **4.1** أهداف الدراسة ..... 5
- **5.1** أسئلة الدراسة/الفرضيات ..... 6
- **6.1** حدود الدراسة ..... 7
- **7.1** محددات الدراسة ومعوقاتها ..... 7
- **8.1** منهجية الدراسة ..... 7

**الفصل الثاني : استعراض الأدبيات** ..... 9
- **1.2** مراجعة الكتب والدراسات المتعلقة بالبحث..... 10

**الفصل الثالث:دول الطوق العربية ومواقفها من قضية السلام "مؤتمر مدريد 1991م"**..... 19
- **1.3** مقدمة ..... 20
- **2.3** لمحة موجزة عن مؤتمر مدريد للسلام 1991م..... 23
- **3.3** الموقف المصري من قضية سلام الشرق الأوسط. ..... 25

**1.3.3.** عوامل التأثير في صياغة السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية..... 27
- **4.3** الموقف السوري من قضية سلام الشرق الأوسط. ..... 29
- **5.3** الموقف اللبناني من قضية سلام الشرق الأوسط. ..... 32
- **6.3** الموقف الاردني من قضية سلام الشرق الأوسط. ..... 35

**الفصل الرابع : دول الطوق وموقفها من اتفاق أوسلو وقضية التطبيع وأثرها على لفلسطينيين** 42

- **1.4** اتفاق أوسلو عام 1993م..... 43
  - **1.1.4.** مصر وموقفها من الاتفاق..... 45
  - **2.1.4.** الأردن وموقفها من الاتفاق. ..... 47
  - **3.1.4.** سوريا وموقفها من الاتفاق..... 48
  - **4.1.4.** لبنان وموقفها من الاتفاق..... 49
- **2.4** المقاطعة العربية..... 50
- **3.4** التطبيع..... 53
- **4.4** مراحل التطبيع..... 53
- **5.4** آثار التطبيع..... 54
  - **1.5.4.** مصر..... 55
  - **2.5.4.** الأردن..... 57
  - **3.5.4.** سوريا..... 61
  - **4.5.4.** لبنان..... 64
- **6.4** الشرق الأوسط الجديد والسوق الشرق أوسطية..... 66
- **7.4** أثر مواقف دول الطوق على الفلسطينيين بعد قيام السلطة الفلسطينية..... 69
- **8.4** دول الطوق وقضية اللاجئين الفلسطينيين..... 71

**الفصل الخامس : دول الطوق العربية وتطور مواقفها بعد كامب ديفيد الثانية (11-25/تموز/يوليو 2000)** 75

- **1.5** المقدمة..... 76
- **2.5** كامب ديفيد (2) قرار أمريكي ومصلحة أمريكية..... 77
- **3.5** فشل كامب ديفيد(2) ..... 78
- **4.5** انتفاضة الأقصى وتطور مواقف دول الطوق منها..... 82
- **5.5** الأطماع الصهيونية التوسعية الجديدة في دول الجوار الجغرافي..... 89
  أولاً: مصر، ثانياً: سوريا ، ثالثاً: لبنان ، رابعاً: الأردن..... 90
- **6.5** مطامع إسرائيلية توسعية من نوع جديد..... 95
- **7.5** مكانة الصراع العربي الصهيوني في بنية مشروع النهضة العربية..... 97
- **8.5** العمل العربي المشترك..... 97

**الفصل السادس : مستقبل العلاقة بين دول الطوق العربية وقضية الصراع الفلسطيني الاسرائيلي في ظل الهيمنة الأمريكية** 102

- **1.6** أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر2001 وتداعياتها على دول الطوق العربية. **103**
- **2.6** السياسة الأمريكية تجاه دول الطوق بعد ١١ أيلول..... **105**
- **3.6** ردود أفعال دول الطوق على أحداث 11 أيلول..... **108**
- **4.6** أحداث أيلول /سبتمبر والسياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين ومواقف دول الطوق منها..... **112**
- **5.6** مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي..... **115**

**الفصل السابع : النتائج والتوصيات ..... 119**

- **1.7** النتائج..... **120**
- **2.7** التوصيات..... **123**

**بيبليوغرافيا ..... 125**

- الكتب بالعربية..... **128**
- الدوريات..... **130**
- رسائل ماجستير **132**
- مواقع انترنت..... **133**
- الكتب الأجنبية Foreign Books..... **136**

## الفصل الأول

# الإطار العام للدراسة

1.1 خلفية الدراسة

2.1 مشكلة الدراسة

3.1 مبررات الدراسة

4.1 أهداف الدراسة

5.1 أسئلة الدراسة/الفرضيات

6.1 حدود الدراسة

7.1 محددات الدراسة ومعوقاتها

8.1 منهجية الدراسة

# الفصل الأول

## 1 الإطار العام للدراسة

### 1.1 خلفية الدراسة:

لم تكن المرة الأولى التي يتوصل فيها الإسرائيليون إلى توقيع معاهدة سلام مع طرف عربي ، حيث كانت اتفاقية كامب ديفيد التي وقعت في عام 1979م، أول معاهدة سلام بين إسرائيل ومصر،وكانت في عهد الرئيس أنور السادات برعاية الولايات المتحدة الأمريكية ورئيسها السابق جيمي كارتر، وبحسب رأي بعض المراقبين فإن ردود فعل الأنظمة العربية الرسمية في حينه، كان مختلفاً عن رد فعلها في أعقاب توقيع اتفاق إعلان مبادئ السلام (أوسلو) بين الفلسطينيين والإسرائيليين في عام 1993م، فقد استنكرت معظم الدول العربية في ذلك الوقت إقدام مصر على هذه الخطوة مع دولة تمثل دولة العدوان في المنطقة، وكان من آثارها تجميد عضوية مصر في جامعة الدول العربية، وخروجها من الصف العربي أيضاً، ليس بإرادتها ولكن تحت تأثير الضغط العربي ، وعلى الرغم من نجاح الاتفاقية المصرية الإسرائيلية في تحقيق بعض الأهداف المهمة للجانب المصري ، وأهمها انسحاب إسرائيل من شبه جزيرة سيناء ووقف حالة التوتر على الحدود المصرية التي استمرت ما يزيد عن اثني عشر عاماً ( Bill *and* Springborg ،2004).

وكان ذلك بمثابة إنجاز كبير بالنسبة لمصر، ولكن الدول العربية على الرغم من ذلك، لم تقبل وجهة النظر المصرية بهذا الخصوص، وتمسّكت بموقفها الذي ذكرناه تجاه قضية الصراع العربي الإسرائيلي ؛ وبالمقارنة بين مواقف الدول العربية من قضية الصراع العربي الإسرائيلي في عام 1979م، وموقفها بعد إبرام اتفاق أوسلو عام 1993م؛ فإننا نجد أن هذه الدول التي كانت تقف موقف الرافض من اتفاقية كامب ديفيد بين الإسرائيليين والمصريين، قد

تغير موقفها خلال أقل من خمسة عشر عاماً؛ لنجدها اليوم تؤيد الوصول إلي اتفاق مع الطرف الإسرائيلي؛ وإن كان هذا التأييد قد أخذ أشكالاً متعددة (نافعة، 1996).

بادرت المملكة الأردنية الهاشمية إلى توقيع اتفاق وادي عربة مع إسرائيل ليكون ثالث اتفاق سلام عربي إسرائيلي رسمي معلن بعد اتفاقية مصر عام 1979م، ومنظمة التحرير الفلسطينية عام 1993م(Waston،2000).

كما أن لبنان أكد وبشكل واضح تأييده، لأي مبادرة سلام تعيد الحقوق إلى أصحابها، في إشارة إلى حق العودة والتعويض بالنسبة للفلسطيين، خصوصا وأن لبنان تعتبر من أكثر البلدان التي عانت من تبعات نكبة فلسطين عام 1948م ، حيث إنها تستضيف أكثر من "404,000 " لاجئ فلسطيني يعيشون في ظروف حياتية صعبة للغاية، يتوزعون على اثني عشر مخيماً للاجئين (زقوت،2001).

وسوريا أيضاً كانت قد حققت تقدماً في مفاوضاتها مع الإسرائيليين، في سبيل التوصل إلى اتفاق يقوم على مبدأ الأرض مقابل السلام واستعادة هضبة الجولان السورية المحتلة منذ عام 1967م .

أما مصر فلقد باتت تعتبر راعية السلام في المنطقة، ووصلت العلاقات المصرية الإسرائيلية إلى أرفع مستوياتها، حيث إن التمثيل الرسمي والدبلوماسي بين مصر وإسرائيل بات شبه كامل، ولا تقارن هذه العلاقة المميزة بين مصر وإسرائيل مع علاقة دول عربية أخرى بإسرائيل في المنطقة ، فقد سُجل خلال فترة رئاسة الرئيس حسني مبارك أكبر عدد من الزيارات الرسمية للمسئولين الإسرائيليين لدولة عربية على الإطلاق، سواء على مستوى رئيس دولة إسرائيل أو رئيس وزرائها أو غيرهم من المسئولين ، كما أنه تم خلال تلك الفترة إبرام العديد من الاتفاقيات، التي تتعلق بالأمن المشترك والحدود بين مصر وإسرائيل والسلطة الفلسطينية (أبو شنب ، 1995).

وفي الحقيقة؛ كان لإعلان توقيع المبادئ بين الفلسطينيين والإسرائيليين الأثر الكبير علي تغير مواقف الدول العربية جميعاً ، وبالأخص دول الطوق تجاه قضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ولقد كان لهذا التغيير في المواقف الأثر الكبير أيضاً على الفلسطينيين في داخل فلسطين المحتلة وخارجها بالإضافة إلى الإسرائيليين طبعاً(نوفل ،1995).

أسهمت كل من مصر والأردن وبشكل واضح في تسهيل تطبيق اعلان المباديء الفلسطيني الإسرائيلي، من خلال التعاون الكبير وخصوصاً فيما يخص الجانب الأمني بحكم الحدود المشتركة.

كما أن الاتفاقية سهلت على الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة من حرية التنقل بين مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني والسفر إلى خارج مناطق السلطة الفلسطينية بحرية ويسر مقارنة عن ذي قبل من خلال معبر رفح المصري وجسر الملك حسين الأردني أو من خلال مطار غزة ، كما مكنت من عودة عدد من اللاجئين الفلسطينيين، وإن كان لا يقارن بالعدد الكبير من اللاجئين الفلسطينيين المنتشرين في الدول العربية والأجنبية الذي يقدر بحوالي خمسة ملايين لاجئ ، أي أكثر من نصف عدد الفلسطينيين(أبو ستة ، 2000).

تمكن هؤلاء من لم شمل عائلاتهم التي انفصل معظمها عن بعض في أعقاب نكبة 1948م وحرب 1967م، ومنحتهم الفرصة للعمل ضمن مؤسسات السلطة الفلسطينية التي كان بعضها موجوداً من قبل بإدارة سلطات الاحتلال ، مثل: التعليم والصحة والاتصالات وغيرها ، كما كان للفلسطينيين المقيمين في مناطق السلطة قبل اتفاق إعلان المبادئ الفرصة أيضا نصيب في الحصول على الوظائف الحكومية، بل إن بعضهم كان على رأس عمله في بعض هذه القطاعات وبقي في عمله، كما أن المنطقة شهدت انتعاشاً اقتصادياً على الجانب التجاري ، من حيث سهولة انتقال البضائع من والى مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني( Bill *and* 2004، Springborg).

يمكننا القول؛ بأن بعض دول الطوق كان لها الأثر الكبير في إنجاح اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية وبالتحديد مصر والأردن ولو أن هذه الدول بقيت على موقفها السابق في عام 1979م؛ لما كُتب لمثل هذا الاتفاق أن يرى النور.

وسوف نتناول خلال دراستنا هذه أبعاد تلك القضية المهمة والجديرة بالدراسة .

## 2.1 مشكلة الدراسة :

في ضوء الأوضاع والتغيرات السياسية القائمة، وارتباطها المباشر بالوضع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للمجتمع العربي عموماً والفلسطيني خصوصاً، سعت هذه الدراسة إلى معرفة التغيرات التي حصلت على مواقف دول الطوق تجاه قضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والأهداف التي تسعى كل دولة من هذه الدول إلى تحقيقها بعد إبرام اتفاق إعلان المبادئ بين طرفي النزاع ، كما أن الدراسة تلقي الضوء علي الالتزام الأخوي والأخلاقي لهذه الدول " دول الطوق" في دعمها للسلطة الفلسطينية ، في مقابل التعامل مع صديق اليوم إن صح التعبير وعدو الأمس ألا وهي إسرائيل .

## 3.1 مبررات الدراسة:

على الرغم من تعدد الدراسات التي تطرقت إلى قضية التطبيع فإن موضوع التغير في مواقف دول الطوق تجاه قضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، لم ينل ما يستحق على المستوى البحثي الأكاديمي ؛ فالقضية أكبر من أن نحصرها في التطبيع؛ إذ إن هناك جوانب أخرى عديدة ومهمة لهذا الموضوع، ولا يزال هذا الموضوع قيد البحث والدراسة ، وهناك كتابات عديدة تناولته من جوانب عدة، وأهمها قضية التطبيع، وتجدر الإشارة إلى أن بعض دول الطوق التي سوف نتناولها في أثناء بحثنا قد تجاوزت في علاقتها مع الجانب الإسرائيلي مرحلة التطبيع بعد اتفاق السلام ، بل إن علاقة بعض هذه الدول بإسرائيل باتت في كثير من الأحيان أفضل من علاقتها مع بعض البلدان العربية الشقيقة ببعضها.

## 4.1 أهداف الدراسة:

باتت العلاقة بين دول الطوق العربي وأطراف الصراع الفلسطيني الإسرائيلي "السلطة الفلسطينية وإسرائيل" جديرة بالدراسة والتحليل، حيث إن الفترة الزمنية التي أعقبت اتفاقية السلام ، شهدت تطورات خطيرة ومعقدة في علاقة هذه الدول مع الطرف الإسرائيلي أولاً

والطرف الفلسطيني ثانياً، وعليه؛ فإن هذه الدراسة تهدف من خلال موضوعها وصيغة أسئلتها إلى تحقيق الإغراض والأهداف الهامة الآتية :

1- التعرف على الدور الإقليمي والحيوي الذي تشكله دول الطوق من قضية الصراع.
2- التعرف على أهم نقاط التحول في المواقف لدول الطوق تجاه قضية الصراع.
3- محاولة معرفة الصعوبات التي تواجه الفلسطينيين من الاستفادة من المكانة الاستراتيجية لدول الطوق بحكم أنها دول شقيقة بالأساس .
4- الكشف عن المواقف والمؤثرات الدولية التي تسعي إلي توجيه سياسة دول الطوق في سبيل تحقيق مصلحة الدول الكبرى.
5- التعرف علي أثر هذا التحول علي سياسة دول الطوق تجاه قضية الصراع، وكيفية التأثير على أطراف النزاع " الفلسطيني- الإسرائيلي"

## 5.1 أسئلة الدراسة/الفرضيات:

تكمن أهمية الدراسة في أنها ذات طابع خاص في موضوعها؛ وذلك لأن الدراسات حول هذا الموضوع قليلة؛ وإن وجدت فهي لم تلبي حاجتنا منه، كما أنها تلقي الضوء على مفهوم أسباب تنامي الدور الذي تؤديه دول الطوق العربي في المنطقة، والذي يفرض عليها العديد من الالتزامات تجاه القوي الدولية والعالم العربي والفلسطيني خصوصاً؛ بالإضافة إلى الطرف الإسرائيلي، وهذا يتطلب الإجابة عن الأسئلة الآتية :

1- كيف كان موقف دول الطوق العربية من قضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي قبل توقيع اتفاق أوسلو؟
2- ما هو مستوى التطبيع الذي وصلت إليه هذه الدول مع الطرف الإسرائيلي بموجب الاتفاق؟
3- ما هي مظاهر هذا التغير في مواقف دول الطوق تجاه قضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ؟
4- ما هي الآثار التي تركتها عملية التحول في المواقف لدول الطوق على الفلسطينيين؟
5- ما هو مستقبل العلاقات بين دول الطوق العربي والطرف الإسرائيلي ؟

6- ما هو تأثير انتفاضة الأقصى عام2000م ، بالإضافة إلى تأثير أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م على مواقف دول الطوق من قضية الصراع، وعلى مواقف الدول العربية بشكل عام؟

## 6.1 حدود الدراسة :

تبدأ فترة الدراسة بتوقيع اتفاق أوسلو عام 1993م بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهي تمثل مرحلة حساسة في تاريخ القضية الفلسطينية، وهي مليئة بالعديد من الأحداث والتفاعلات المحلية والإقليمية والدولية،وتشكل أحداث الحادي عشر من سبتمبر حدثاً مفصلياً ، لتداعياته على المنطقة العربية بشكل عام وعلى دول الطوق بشكل خاص، وأثرها على سياسة هذه الدول تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

## 7.1 محددات الدراسة ومعوقاتها

### 1.7.1. الاعتبارات الأخلاقية

لقد تم الأخذ بكل الاعتبارات الأخلاقية لضمان سلامة الرسالة وصدقها وثباتها، وهذا من خلال اعتماد منهجية علمية واضحة ووفق المعايير المعمول بها في البحث العلمي، ومن خلال المتابعة العلمية وتقصٍّ دقيق للحقائق والمعلومات العلمية ومصادرها وخصوصاً المكتبات العامة والكتب المعتمدة من الجامعات الفلسطينية.

## 8.1 منهجية الدراسة:

سوف يتم استخدام المنهج الوصفي Descriptive Method بصورته الكيفية للحصول علي البيانات الأولية، والمعلومات الثانوية اللازمة لتحليل ما يتعلق من نتائج حاصلة، واللازمة لما يتناسب ويتلاءم مع أسئلة الدراسة وفرضياتها وأهدافها.

وفيما يخص جمع المعلومات فقد أعتمد الباحث على أكثر من طريقة في جمع المعلومات وهذا من خلال تطبيقه للمنهج التاريخي بالاضافة الى المنهج الوصفي السالف الذكر، ومن ثم التحليل ، بحيث تم جمع المعلومات الثانوية اللازمة لتحليل ما يتعلق من

نتائج حاصلة، بما يتلاءم مع فرضيات وأسئلة وأهداف موضـــوع الدراســـة؛كما اســـتخدم الباحث منهج تحليل النظم لما يتميز من قدرة علـــى تحليـــل البيئـــة الداخليـــة والإقليميـــة والدولية، بمعنى آخر قام الباحث بالاعتماد في هذا البحث على أكثر من طريقـــة منهجيـــة لجمع المعلومات، وذلك لتعدد النقاط المطروحة التي تتطلب كل نقطة منها أسلوباً خاصـــاً في طريقة عرضها.

### 1.8.1. أدوات البحث :

اعتمد الباحث على عدد من الأدوات التي استخدمت في جمع البيانات، وهي:

**المواد المتوفرة:** حيث قام الباحث بتحليل المواد الأولية والثانوية الداعمة للبحث من خلال مراجعة وبحث لكل المواد المتوفرة بهذا الخصوص كما ذكرنا سابقاً ، ونؤكد على الكتـــب العلمية الحديثة والدوريات والمجلات ومواقع الانترنت المختصة في موضوع البحث.

## الفصل الثاني

# مراجعة الأدبيات

# الفصل الثاني

## استعراض الأدبيات

### 1.2 مراجعة الكتب والدراسات المتعلقة بالبحث

تنوعت العناوين التي تناولت موضوع التغير في مواقف الدول العربية، تجاه قضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بعد عام 1993م، وخصوصاً دول الطوق منها، فبينما تناول بعض الكتّاب والمفكرين هذا الموضوع من زاوية التطبيع، تناوله بعض آخر من زاوية التغيرات التي حصلت في المنطقة العربية، وفي العالم خلال هذه الفترة كانهيار الاتحاد السوفييتي، وتفرّد الولايات المتحدة في قيادة العالم، وتداعيات هذا الوضع الجديد على منطقتنا العربية، وكان أيضاً لحرب الخليج الثانية مدخلاً آخر، لبعض الكتّاب وتداعيات هذه الحرب على المنطقة، وما تبعها من مساعي الولايات المتحدة الأمريكية للتوصل إلى تسوية سلمية لقضية الصراع في خضم هذه الظروف، التي كان يعيشها الشرق الأوسط (أبو شنب، 1995).

كتب **الدكتور محمد عبد الشفيع عيسى** الأستاذ بمعهد التخطيط القومي بالقاهرة في كتابه "**العرب وإسرائيل، ميزان القوى ومستقبل المواجهة**" الصادر عام 2001، عن مركز الحضارة العربية، توازن القوى بين العرب وإسرائيل، كما وضّح في الفصل الثاني منه ، التصوُّر الإسرائيلي للتعامل مع الدول العربية وعلى رأسها دول الطوق، وبيّن الاستراتيجية المصرية للتعامل مع قضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، في إطار عملية التسوية السلمية من الزاوية الإسرائيلية، ولقد أوصى المؤلف بناءً على التطورات التي حدثت على العلاقة بين العرب وإسرائيل في نهاية القرن العشرين بضرورة تحقيق نوع من الإجماع العربي حول نمط التفاوض الأساسي مع الحكومة الإسرائيلية، لتفادي نفاذ هذه الحكومة من ثغرات النظام

الإقليمي العربي، وعلى المستوى الفلسطيني ضرورة العمل على الحفاظ، على تضامن الصف الوطني الفلسطيني، والتنسيق بين السلطة الفلسطينية والدول العربية الرئيسة، خاصةً مصر وسوريا والسعودية، من أجل حمل إسرائيل على القبول بصيغة التفاوض المفيدة للطرفين معاً win – win approach، ومن ثمَّ استبعاد "الخيار الصفري" Zero – sum game" والذي يعني عدم استفادة طرفي التفاوض.

وتناول كتاب "**التسوية السلمية للصراع العربي – الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي**" الصادر عام 1996م، عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاجتماعية لمؤلفه "**هيثم الكيلاني**"، وكان سفيرا سابقاً، ومندوباً للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة حالة الأمن العربي قبل بدء عملية التسوية السلمية وما بعدها، وتأثيرها على الأمن العربي، ويصف الكاتب الحالة العربية بأنها تتسم بانغلاق الأبواب أمام أي تفكير أو تدبير يخص الأمن القومي، وتطرح تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، والتحولات الكبرى التي شهدها النظام العالمي والنظام الإقليمي العربي، تساؤلات هامة تخص الأمن العربي: حاله، ومآله،و وجوده، وتغيبه، وهل هو: الحقيقة الواقعة، أم بديله الأمن القطري، أم بديله الآخر الشرق الأوسطي؟

في تصور الباحث؛ أن دراسة آثار تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، في الأمن العربي، تقتضي البحث في حالة الأمن القومي عشية بدء عملية التسوية (مؤتمر السلام للشرق الأوسط، مدريد 30 تشرين أول (أكتوبر) 1991)، وأوضاع الطرفين: العربي والإسرائيلي في إطار عملية التسوية، والتركيز على سعي إسرائيل إلى إعلاء مرجعية نظريتها الأمنية في مسيرة التفاوض؛ كما أنه من الضروري تلمّس آثار التسوية على الأمن العربي في مشروع النظام الشرق الأوسطي، الذي ينتظر؛ أن يكون الإطار التنظيمي الإقليمي للتسوية ونتائجها.

وفي رسالة ماجستير (غير منشورة) للباحث / **أحمد الداعور**، بعنوان "**آثار مفاوضات السلام على الصراع العربي – الإسرائيلي في الفترة من 1990 – 2000م**"، جامعة الملكة أروى بالجمهورية اليمنية عام 2001، تناول فيها المتغيرات الإقليمية والدولية، وأثرها على مسار الصراع العربي – الإسرائيلي، كما استعرّض الباحث مؤتمرات السلام والاتفاقات التي تمَّ توقيعها بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وأثرها على مسار الصراع، من مؤتمر مدريد 30 تشرين أول (أكتوبر) 1991م، ثمَّ اتفاق إعلان المبادئ في أوسلو(1) في 13 أيلول (سبتمبر) 1993، ثمَّ اتفاقية القاهرة "غزة أريحا أولاً" في 4 آيار (مايو) 1994، ثمَّ الاتفاق الانتقالي

أوسلو(2) في 28 أيلول (سبتمبر) 1995، ويليه اتفاق واي ريفر "واي بلانتيشن" في 23 تشرين أول (أكتوبر) 1998، انتهاءً باتفاق "شرم الشيخ" في 4 أيلول (سبتمبر) 1999.

كما ركّز الباحث على الأردن، وأثر اتفاق السلام الموقع مع إسرائيل "اتفاق وادي عربة"، على مسار الصراع العربي – الإسرائيلي، وخلص الباحث إلى أن مصر والأردن كانتا من أبرز الدول العربية التي أيّدت هذه الاتفاقيات المتعددة، وأسهمت في تذليل الصعوبات أمامها، وكانت أبرز الدول المعارضة لتلك الاتفاقيات هي: سوريا ولبنان والعراق وليبيا، لكن الحكومتين: السورية واللبنانية، كانتا تعتبران نفسيهما؛ على أنهما أكثر المتضررين منها، ولهذا احتضنت سوريا المنظمات الفلسطينية المعارضة للتسوية، ولاسيما حركتي: حماس والجهاد الإسلامي.

وفي دراسة قدّمتها الباحثة والصحفية الفلسطينية **الدكتورة نائلة القلقيلي**، ونُشرت عام 2003 في مجلة رؤية، بعنوان: "**تطور موقف الدول العربية حول مسألة الكيانية الفلسطينية**"، استعرضت تطور سياسات بعض الدول العربية تجاه الشأن الفلسطيني، مع تبيين العوامل المشجعة على التبدل في تلك السياسات، وأهم تلك الدول العربية هي: مصر وسوريا والأردن ولبنان؛ وإن تحدثت الكاتبة عن دور دول مهمة أخرى في المنطقة، مثل: السعودية والعراق والجزائر وليبيا.

وبحسب رأيي فان هذه الدراسة كانت مهمة بالنسبة لي بحكم أنها تتناول جوهر الموضوع محل بحثنا ولكن في جزئية التعامل مع الشأن الفلسطيني دون التعرض إلى الشأن الإسرائيلي أو الأمريكي .

كما كتب **الدكتور حسين أبو شنب** في كتابه: "**الاتفاق الفلسطيني – الإسرائيلي (الرأي والرأي الآخر)**" 1995، مبيناً باستخدام "أداة تحليل المضمون"، مجموعة من ردود الأفعال المحلية والإقليمية والعالمية، التي جاءت نتيجة للتغيرات في بنية النظام العربي خلال فترة الدراسة، كما رصد الكاتب اتجاهات الكتّاب الذين تناولوا هذا الموضوع بالبحث، بالإضافة إلى تفصيل لكيفية معالجة الصحافة لتلك التغيرات، كما تعرّض الباحث لأهم الدول التي هي محل دراستنا، وبين دور بعضها في إنجاز الاتفاق، مثل: مصر والأردن، والبعض الآخر الذي كان له دور مخالف مثل: سوريا ولبنان، كما وضّح أبو شنب تداعيات هذه الأدوار على موضوع التعاون بين العرب وإسرائيل، وقضية التطبيع وفي مقابلها قضية المقاطعة العربية و"إلغائها".

كما تّطرق الكاتب إلى الجانب الاقتصادي، وأثر تلك التغيرات في مواقف الدول العربية على علاقتها الاقتصادية بإسرائيل وبالفلسطينيين، وأنهى الكاتب في الفصل الخامس بانعكاسات الاتفاق على الأوضاع العربية والإسرائيلية والدولية، وعلى رأسها دول الطوق العربية.

كما كتب **طلعت أحمد مسلم**، اللواء المتقاعد، والعضو بالمكتب السياسي لحزب العمل في مصر، تحت عنوان "**التسوية الصعبة: دراسة في الاتفاقات والمعاهدات العربية – الإسرائيلية**"، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998م، فأشار إلى أن ما كان مرفوضاً أو مقبولاً بتحفظ عربي في مراحل سابقة، أصبح مطلباً عربياً في مراحل تالية؛ وأن ما تحقق ليس تسوية مستقرة؛ وإنما تسوية مفروضة بالقوة، ويرى أن قضية فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي، هما: صراع على الوجود بين طرفين متعارضين نتيجة لإقامة دولة غريبة عن المنطقة، وطرد سكانها الأصليين، كما يرى أن موضوع التسوية يقوم على تصفية الأسباب التي أدت إلى النزاع بين الدول، بالمحافظة على حقوق الأطراف المعنية ومصالحها باتفاق أو صلح رسمي.

ويشير المؤلف؛ إلى أن الفلسطينيين واجهوا ضغوطاً عربية ودولية مكثفة للانتقال من المواجهة إلى التسوية مع إسرائيل؛ وإن برزت ثمة تناقضات فلسطينية – أردنية حول مسائل أساسية أفشلت التخطيط الاستراتيجي المشترك، لما بعد اتفاق أوسلو.

ويرى الكاتب؛ أن إسرائيل استخدمت الخلافات العربية لصالح المشروع الشرق أوسطي؛ كما أن تعقيدات العلاقات العربية ساهمت في تشكيل ائتلاف لضم إسرائيل ومصر والأردن، وسوريا ولبنان، وبعض الدول الخليجية، وتنسجم في أهدافها مع الاستراتيجيات الدولية عموماً، والاستراتيجية الأمريكية على وجه الخصوص، وفي التحليل الأخير؛ يرى المؤلف؛ أن تعثر العملية السلمية في الشرق الأوسط مرده إهمال المسار السوري وتعنت المفاوض الإسرائيلي، في وقت أدى الضغط الأمريكي وضعف التنسيق العربي، إلى إعاقة أي تقارب عربي – أوروبي.

وكتب **عبد الإله بلقزيز**، الأستاذ الجامعي، وأمين عام المنتدى المغربي العربي، تحت عنوان: "**ممكنات ومستحيلات الصراع العربي – الصهيوني نحو رؤية مستقبلية**" 1999م، كتب؛ أنه على العرب مراجعة التجربة الماضية؛ خياراتها وأدواتها، في أفق اجتراح رؤية

جديدة مستقبلية للصراع العربي – الإسرائيلي، وحسب رأيه؛ فإن العرب على أعتاب حقبة نوعية فيه، وهي: مراجعة لا فائدة منها؛ إن كانت مجرد تصفية حساب مع أخطاء الماضي فقط، وليس أيضاً – وأساساً – من أجل تجنيد نتائجها ودروسها للتخطيط للمستقبل، وعليه، سنسلكها من مدخل منهجي وظيفي، التفكير في الممكنات والمستحيلات – الراهنة والمستقبلية – في ذلك الصراع.

كما أكد الكاتب على قضية هامة جداً، ألاَ وهي: عروبة القضية الفلسطينية؛ وأن لفلسطين على عروبتها وأمتها حق لا يُلغي باستنكاف العرب عن نصرتها، وللقضية الفلسطينية على العرب حق لا يسقط بالتقادم، ولا يتوقف بتنصيب "أهل مكة" (الفلسطينيون) أنفسهم أولياء على أمرها.

وعليه؛ فإن القضية الفلسطينية حسب رأي الكاتب هي قضية عربية، ويترتب على العرب: حكومات، وشعوباً، وحركات وطنية، التزامات سياسية قومية لا سبيل الى التحلل منها تحت أية ذريعة، بقدر ما يفرض عليهم مراجعة أنماط تعاطيهم مع هذه القضية في الماضي، سعياً وراء إكساب عروبة المسألة الفلسطينية مضموناً حقيقياً وصحيحاً، والأمر يتعلق هنا ببناء استراتيجيات وتصورات جديدة، وإتيان ممارسات سياسية مختلفة تقطع ما درجوا عليه.

وفي دراسة أخرى تم نشرها على شبكة الانترنت، أعدها **عادل الراجحي** في عام 2006، تحت عنوان "**التطبيع . . . أيصبح العدو اللدود صديقاً حميماً !**"، استعرض فيها الراجحي حقيقة التطبيع مع اليهود من منظور إسلامي، ثمَّ بيّن الاستراتيجية التي يتبعها اليهود وخططهم من أجل التطبيع مع العرب والمسلمين، واستعرض الكاتب للمراحل التي مرت بها عملية التطبيع منذ عام 1967، وسماها الكاتب مرحلة (اللقاءات السرية)، مروراً بعام 1979، العام الذي وُقعت فيه معاهدة "كامب ديفيد" وسماها الكاتب بمرحلة "كسر الحاجز النفسي"، ثمَّ مرحلة "أوسلو" عام 1993 (الهرولة السريعة)، يليها مرحلة ما بعد مؤتمر "الإسكندرية" عام 1995 (التهدئة التكتيكية)، ثمَّ المرحلة الخامسة؛ مرحلة تصاعد انتفاضة الأقصى واشتداد المقاومة المسلحة (تكافؤ القوى)، والمرحلة الأخيرة؛ مرحلة ما بعد قتل عرفات واحتلال أمريكا للعراق (الهرولة الجماعية).

ثمَّ بين الكاتب آثار التطبيع على الفلسطينيين، وعلى مصر والأردن من الجانب السياسي والاقتصادي والثقافي، بالإضافة إلى دول أخرى مثل: موريتانيا والمغرب، وأكد الكاتب على

موضوع المقاطعة العربية وأهميتها في توجيه الصراع العربي الإسرائيلي لصالح الفلسطينيين؛ إن التزمت جميع الدول العربية بها، وستكون في صالح إسرائيل؛ إن لم تلتزم هذه الدول بمقاطعة إسرائيل.

وفي بحث أعدته **ريما العقاد**، في عام 2000، بعنوان: "**المعالجة الصحفية لقضايا التطبيع العربي – الإسرائيلي**"، استعرضت فيه الباحثة العلاقات العربية الإسرائيلية في إطار التطبيع، ثمَّ خصصت مبحثاً عن الدول العربية التي وقعت اتفاقات مع إسرائيل، كما تحدثت الباحثة عن موضوع "الشرق أوسطية والتطبيع"، وما هي: استراتيجية النهوض ومقاومة التطبيع، وكتبت الباحثة؛ أن المبدأ القديم والذي كان سائداً في مرحلة الصراع العربي الإسرائيلي: "أنا أو العدو" قد تغير، وأصبح المبدأ هو: "أنا والعدو" في مرحلة التسوية السلمية.

وأخذت الأنظمة العربية بهذا المبدأ في ظل السلام، فأصبح كل منهما يَقبل الآخر؛ بدرجةٍ أو بأخرى، فأصبح الاعتراف بوجود الآخر هو: مفتاح المرحلة الجديدة، ولقد تناولت الباحثة العلاقات الإسرائيلية – المصرية، واللبنانية والأردنية والفلسطينية، وهي: دول الطوق التي لها حدود مشتركة مع إسرائيل، وأيضاً وقعت اتفاقات سلام بينها، وتوضيح التغير الذي طرأ على طبيعة العلاقات بين هذه الدول وإسرائيل.

وفيما يخص "الشرق أوسطية"، تقول الباحثة؛ أن هذا المفهوم يجمع بين الجغرافيا والسياسة؛ وأن دلالته السياسية وثيقة الصلة بالسياسة الاستعمارية من جهة، ويدل على وجود دائرة حضارية عربية إسلامية في المنطقة، كما يستهدف السيطرة على أقطار هذه الدائرة من خلال تقطيع أطرافها، وتثبيت كيانات من جهة أخرى، وعلاوة على ذلك؛ فإن تلك التسمية جاءت من خارج البلاد وليس من داخلها.

وأكدت الباحثة؛ على أن الحديث عن "النظام الاقتصادي الشرق أوسطي"، و "السوق الشرق أوسطية"، قد خرج من الدوائر الضيقة لمراكز الأبحاث المتخصصة، ومراكز صنع القرار في الولايات المتحدة وأوروبا وإسرائيل، ليروج لهما على نطاق واسع على الصعيدين: الفكري والسياسي في المنطقة العربية، بهدف تسويق تلك المفاهيم والمخططات الاستراتيجية الجديدة، بطبعات وعبوات محلية جيدة الصنع والإخراج، ولم يكن ممكناً؛ أن يتم إحياء هذا المشروع بدون إنجاز سلام عربي – إسرائيلي، ومع مصر بالذات، وهذا يتطابق مع ما كتبه شيمون بيريز قبل ثلاثين عاماً، عن أفكاره عن الشرق أوسطية.

كما كتب **أحمد صدقي الدجاني**، ورقة قدمها إلى ندوة صراع القرن "**الصراع العربي مع الصهيونية وإسرائيل عبر مائة عام**"، التي نظمتها مؤسسة عبد الحميد شومان في عمان بتاريخ 19-21 أيار (مايو) 1998، تحت عنوان: "**رؤية حضارية للصراع العربي الصهيوني**"؛ وبعد أن وضّح الكاتب مصطلح "الصراع الحضاري"، وكيف يبدو الصراع العربي – الصهيوني"، برؤية حضارية، انتقل إلى الحديث عن تاريخ هذا الصراع، برؤية حضارية أيضاً؛ إلى أن وصل إلى حاضر الصراع العربي – الصهيوني.

ذكر الكاتب؛ بأن الصراع دخل مرحلة جديدة بدأت مع انعقاد مؤتمر مدريد في 30 تشرين أول (أكتوبر) 1991، والشروع في عملية تسوية، أطلقت عليها الولايات المتحدة الأمريكية التي صممتها، اسم "عملية سلام الشرق الأوسط".

" شهدت هذه المرحلة إجراء مفاوضات ثنائية بين الكيان الصهيوني وأطراف عربية، برعاية أمريكية فعلية، ومشاركة اسمية لروسيا الاتحادية، وكذلك إجراء مفاوضات متعددة الأطراف، ثمَّ إبرام اتفاقات أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية أعوام 1993، و1994 و1995، وإبرام اتفاق الخليل عام 1997، وكذلك إبرام اتفاق وادي عربة بين إسرائيل والأردن عام 1994، وشهدت تلك المرحلة أيضاً، انعقاد مؤتمر اقتصادي عالمي في الدار البيضاء عام 1994، وفي عمان عام 1995، وفي القاهرة عام 1996، ثمَّ الدوحة عام 1997، وتمَّ ذلك كله في إطار مخطط، رسمته الولايات المتحدة الأمريكية، لإقامة نظام إقليمي في الدائرتين العربية والإسلامية بقيادة إسرائيل يحمل اسم "نظام الشرق الأوسط"، ويكون جزأً من نظامها العالمي الجديد، الذي طرح شعاره الرئيس "بوش الاب" عام 1990، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وأثناء أزمة الخليج الثانية.

كما تعرّض الكاتب إلى حال الطرف العربي الإسلامي في هذا الصراع، بعد أن أشاد بالشعب الفلسطيني في خارج الوطن المحتل وداخله، ثمَّ تحدّث عن الأمة العربية التي عانت مرارات زلزال الخليج على حد تعبيره؛ وأن الأمة العربية اليوم باتت مدركة لطبيعة المرحلة الراهنة في الصراع، وقد تأكد لها؛ أن "تكاتف النظام العربي"، الذي يجمع دولها في جامعة الدول العربية ضرورة لازمة، ولا بد من إعادة الفعالية إليه؛ بعد أن حاولت عملية التسوية تجميده واستبداله بنظام شرق أوسطي وهيمنة أمريكية صهيونية.

ثم انتقل الدجاني إلى مستقبل الصراع، برؤية حضارية وما ينبغي عمله، وشدّد الكاتب على موضوع "الوحدة الوطنية" لكل قطر عربي، بالإضافة إلى التضامن العربي المشترك، والتي تتطلب معادلة صحيحة للعلاقة بين الدول العربية، تحقق تفعيل النظام العربي وحشد طاقات الأمة، وخلص الكاتب؛ إلى أن تلك الرؤية الحضارية للصراع العربي – الصهيوني، في ماضيه وحاضره ومستقبله، تعمّق فهمنا له، وتزيدنا ثقة بقدرتنا على الوفاء بمتطلبات انتصارنا فيه.

كما قدّم **مجدي حماد**، معاون المدير العام لمركز دراسات الوحدة العربية، دراسة بعنوان: "**العرب ومواجهة إسرائيل: احتمالات المستقبل نحو استراتيجية وخطة عمل للصراع العربي – الصهيوني**"؛ تحدّث فيها عن أطراف الصراع، وعن المسارات المحتملة للصراع، وموضوع التسوية السلمية على ضوء ما يفرضه الواقع علينا، وما لدينا من إمكانات، ثمَّ تحدث أيضاً عن السياسات لأطراف النزاع وفكرة الحل الهندسي، والحل التاريخي للصراع الحضاري، وتحدث عن موضوع المقاطعة ومواجهة التطبيع، وأيضاً عن جدلية التحرير والتسوية، من خلال التعامل مع اتفاقيات أوسلو، وأنهى الكاتب دراسته واضعاً تصورات لخطط أو مراحل ينبغي؛ أن تفرق بين المرحلة الحالية، الممتدة إلى الأجل المتوسط، حيث سيسود منطق التسوية الجارية من ناحية، ومرحلة أخرى يمكن التقدم خلالها ناحية تحقيق هدف الاستراتيجية، المتمثل في قيام "دولة ديمقراطية في فلسطين"، حسب رأيه، ولقد وضح حماد ما ينبغي عمله لتحقيق ذلك، وحددها في أربع دوائر:

**أولاً**: الدائرة العربية وعلى رأسها دول الطوق، إلى جانب المجتمع المدني.

**ثانياً**: الدائرة الفلسطينية وعلى رأسها منظمة التحرير الفلسطينية، إلى جانب المعارضة الفلسطينية، ووضع العناصر التي يمكن على أساسها، ترميم الهوية الفلسطينية الجماعية.

**ثالثاً**: الدائرة الإسرائيلية من خلال خطة، لإدارة الصراع مع الداخل الإسرائيلي.

**رابعاً**: الدائرة الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة، والأمم المتحدة.

ويخلص الكاتب إلى أنه تبرز الحاجة الماسة إلى وقف التردي العربي والفلسطيني لتقليل الخسائر، والحد من التنازلات، وأساس ذلك أن الأمة العربية في وضع دفاعي، منذ بدأ الغزو الصهيوني لفلسطين، ورعاية القوى الكبرى له، وأقصى الأمل اليوم يتركز على تحصين حالة الأمة في هذا الموقع الدفاعي، ووقف مسار التدهور فيه.

وحسب رأيي فان الدراسات السابقة التي تناولت موضوع بحثنا قد تطرقت إليه ولكن كلٌ من منظوره أو رؤيته ، سعيا من المؤلفين إلى إيصال أفكارهم إلى القارئ، فالبعض رأى في عملية التسوية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين الأثر البالغ في تجديد مواقف دول الطوق العربية وجعلها أكثر وضوحا فيما يخص علاقتها من الصراع، ورأى البعض الأخر بأن مواقف هذه الدول لم يتغير من حيث الجوهر وإنما كان لتغير الظرف الاقليميي والدولي السبب الأكبر في إظهار مواقف تلك الدول وكأنها تغيرت، ومنها الأردن على سبيل المثال التي بادرت إلى توقيع اتفاق وادي عربة في أعقاب اتفاق أوسلو عام 1993م.

## الفصل الثالث

# دول الطوق العربية ومواقفها من قضية السلام "مؤتمر مدريد 1991م"


1.3 مقدمة

2.3 مؤتمر سلام الشرق الأوسط "مؤتمر مدريد" 1991م.

3.3 الموقف المصري من قضية سلام الشرق الأوسط.

1.3.3. عوامل التأثير في صياغة السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية.

4.3 الموقف السوري من قضية سلام الشرق الأوسط.

5.3 الموقف اللبناني من قضية سلام الشرق الأوسط.

6.3 الموقف الأردني من قضية سلام الشرق الأوسط.

## الفصل الثالث

# 3 دول الطوق العربية ومواقفها من قضية السلام "مؤتمر مدريد 1991م"

### 1.3 مـــقـــدمـــة:

أسهم وضع الدول العربية الممزق، نتيجة حرب الخليج الثانية عام 1991م في إنجـــاح مهمة وزير الخارجية الأمريكي "جيمس بيكر" في المنطقة؛ ففي أعقاب الغزو العراقي للكويت، كانت الدول العربية في أسوأ حال من العلاقات فيما بينها، بل إن بعض الدول العربية كانـــت تحرّض الإدارة الأمريكية على أشقائها العرب سعياً منها لتحقيق مـــصالح فرديـــة ضـــيقة، أو بمعنى آخر، كان النظام العربي قد بدأ ينهار بالفعل (الفرا، 2001).

كان لبعض الأخطاء التي ارتكبتها القيادة الفلـــسطينية الممثلـــة بـــــمنظمة التحريـــر الفلسطينية، في موقفها من الغزو العراقي للكويت، الأثر البالغ على أبناء الشعب الفلسطيني في الشتات وفي الأراضي المحتلة( أبو بكر،2000)؛ إذ تم تهجير أكثر من ثلاثمائة ألف فلسطيني من الكويت، كانوا يعتبرون مصدر دخل مهم لأهلهم في الداخل المحتل (غوانمة، 1999)، كما فقد الفلسطينيون كل أشكال الدعم الذي كانوا يحصلون عليه من الكويت، ومن بعـــض الـــدول الخليجية، وبانتهاء الحرب البادرة وانهيار سور برلين فقـــد العـــرب والفلـــسطينيون إمكانيـــة الحصول على دعم وإسناد دولي، وفقدوا إمكانية اللعب على التناقضات بين مواقف ومـــصالح العملاقين (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي) (أبوعودة، 1999).

ومن المتغيرات الإقليمية المهمة أيضاً في نفس الفترة، مؤتمر مدريد للسلام، الذي عُقد في مدريد العاصمة الإسبانية، بدءاً من 30 تشرين أول (أكتوبر) 1991، ولمدة ثلاثة أيام، فقد كان بمثابة نقطة تحول جذرية في الصراع العربي – الإسرائيلي، وأتاح الفرصة أمام النظام العالمي الجديد المتمثل بالولايات المتحدة للقيام بمسؤولياتها تجاه التدخل في بؤر الصراع في العالم، تلك المنطقة المهمة في العالم، والتي تمس أمن حليفتها الاستراتيجية، إسرائيل (يوسف، 1995).

كان لـ "جيمس بيكر" وزير الخارجية الأمريكي في حينه الفضل في إنجاح هذا الاتفاق بعد ثماني جولات زار خلالها المنطقة، ومن الجدير بالذكر؛ أنه كان لحرب تحرير الكويت أثر بالغ أيضاً على هذا الاتفاق، الذي أكّد رغبة الأمريكيين، في ضرورة التوصل إلى تسوية شاملة لقضية الصراع العربي – الإسرائيلي، ومن دون ذلك لن يحصل أي استقرار في المنطقة (نوفل، 1995).

وكانت المبادرة الأمريكية أيضاً تعتبر استجابة للمطالب العربية، وعلى رأسها ضرورة تسوية القضية الفلسطينية، وانسحاب الإسرائيليين من الأراضي المحتلة عام 1967، وبالأخص تلك الدول التي شاركت في معركة تحرير الكويت، ومنها سوريا.

كانت الولايات المتحدة وحلفائها يدركون تماماً أن المنطقة العربية غير راضية أبداً عن الدمار الذي لحق بالعراق، حتى تلك الدول التي تعرضت للأذى من النظام الرسمي العراقي، مثل: المملكة العربية السعودية، وذلك ما يبرر سعي الإدارة الأمريكية إلى بذل ما بوسعها في سبيل إنجاح ذلك الاتفاق، الذي عُقد تحت رعاية جميع الأطراف المعنية بالصراع وعلى رأسهم سوريا، والوفد الفلسطيني – الأردني (أبو شنب، 1995).

تم عقد المؤتمر وإنجاحه ليصبح مرجعية للاتفاقات التي سوف تتبعه، كما سنرى لاحقاً خلال دراستنا، وكانت أهم النتائج التي خرج بها ذلك المؤتمر هي:

1- أن الوقت قد حان لتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة؛ وأن المفاوضات يجب أن تبدأ فوراً بين أطراف الصراع وبشكل فردي ومباشر، بحيث تكون إسرائيل هي الطرف الثاني في تلك المفاوضات.
2- أن يكون قرار مجلس الأمن 242 و338، ومبدأ الأرض مقابل السلام هي: أساس أي اتفاق مستقبلي مع إسرائيل.

3- أن تبدأ الأطراف فوراً في إجراءات بناء الثقة، من أجل التطبيع والبدء بإجراء المباحثات التي تتعلق بالبيئة والمياه والأمن واللاجئين والتنمية الاقتصادية (نوفل، 1995) و(الفرا، 2001).

وعلى الرغم من أن "مدريد" كانت بمثابة بداية تغيير في السياسة الإسرائيلية في المنطقة، والتحول من حالة العداء إلى حالة السلم، بأنها وضعت لنفسها بعض الشروط أو الخطوط الحمراء؛ إن صح التعبير لا يمكن تجاوزها وهي:

أ- إن أي اتفاق سلام قد يحدث بين العرب وإسرائيل يجب أن يكون مطابقاً للشروط الإسرائيلية.

ب- أن تحتفظ إسرائيل بقدرة فائقة على الردع، وبأسلحة غاية في القوة لا يمتلك مثلها العرب.

ج- أن تحتفظ إسرائيل بالقوة النووية دون غيرها من العرب، بما يحافظ على استقرار السلام في المنطقة (أبولغد، 2000).

ومن جهة أخرى جاء موقف دول الخليج من قضية السلام، من خلال اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي مع وزراء خارجية دول السوق الأوروبية المشتركة في "بروكسل" ببلجيكا، في 11 أيار (مايو) 1991م، حيث جاء في البيان المشترك أن دول المجلس تعلن عن استعدادها للمشاركة، في حال تمَّ دعوتها بصفة مراقب في مؤتمر السلام المزمع عقده، وسوف يمثلها فيه الأمين العام للمجلس( القطيط ، 2006).

كما أن دول الخليج أعلنت أنها ستعيد النظر في قوائم الشركات العالمية التي تتعامل مع إسرائيل، في خطوة منها لتشجيع الجانب الإسرائيلي، للسعي بخطى أسرع نحو السلام (أبوشنب، 1995).

## 2.3 مؤتمر سلام الشرق الأوسط "مؤتمر مدريد" 1991م:

في 30 تشرين أول (أكتوبر) 1991م، اجتمعت كافة الوفود التي جاءت إلى مدريد العاصمة الإسبانية، للمشاركة في مؤتمر سلام الشرق الأوسط ، وتوافد صحفيون كثيرون وغيرهم من رجال الإعلام من كل أنحاء العالم إلى مقر مؤتمر السلام، مدريد، التي خضعت لحراسة أمنية مشددة أثناء جلسة المؤتمر (قريع ، 2006).

وفي تلك الأجواء المشدودة، كان الانطباع لدى كل من تابع تطورات المؤتمر تقريباً أن المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية هي المرحلة الرئيسة، وأن المفاوضات العربية – الإسرائيلية، مرحلة ثانوية (بكري، 1993)، وممن حضر المؤتمر راعو المؤتمر: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، وإسبانيا، بالإضافة إلى الوفد الأردني – الفلسطيني المشترك، والوفد السوري، والوفد اللبناني، والوفد الإسرائيلي، وكان هناك وفدان آخران، هما: الوفد المصري، ووفد المجموعة الأوروبية، كذلك دعيت الأمم المتحدة، بصفة "مراقب صامت"، أي: مراقب لا صوت له، ودعي أيضاً مراقبون آخرون (عمر، 1994).

وقد ترأّس هذه الوفود وزراء خارجية بلادهم، باستثناء إسرائيل، فقد حضر رئيس الوزراء "شامير" نفسه المؤتمر؛ كرئيس للوفد، وحاول المحافظة على توجهه المتعنت، وانعكس ذلك في بيانه للصحافة في 29 تشرين أول (أكتوبر)، يوم مغادرته مدريد، ففي ذلك البيان، قال شامير: "إن الجانب الإسرائيلي لن ينسحب من الأرض؛ وأن العملية ستقوم على مبدأ "السلام مقابل السلام"؛ وأن هذا هو لب السياسة التي جاءت بها إسرائيل إلى مدريد" (أبو شنب، 1995).

وبالنسبة للوفد الأردني – الفلسطيني المشترك، فكان هناك رئيسان وكان لهما مقعدان، وتبوأ وزير الخارجية الأردني الدكتور كامل أبو جابر، والدكتور حيدر عبد الشافي، ممثلاً عن الفلسطينيين، منصبي رئيسي الوفدين (قريع، 2006)، وتجنب الرئيس الأمريكي بوش الأب في كلمته، الإشارة للنقاط الساخنة، لكنه ركز على الموقف الأساسي للولايات المتحدة (العثمان، 2003).

ولا شك؛ بأن المؤتمر كان - وحسب رأي المراقبين - تغيّراً مفصلياً في السياسة الإسرائيلية، التي لطالما أنكرت حقوق الفلسطينيين، وكانت تقوم على مزاعم؛ أن" فلسطين كانت أرضاً بلا شعب، يجب أن تعطى لشعب بلا أرض"(المسحال، 1994).

وفي المقابل كان هذا المؤتمر أيضاً مفصلياً في التاريخ السياسي للقضية الفلسطينية، فلأول مرة يجلس وفد فلسطيني يقابله وفد إسرائيلي على طاولة المفاوضات، وفي هذا الصدد شهد العالم بأكمله الوفد الفلسطيني في مؤتمر مدريد، وكسب الوفد دعم وتعاطف كثير من شعوب العالم، الذين تابعوا المؤتمر، وكتب عنه مئات الآلاف من رجال الصحافة والإعلام بطرق شتى (أبو شنب، 1995).

أسست الولايات المتحدة الأمريكية موقفها في عملية السلام على النقاط التالية: (مسعد، 2003)

1- نفوذها القوي في منطقة الشرق الأوسط.
2- مبدأ حماية مصالح حليفتها الاستراتيجية (إسرائيل).
3- محاولة خلق توازن يدفع كل القوى للمشاركة في عملية السلام.

وأصرّ الجانب الإسرائيلي على التفاوض مع كل دولة عربية على حدة، من خلال عزل كل دولة عربية في عملية التفاوض، كما أصرّت إسرائيل على التفاوض مع وفد فلسطيني، مكون من فلسطينيين من الأراضي المحتلة باستثناء القدس، كذلك إصرارها على أن يدخل الوفد الفلسطيني في إطار الوفد الأردني؛ لذلك فهي لن تتفاوض مع الوفد الأردني – الفلسطيني المشترك، وإنما ستتفاوض مع الفلسطينيين داخل إطار الوفد الأردني (الفرا، 2001).

لقد كان لمؤتمر السلام في مدريد مراحل ثلاثة: **الأولى**: الجلسات الافتتاحية العامة للمؤتمر، **والثانية**: المفاوضات الثنائية، **والثالثة**: المفاوضات المتعددة الأطراف، وكان **من** المفترض أن تضم المفاوضات متعددة الأطراف (المفاوضات الإقليمية) كافة الأطراف المعنية، أي: إسرائيل والدول العربية، وكانت الدول الأوروبية الغربية (كندا – الصين – اليابان) مدعوة، وبالطبع حضر راعيا المؤتمر الرئيسيين: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وجرت وقائع الاجتماع الأول للمفاوضات المتعددة في موسكو يومي 28 و29 كانون ثانٍ (نوفمبر) 1992، وكانت الأسس المرجعية لعملية السلام تقوم على: **أولاً**: قراري مجلس الأمن رقمي 242 و338، **والثاني**: رسالة الدعوة التي تم تسليمها لكافة الأطراف المعنية، **والثالث**: رسائل الضمانات، **والرابع**: خطاب الرئيس بوش( العثمان، 2003).

## 3.3 الموقف المصري من قضية سلام الشرق الأوسط:

لقد تميّزت مصر دائماً بعلاقة خاصة مع الفلسطينيين، تميزها عن علاقتها مع أي دولة عربية أخرى، فلقد مرت تلك العلاقة بمراحل متذبذبة بين تعاون وصل إلى حد التطابق شبه الكامل في المواقف، وبين تصارع وصل أحياناً إلى حد القطيعة أو الحرب الكلامية (نافعة، 1996).

وكان لأسلوب إدارة الصراع مع إسرائيل الأثر البالغ على هذه العلاقة، فلقد شكل المشروع الصهيوني لإنشاء دولة يهودية على الأرض الفلسطينية خطراً على مصر أيضاً، هذا الخطر أسهم في إنشاء أرضية مشتركة التقت فوقها الأهداف والمصالح المصرية والفلسطينية، ولكن يجب التمييز بين النظرة المصرية للخطر الصهيوني، من المنظور الفلسطيني له، فقيام دولة يهودية على حدود مصر الشرقية، وارتباط تلك الدولة ارتباطاً عضوياً بالقوى المهيمنة في النظام الدولي، شكل خطراً على أمن مصر القومي واستقلالها، وهدد مصالحها في المشرق العربي، في حين أنهما كانا بالنسبة للفلسطينيين خطراً على الوجود ذاته، وعلى المصير، وتهديداً للإنسان والأرض والهوية (كوابلت، 2002).

وأدى هذا التباين، تلقائياً إلى التباين في السياسات والرؤى بشأن أسلوب التعامل مع هذا الخطر وذلك بسبب حجم المصالح المعرضة للتهديد ونوعيتها ومستواها، وأدى تغير القيادة السياسية في مصر من ناحية، وانهيار "جبهة الصمود والتصدي" من ناحية أخرى، وخصوصاً بعد خروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت، إلى فتح صفحة جديدة للتقارب المصري الفلسطيني، فلقد أدركت القيادة المصرية أن السلام إما: أن يكون شاملاً، وإما ألاَّ يكون هناك سلام على الإطلاق (الدقاق، 2000).

كما أن القيادة الفلسطينية أدركت أن الحرب من دون مصر مسألة غير واردة؛ وأن زمن المقاومة المسلحة ضد إسرائيل انطلاقاً من أراضٍ عربية مجاورة قد ولّى، ولم يتبق سوى إعادة ترتيب الأوراق، من أجل تحسين موقف المنظمة التفاوضي، تمهيداً للانضمام إلى عملية التسوية حين يأتي أوانها، وهنا يمكن القول بأنه لم يعد التنسيق المصري الفلسطيني ممكناً فحسب، بل ضرورياً لكلا الطرفين؛ ولكن مما يؤسف له أن هذا التعاون والتنسيق المصري – الفلسطيني، ورغم اندفاعه نحو الوصول إلى تسوية شاملة لقضية الصراع

الفلسطيني الإسرائيلي، لم يصحبه أي تغير يذكر في موازين الصراع لمصلحة الطرف العربي؛ حيث إن الطرف الفلسطيني كان مُطالباً دوماً بتقديم التنازلات تلو التنازلات (أبوشنب، 1995).

وكان من الممكن أن تؤدي الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987 دوراً مؤثراً في تحسين موقف المفاوض الفلسطيني، ولكن العناد الإسرائيلي والدعم الأمريكي غير المشروط لها حال دون تحقيق ذلك، ثمَّ كان انفجار النظام العربي من الداخل؛ بإقدام العراق على غزو الكويت، كل تلك العوامل أدت إلى إضعاف النظام التفاوضي العربي على نحو خطير (نوفل، 1995).

ومع أن أزمة الخليج نفسها كانت سبباً في تباعد الموقفين المصري والفلسطيني لوقت ما؛ إنه ما أن بدأ التمهيد لعقد مؤتمر مدريد حتى عادت قوة الدفع في العلاقة بين مصر ومنظمة التحرير إلى سابق عهدها، ويلاحظ أن التنسيق المصري – الفلسطيني في مرحلة ما بعد مدريد سار في اتجاهين متوازيين: **الأول**: قيام مصر بوضع خبراتها التفاوضية مع إسرائيل، وما تملكه من وثائق، في تصرف الوفد الفلسطيني المفاوض في مدريد، **والآخر**: استمرار الجهود الرامية إلى فتح قنوات اتصال مباشر بين المنظمة والولايات المتحدة، ثمَّ بين المنظمة وإسرائيل (كورين، 1994).

وتشير الكتابات التي صدرت بعد مؤتمر مدريد، والتي تناولت بالتحليل الملابسات التي أدت إلى المفاوضات السرية بين المنظمة وإسرائيل في أوسلو إلى أن مصر كانت تعلم بتلك المفاوضات؛ وأن عرفات أحاط الرئيس المصري علماً بنتائجها، عندما أصبح الاتفاق جاهزاً للتوقيع (بكري، 1993 ).

لكن ليس هناك ما يقطع بوجود مشاورات مصرية – فلسطينية بشأن نصوص الاتفاق قبل التوقيع، وربما كان السبب رغبة منظمة التحرير في إحاطة النصوص بأكبر قدر من السرية، والتصرف كطرف مستقل لا يتلقى تعليمات من أحد؛ كما أن مصر نفسها كانت حريصة على أن تتحمل المنظمة كامل المسؤولية عما تقبل أو لا تقبل بتوقيعه (نافعة، 1996).

ومن هنا تبدو المفارقة بشأن طبيعة الدور المصري، فمن دون جهود الدبلوماسية المصرية وتشجيعها، كان من الصعب أن تصل المنظمة إلى محطة أوسلو، لكن ما حصلت المنظمة عليه في أوسلو، لم يكن سوى انعكاس لعلاقات القوى بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وهي علاقة كانت تميل إلى مصلحة إسرائيل بصورة حاسمة؛ وهذا يفسر ما أثاره اتفاق أوسلو من رفض شعبي في مصر، بلغ حد المعارضة الصريحة والعنيفة في بعض الأوساط (مصطفى، 1995).

إن المتتبع لمجريات المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية، يجب أن يلاحظ دوراً مصرياً معيناً فيها، لا يوازيه دور مماثل أو مشابه على المسار السوري واللبناني، بينما غاب الدور المصري تماماً عن المفاوضات الأردنية – الإسرائيلية، عندما كانت جارية (زيادة، 2005)؛ كذلك فإن من تابع الدور المصري في المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية، سيلاحظ بالتأكيد أمرين مهمين: **الأول**: دعم ثبات المفاوض الفلسطيني، عندما يتطلب الثبات، بل وتحريضه عليه، **والآخر**: تشجيعه على المرونة، خصوصاً عندما يتشدد الموقف الإسرائيلي، مع تواطؤ الجانب الأمريكي لصالح إسرائيل بالطبع(شاش ، 1999).

### 1.3.3. عوامل التأثير في صياغة السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية:

إن أهم العوامل هو: العامل الجغرافي – السياسي (الجيوبوليتيكي)، وهو عامل مميز عن العوامل الأخرى الأيدلوجية (القومية العربية، التضامني العربي، الرابطة الإسلامية . . . الخ)، ويتألف هذا العامل من عنصرين متكاملين:

**أولهما**: الأمن القومي المصري، **وآخرها**: رؤية مصر للمركز الإقليمي الذي تستحقه (بكري، 1993)، بالنسبة للعنصر الأول فيمكن القول؛ بأن مصر ومنذ عهد الرئيس عبد الناصر كانت وما زالت تعتبر أن خط الدفاع الأول عنها من الجهة الشرقية هي: فلسطين؛ وأن شبه جزيرة سيناء لا تعتبر ذات أهمية من ناحية عسكرية، للدفاع عن حدود مصر في حال قيام أي اعتداء عليها من هناك؛ وأنه بالتالي يعتبر الأمن المصري "مكشوفاً"، إذا قامت هناك دولة معادية.

أما العنصر الآخر فيظهر واضحاً في الرفض المصري الواضح والقوي، لما عرضته القوى الغربية من مشاريع منذ نهاية الحرب العالمية الثانية "أمن الشرق الأوسط"، وحتى يومنا

هذا "الشرق الأوسط الجديد"، وكان هذا الرفض صادراً عن حكومات مصرية متنوعة الاتجاهات، ما بين الموالاة للغرب والتصادم معه (مسعد، 2003).

على أن السعي المصري لمركز الصدارة الإقليمي، لم يقتصر على الصراع مع القوى الخارجية فحسب، بل شمل أيضاً محاولات بعض الدول العربية إحراز تلك الصدارة، ولقد رأت مصر في عقد "مؤتمر مدريد"، بمشاركة الدول العربية المعنية بالصراع مع إسرائيل، تحقيقاً لمسعاها لتعميم القبول العربي بالسعي للسلام مع إسرائيل، كما أنها رأت فيه فرصة مناسبة لاستعادة جزء من مكانتها الإقليمية؛ وأن تفتح لنفسها طريقاً يجعل منها "الراعي الإقليمي" لعملية السلام تحت مظلة الراعي الدولي الأمريكي، ولقد وجدت مصر في البوابة الفلسطينية المدخل المناسب لتحقيق سياساتها وأهدافها، وذلك لأسباب أبرزها:

1- إن علاقاتها بسوريا ليست على ما يرام، بسبب أزمة الثقة المتبادلة؛ وأنها تراوحت دائماً ما بين التحالف والتنافس، منذ خروج سورية من وحدتها مع مصر سنة 1961م، وحيث تعتقد السياسة المصرية أن سورية أسهمت في توريطها في حرب 1967م، ومعالم ضعف هذه الثقة كثيرة (زيادة، 2005).
2- التاريخ الطويل والمطرد من الرعاية المصرية لمنظمة التحرير الفلسطينية منذ إنشائها سنة 1964م، ثم استحواذ "الفدائيين" على قيادتها ومؤسساتها سنة 1969م، واستضافة مصر لمجالسها الوطنية انتهاءً بزيارة السادات للقدس سنة 1977م، ثم الدور المصري في ترتيب حماية القوات الفلسطينية المنسحبة من لبنان سنة 1982م، في مقابل احتضان سورية للعناصر المنشقة عن منظمة التحرير والمناوئة لقيادتها (نوفل، 1996)، يُضاف إلى ذلك وجود ياسر عرفات على رأس المنظمة، وهو المعروف بكونه "مصري الهوى"، وهو: أيضاً مصري المنشأ والتربية.
3- الارتياب المصري بوجود علاقة سرية بين الأردن وإسرائيل، تجعل من التوصل إلى اتفاق سلام بينهما أمراً متوقعاً ولا يحتاج إلى رعاية؛ وأنه ينتظر تغطية فلسطينية تحاصر ما هو محتمل أو متوقع من تداعيات على الداخل الأردني (بكري، 1993).

وعلى هذا فمنذ بدأت المفاوضات انطلاقاً من مؤتمر مدريد في خريف عام 1991م، أحاطت مصر المفاوض الفلسطيني برعايتها، سواء في مفاوضات واشنطن العلنية، أو في مفاوضات أوسلو السرية؛ إذ وضعت خبراتها بالتفاوض مع إسرائيل في تصرف المفاوضين الفلسطينيين، وعينت لهم المستشارين (شاش، 1999).

## 4.3 الموقف السوري من قضية سلام الشرق الأوسط:

لم يكن لسوريا ومعها لبنان في تلك الفترة من خيارات، سوى الاستجابة للمطلب الأمريكي، وإظهار المزيد من الاستعداد للتكيف مع الوجهة الجديدة والدخول في عملية السلام، وإبداء الاستعداد للتعامل مع متطلباتها وتوجهاتها، وفي ذلك الوقت رحبت سوريا بمبادرة الرئيس بوش على أمل الوصول إلى نقاط تقاطع بين مصلحتها في استعادة الجولان، وتعزيز نفوذها في لبنان، وبين مصالح الإدارة الأمريكية في إرساء الاستقرار في المنطقة (زيادة، 2005).

بالإضافة إلى تغيير النهج السابق في التعامل مع السياسة الأمريكية الجديدة في المنطقة، وتجنب اللجوء إلى المواقف السابقة، التي كانت تعتمد على الدعم السوفييتي، على أمل تغيير النظرة الأمريكية لها؛ كدولة مساندة للإرهاب (قرني، 2003)، كانت إثارة الإدارة الأمريكية لقضية لوكربي، وإطلاق تهديدها ضد الجماهيرية الليبية، هي بمثابة رسالة إلى القيادة السورية وغيرها من الدول الراعية للإرهاب، في نظر الأمريكيين قبل الشروع في المفاوضات، حول أسس عملية السلام، وقبل وصول وزير الخارجية الامريكي "بيكر"، إلى المنطقة في أول زيارة له في 10 آذار (مارس) 1991، حصل "بيكر" عبر القنوات الدبلوماسية على الموافقة المبدئية السورية واللبنانية على مبادرته (ابو شنب، 1995).

كان الموقف السوري واضحاً منذ البداية؛ فقد حرصت القيادة السورية على الإعلان عن موافقتها في المشاركة في عملية السلام في المنطقة دون تردد أو انتظار، وكان المناخ السياسي في المنطقة في حينه مهيأً لمثل هذا التجاوب السوري السريع؛ بسبب الأحداث المتسارعة وتداعيات حرب الخليج وعملية تحرير الكويت، والتي شارك فيها السوريون مع قوات التحالف، وكانت بمثابة بادرة حسن نية تجاه الأمريكيين (زيادة، 2005)، ولكن كما تبين لاحقاً؛ فإن تلك المشاركة لم تكن كافية بالنسبة للأمريكيين حتى ينسوا الماضي، فلقد كانت رغبة السوريين في أن تكون التسوية شاملة وغير مجزأة، وأن يكون مبدأ الأرض مقابل السلام وتنفيذ القرار 242 هو: الأرضية التي يجب أن يستند عليها أي اتفاق مستقبلي، كما كانت رغبة السوريين في أن يشارك الاتحاد السوفييتي إلى جانب الولايات المتحدة بالإضافة إلى الأمم المتحدة (أبوعودة، 1999).

حاول السوريون استثمار موقفهم في حرب الخليج ومشاركتهم فيها، في إطار القوات الأممية التي حررت الكويت من الاحتلال العراقي، كما كان لوجود السوريين القوي في لبنان ونفوذهم الأثر البالغ على أي مفاوضات، غير أن ذلك كله لم يكن كافياً للتأثير على الموقف الأمريكي، ورؤيته بخصوص السلام في المنطقة (هيكل، 2001).

حصل السوريون على بعض التطمينات الأمريكية، من خلال الوزير بيكر الذي طمأن بدوره الجانب الإسرائيلي، وكانت تطميناته تقوم على النقاط المهمة التالية :

- ضرورة العمل بجد من أجل تسوية شاملة للنزاع العربي – الإسرائيلي.
- بذل المستطاع لإبقاء مساري مؤتمر السلام الثنائي، والمتعدد الأطراف يسيران باتجاه التسوية الشاملة.
- وجوب وجود الأمم المتحدة، كمراقب في المؤتمر؛ ليكون حضوراً دولياً.
- الاستناد على مبدأ الأرض مقابل السلام، والالتزام بالقرار 242.
- عدم التعامل مع أي خطوات منفردة من قبل الجانب الإسرائيلي.
- معارضة الولايات المتحدة للنشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي المحتلة عام 1967م.
- الولايات المتحدة مستعدة لضمان أمن الحدود الذي سيتفق عليها بين السوريين والإسرائيليين في المفاوضات (نوفل، 1995).

وعلى الرغم من كل التعاون الإيجابي، الذي قد نلمسه من الجانب السوري بالاستجابة إلى نداءات السلام، سعياً وراء إرضاء الإدارة الأمريكية، إن المسار السوري – الإسرائيلي كان متعثراً منذ بدء عملية السلام في مدريد عام 1991؛ كما أن الجانبين افتقرا إلى دافع التسوية والرغبة الحقيقية في الوصول إلى حل يرضي جميع الأطراف (يوسف، 1995).

وعلى ما يبدو؛ فإن الجانب الإسرائيلي لم يكن يخشى من حدوث أي تطور أو تصعيد عسكري من الجانب السوري في الجولان، فلقد كانت الحدود السورية الإسرائيلية هي: أكثر الحدود أمناً وهدوءاً طوال الفترة التي تلت حرب 1967م ، ولم تكن الصواريخ أرض أرض بعيدة المدى والصواريخ المضادة للدبابات المنشورة على طول الحدود السورية مع إسرائيل موجودة، إلاَّ بهدف الدفاع فقط، وليس بنية أخرى، حيث أكد نائب وزير الدفاع الإسرائيلي "افرام سنية" أن سوريا تبني قدراتها العسكرية من أجل الوقوف في وجه التفوق العسكري الإسرائيلي، وليس بنية الهجوم عليها (نوفل، 1995).

والجدير بالذكر؛ فأن إسرائيل تُولي هضبة الجولان أهمية استراتيجية؛ إذ تبلغ مساحتها الإجمالية 1860كم2، تحتل إسرائيل منها 1250كم2 (الدقاق وبشارة 2000)، وتعتبر الهضبة منطقة حساسة واستراتيجية، حيث تسيطر على منطقة الجليل، بالإضافة إلى سيطرتها على السهول السورية المؤدية إلى دمشق، وهي بذلك تعتبر مهمة جداً لمن يسيطر عليها للإسرائيليين، من ناحية المراقبة والتفوق باتجاه الأهداف الحيوية السورية حيث الكثافة السكانية (أبي عاد، 1996).

وبالنسبة للسوريين فإن أية تسوية يمكن التوصل إليها بينهم وبين الجانب الإسرائيلي، برعاية أمريكية يجب أن تستند إلى عدد من المحددات أهمها: (العملة، 1999)

- ضرورة الانسحاب الكامل من الجولان، إلى خط الرابع من حزيران (يونيه) 1967م، دون خلق وضع جديد قد يمس بأمن سوريا في المنطقة.
- إن استمرار الخلل القائم حالياً في توازن القوى العسكرية الاستراتيجية يصب في مصلحة إسرائيل، وهذا من شأنه الحيلولة دون التوصل إلى اتفاق يحقق المصالح السورية.
- ضعف الموقف السوري الدولي والإقليمي وتراجعه، خصوصاً في ظل انسحاب سوريا من لبنان، وتوتر علاقة البلدين، بالإضافة إلى عدم رضى الإدارة الأمريكية عن الأداء السوري واتهامها بمساندة المنظمات الإرهابية.

من ناحية أخرى فإن الخيارات السورية المتاحة ليست عديدة، خصوصاً وأن سوريا كما ذكرت تسعى إلى تحقيق تسوية سلمية لقضية الجولان؛ فإنه لا يبقى أمام الحكومة السورية سوى المحافظة على الوضع القائم في الجولان، وبالأخص حالة الهدوء، وإتباع سياسة "سد الذرائع"، وذلك لتفويت الفرصة على الحكومة الإسرائيلية من استغلال المواقف، ويعتبر هذا الخيار هو أفضل المتاح للسوريين؛ إن أرادوا تحسين صورتهم أمام الأمريكيين (كوابلت، 2002).

إن الخيار الآخر الذي اتبعته سوريا دوماً هو دعم حزب الله اللبناني وإمداده بالسلاح بالإضافة إلى إيوائها للمنظمات الفلسطينية المصنفة ضمن المنظمات الإرهابية على القائمة الأمريكية مثل حركتي حماس والجهاد الإسلامي وبعض الفصائل الأخرى، وهذا بدوره كان سبباً في رفع حدة التوتر بين سوريا و الولايات المتحدة من جهة وبينها وبين إسرائيل من جهة أخرى.

وبرأي فان سوريا كانت ومازالت تستخدم الورقة الفلسطينية بالإضافة إلى الملف اللبناني وبالطبع حزب الله من اجل الضغط على إسرائيل وعلى بعض دول المنطقة من اجل تحقيق مصالحها بالدرجة الأولى ، ولتحافظ على توازنها كقوة مؤثرة في المنطقة.

## 5.3 الموقف اللبناني من قضية سلام الشرق الأوسط:

استطاعت الحكومة السورية، بحكم نفوذها في لبنان، من التأثير على القرار اللبناني تجاه أي خطوة باتجاه السلام مع إسرائيل، كما حرصت الإدارة الأمريكية خلال اتصالها بالحكومة اللبنانية على عدم إثارة موضوع الوجود السوري في لبنان، وتأثيره على موقف الحكومة اللبنانية (الفرا، 2001)،فكما يعلم الجميع فان لبنان يخضع لتأثير كل القوى الخارجية المحيطة به والتي تؤثر على شؤونه الداخلية وعلى سياساته الخارجية ومنها موقفه من قضية السلام، فاذا أخذنا المستوى العربي نجد جامعة الدول العربية، وطبعاً سوريا المتنفذة في لبنان والتي لها تواجد عسكري قوي على أرضه، والمملكة العربية السعودية التي رعت اتفاق الطائف، وجمهورية مصر العربية التي تقدم كل ما بوسعها في سبيل استتباب الأمن في المنطقة (أبولغد، 2000).

وعلى المستوى الإقليمي نجد إيران المتهمة دوماً من الجانب الأمريكي والإسرائيلي بالتدخل في شئون المنطقة ودعمها للميليشيات الإرهابية حسب التعبير الأمريكي ودعم حزب الله بالسلاح والتدريب، وعلى الطرف الآخر نجد إسرائيل التي لا تستطيع ضبط حدودها الشمالية مع لبنان، واضطرت في السابق إلى خوض الحروب داخل الأراضي اللبنانية، واحتلالها للجنوب اللبناني ومزارع شبعا (أبوعودة، 1999)، وعلى المستوى الدولي يؤدي الاتحاد الأوروبي دوراً مهماً إلى جانب الولايات المتحدة والأمم المتحدة، في سبيل دفع مسيرة السلام قدماً إلى الأمام، وتقريب وجهات النظر وحل الخلافات (هيكل، 2001).

وكان الأمريكيون قد قدموا رسالة تطمينات إلى الجانب اللبناني، من خلال الوزير بيكر كان أهم بنودها:

- إن الولايات المتحدة سوف تبذل ما بوسعها، لإحلال السلام الشامل على أساس قرارات مجلس الأمن 242 و338، وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام.

- التأكيد على رغبة الولايات المتحدة في إحلال التسوية الشاملة للنزاع العربي الإسرائيلي، بهدف إنهاء حالة المعاناة التي يعيشها لبنان.
- إن الولايات المتحدة تؤيد قرار الأمم المتحدة رقم 425، وبأحقية لبنان في الاستقلال ووحدة أراضيه، ضمن الحدود المعترف بها دولياً.
- إن الولايات المتحدة تؤمن بأن للبنان وإسرائيل الحق في حدود آمنة.
- إن الولايات المتحدة ستكون مثالاً للوسيط النزيه، هي: والاتحاد السوفييتي، والعمل على تجنب إطالة المفاوضات.
- إن الولايات المتحدة تلتزم بضرورة تحقيق انسحاب القوات غير اللبنانية كافة الموجودة على أراضيه، ونزع سلاح جميع الميليشيات.
- استمرار تقديم الدعم للحكومة اللبنانية، وبسط سيطرتها على أراضي لبنان، من خلال تطبيق اتفاق الطائف الذي توصلت له الأطراف اللبنانية برعاية المملكة العربية السعودية.
- إن السلام هو السبيل الوحيد لتحقيق الأمن والاستقرار في لبنان وفي المنطقة(نوفل، 1996).

إن تحقيق السلام في لبنان في ظل الصراع العربي – الإسرائيلي ، لا يتم إلاَّ إذا تحقق عدد من الشروط الهامة نذكر منها:

- تحقيق التوافق الوطني بين القوى والطوائف اللبنانية على قاعدة "لا غالب ولا مغلوب"، ونبذ الخلافات وتأليف حكومة وحدة وطنية وتسيير أمور البلاد، والاستجابة إلى متطلبات المرحلة.
- إيجاد حل يرضي جميع الأطراف، بما يخص حزب الله وقواته المسلحة، والعمل على الاندماج في نظام سياسي لبناني موحد.
- أن يكون الرئيس المنتخب مقبولاً من جميع الأطراف؛ وأن يعمل لمصلحة لبنان؛ وألا يخضع لأي ضغوط خارجية بعيداً عن المصلحة الوطنية.
- إنهاء التواجد الإسرائيلي غير المشروع على أرض لبنان، بما فيها مزارع شبعا، وإنهاء حالة التوتر القائمة على الحدود بين البلدين(نوفل،1996).
- الاتفاق بين جميع الأطراف الوطنية في لبنان، على عدم السماح لأيٍّ من سوريا وإيران في التدخل في شؤون لبنان الداخلية.
- دعم القوات الدولية الموجودة على الحدود بين لبنان وإسرائيل وتحقيق الأمن.

- تطوير ودعم الجيش الوطني اللبناني وتزويده، بما يحتاج من تدريب ومعدات للدفاع عن ترابه وبسط النظام.
- زيادة الدعم الاقتصادي الممنوح للبنان من أجل إعادة بنائه (زيادة، 1995)، ولكن مثل تلك الشروط يمكن تحقيقها إذا رغبت جميع الأطراف؛ حيث إن هناك عدداً من العقبات التي من الممكن أن تعيق تحقيق ذلك نذكر منها:

- تزايد التدخل السوري والإيراني والتأثير على القوى اللبنانية، في سبيل تحقيق مصالح الدولتين على حساب مصالح لبنان الوطنية.
- تزايد قوة حزب الله وتشدده وتمسكه بالمعارضة، ورغبته في زيادة حجم سيطرته، اعتماداً على قاعدته الجماهيرية.
- الانحياز الأمريكي لصالح إسرائيل والدعم اللامحدود لها، وتوجه الإدارة الأمريكية إلى البحث عن حلول جذرية لمعالجة المشكلة اللبنانية، وإعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة.
- تزايد التهديد الإسرائيلي لأمن لبنان واستقراره، حتى إن قوات حفظ السلام "اليونيفيل"، لم تسلم من التعديات الإسرائيلية (غروميكو، 2001).

ومن الملاحظ أن جميع الأطراف اللبنانية حاولت جاهدةً، عدم اللجوء إلى الصدام، بقدر الإمكان، وعدم إشعال حرب أهلية في لبنان، ومن المعروف أن اللبنانيين عانوا في الماضي بما فيه الكفاية من ويلات الحرب الأهلية (كارتر، 2006).

كما أن الحرب سواء كانت منظمة أو غير منظمة تؤثر بشدة في الاقتصاد اللبناني بكل أشكاله، وتؤدي إلى تزايد حالة عدم الثقة بين الأطياف المختلفة، وعليه؛ فإن التقدم في سبيل الوصول إلى سلام شامل وعادل، يحقق الأهداف اللبنانية، ويساعد على نشر الأمن والاستقرار فيه (شفيق، 1999).

كما أن السلام يعطي فرصة ثمينة للتنمية الاقتصادية في لبنان، حيث سجلت لبنان في سنوات الاستقرار نمواً اقتصادياً لم يبلغ له مثيل، وتزايدت الاستثمارات العربية والأجنبية؛ وبالأخص في قطاع السياحة، حيث يتميز لبنان بالمناخ المعتدل والمناظر الطبيعية الخلابة، وبموقعه المطل على البحر المتوسط وشواطئه الجميلة، ولقد أقيمت مجموعة من الفنادق والمنتجعات السياحية على طول الساحل (غروميكو، 2001).

## 6.3 الموقف الأردني من قضية سلام الشرق الأوسط:

يمكن اعتبار الأردن هي أكثر الدول العربية مهيأة ومؤهلة، لتوقيع اتفاق سلام مع إسرائيل، خصوصاً بعد حرب تشرين أول (أكتوبر) 1973، وبدء النداءات من أجل السلام، حيث أن نشأة الأردن أتت بإرادة غربية بريطانية، وهذا ما يبرر العلاقة المميزة للأردن مع الغرب؛ كما أن ارتباط الأردن بالهاشميين بعد سقوط الحكم الهاشمي في الحجاز والعراق أعطى للأردن ميزة أخرى، تميزه عن دول المنطقة وتجعله قريباً أكثر من الغرب، وتنعكس على سياساته مع الدول العربية (مصطفى، 1995).

والأمر الأهم هو الوجود الفلسطيني في الأردن؛ حيث إن أكثر من نصف سكان الأردن هم من الفلسطينيين، الذين لجأوا إلى الأردن في أعقاب نكبة عام 1948(Noor،2000)، مما أحدث خللاً سكانياً، ومكّن الفلسطينيون بعد ذلك، من العيش في الأردن، كما أن الأردن قدم لهم كل التسهيلات الممكنة بما فيها الجنسية الأردنية، والعمل في المؤسسات الحكومية، وحرية امتلاك الأراضي والعقارات، والمشاركة في تكوين الجيش الأردني، وحرية ممارسة الأعمال التجارية، مما مكنهم من تحقيق ثروات طائلة، مع ضرورة الإشارة؛ بأن هؤلاء الأردنيين من أصل فلسطيني يرون أنفسهم مضطهدين سياسياً، بسبب عدم شغلهم مناصب سياسية وعسكرية وأمنية تتناسب مع نسبتهم من السكان (الحمد، 1994).

ويعتبر العام 1948 هو العام الذي نشأت فيه المشكلة الأردنية – الفلسطينية؛ ففي ذلك العام تولى الملك عبدالله بن الحسين ملك الأردن قيادة الجيوش الأردنية في حرب فلسطين، وبعد انتهاء الحرب قام بضم الضفة الغربية لنهر الأردن، مما عرضه إلى الاتهام بالخيانة من قبل بعض الدول العربية (هيكل، 2001)؛ وهذا كان السبب في ارتباط الأردن بفلسطين، وأدى إلى توجه السياسة الغربية إلى دعم الأردن، والمحافظة على أمنه واستقلاله، ولقد أدى ذلك إلى توفير مصدر، للحصول على المساعدات الخارجية للأردن باستمرار(نوفل، 1995).

واستطاع الملك حسين فيما بعد؛ طوال فترة حكمه (1952 – 1999م)، على المحافظة على توازن التباين السكاني؛ واستطاع أن يُرضي القبائل والعشائر الأردنية، كما كسب ولاء ومحبة الفلسطينيين، وفي الوقت نفسه حافظ على الهدوء على الجبهة الشرقية لإسرائيل، باستثناء معركة الكرامة في 21 آذار (مارس) 1968، التي التحمت فيها المقاومة الفلسطينية

مع الجيش الأردني في مواجهة العدوان الإسرائيلي، ولقد تكبد الإسرائيليون في تلك المعركة خسائر بالغة (غوانمة، 1999).

كما أن العلاقة الأردنية – الإسرائيلية، كانت وباستمرار مرتبطة بعلاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية، فلقد كان إعلان الملك حسين في 26 تموز (يوليه) 1970م، قبول الأردن مبادرة الولايات المتحدة الأمريكية للسلام، التي صاغها وزير الخارجية الأمريكي في حينه "وليم روجرز" William Rogers، والتي كان لها دور كبير في إشعال أحداث أيلول الأسود، والتي أدت فيما بعد إلى مبادرة الولايات المتحدة الأمريكية، في معاونة القوات الأردنية في 18 أيلول سبتمبر 1970م، وتزويد الأردن بالسلاح والدعم العسكري البري والجوي، الذي مكنها من التصدي للقوات السورية في الشمال، والسيطرة على الوضع الداخلي، ومحاصرة المقاومين الفلسطينيين الذين كانوا بزعامة ياسر عرفات وبعض المجموعات الفلسطينية الأخرى (الحمد، 1994).

والموقع الاستراتيجي الذي يشكله الأردن على خريطة المنطقة، يؤثر بشكل ملحوظ على سياسته الخارجية، فعلى الرغم من كون الأردن بلداً صغيراً بالمقارنة مع جيرانه؛ فإن تأثيره الإقليمي قوي جداً،فالأردن يعتبر جبهة حساسة بالنسبة لإسرائيل، الذي تمتد حدوده معها حوالي 650 كم (ويكيديا، 2008)؛ كما أن مهمة الملك حسين كانت صعبة للغاية في إبقاء الأردن آمناً وبعيداً عن النزاعات الإقليمية، وفي الوقت نفسه الاستفادة من تلك الحساسية في الحصول على المزيد من المكاسب السياسية، وتعزيز موقف الأردن دبلوماسياً، ودفع الخطر الإسرائيلي عنها؛ وعلى الرغم من أن الأردن كان قد قبل في عام 1979م، بقطع علاقته مع مصر "نتيجة ضغوط عربية"، في أعقاب توقيع اتفاقية السلام المصرية – الإسرائيلية؛ إنه كان وباستمرار يراقب عن كثب مسيرة السلام؛ ويحاول أن يستفيد من أي: فرصة تسمح له بالمشاركة فيها، فالأردن كانت أول دولة عربية تعيد علاقاتها الطبيعية مع مصر عام 1984م، وعملت القيادة الأردنية ببراعة وحنكة سياسية للمحافظة على توازنها في المنطقة وإعادة مصر إلى الصف العربي (أبوشنب، 1995).

والأردن بعلاقته التاريخية مع العراق وحدوده المشتركة شكّل له وضعاً مهماً يضاف إلى ما سبق، فقد قامت الأردن بدور مهم في حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران التي دامت ثماني سنوات (1980-1988م)، حيث كانت الإمدادات العسكرية للعراق تمر من خلاله عبر ميناء العقبة (مصطفى، 1995).

ولم تشكل اتفاقية السلام الأردنية – الإسرائيلية عام 1994م مفاجأة للمنطقة، بل على العكس من ذلك، فلقد كانت أمراً متوقعاً؛ حيث أنها جاءت متسلسلة نتيجة لأحداث متتالية؛ لذلك لم يكن هناك أي ردود أفعال مثيرة كما حدث عند توقيع اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل، أو بين الفلسطينيين والإسرائيليين (هيكل، 2001).

حدثت مجموعة من المتغيرات على المستوى العالمي، الذي انعكس بدوره على المستوى الإقليمي والمحلي، وكانت هذه المتغيرات مترابطة، فعلى المستوى العالمي كان التأثير مباشراً على منطقة الشرق الأوسط برمتها، لما تتميز به تلك المنطقة من مكانة استراتيجية ومهمة في المنطقة، حيث كان لانتهاء الحرب الباردة بين القوتين العظميين الأثر الأشد على المنطقة، أدى إلى إعادة توزيع التحالفات في المنطقة، وبزوغ القطب الواحد المتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية، وظهور النظام العالمي الجديد، الذي بدأت معالمه بالتشكل، لتعيد دول المنطقة النظر في علاقتها مع تلك القوة الوحيدة "شرطي العالم"، مع الأخذ بعين الاعتبار؛ بأنها حليفة إسرائيل الأولى (القرني، 2003).

كما شكل انهيار جدار برلين وتوحد الألمانيتين بعد فراق دام قرابة خمسة وأربعين عاماً (كوابلت، 2002)، وظهور الاتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية، والتنافس بين دول أوروبا الشرقية للانضمام لذلك الاتحاد، وتأكيد انفصالهم التام عن الحلف القديم "وارسو"، وفي مقابل الاتحاد الأوروبي؛ وُجدت قوة اقتصادية أخرى أثرت وما تزال تؤثر على الشرق والغرب ألاَ وهي: الصين، حيث أنها استطاعت أن تحقق نمواً سريعاً في ناتجها القومي؛ كما أنها استطاعت أن تجذب استثمارات كبيرة من الشرق ومن الغرب، بفضل الانفتاح الاقتصادي، ولقد استفادت الصين بالعلاقة التاريخية التي تربطها بالعالم العربي (مسعد، 2003).

وعلى المستوى الإقليمي حدثت مجموعة من المتغيرات أسهمت في تمهيد الطريق لأي اتفاق سلام مع الإسرائيليين، وعلى رأس تلك التغيرات الإقليمية جاء الغزو العراقي للكويت عام 1990، واندلاع حرب تحرير الكويت، التي سماها الأمريكيون في حينه "عاصفة الصحراء" (نوفل، 1995).

وكان هذا الحدث بمثابة نهاية ما يعرف بالأمن القومي العربي، وكان لانحياز الأردن إلى جانب العراق في تلك الحرب الأثر البالغ على الاقتصاد الأردني( 2004، Bill *and* Springborg) ، خصوصاً وأن هذا الموقف كان مخالفاً لرغبة الولايات المتحدة الأمريكية،

وعليه فقد حرم الأردن من المعونات الاقتصادية التي كان يحصل عليها من الأمريكيين، بالإضافة إلى قطع المعونات العراقية بسبب الحرب، كما أدى ذلك أيضاً، إلى عودة عدد كبير من المغتربين الأردنيين في الكويت ودول الخليج، سواء أكانوا من أصل فلسطيني أم أردني، فهم في النهاية كانوا يشكلون مصدر دخل ممتاز للعملة الصعبة بالنسبة للأردن (أبي عاد، 1996).

ولقد أدت الحرب إلى تعميق الخلافات العربية – العربية، واستبعاد فكرة الوحدة العربية؛ كما أنها أنهت بعض التجمعات العربية الحديثة مثل: مجلس التعاون العربي بين (العراق، الأردن، اليمن، مصر)، والأهم من ذلك أنها قضت على القوة الرئيسة في المنطقة العربية ألاَ وهي العراق، وكرست التواجد الأمريكي الغربي بكثافة في المنطقة العربية (هيكل، 2001)،كل تلك الأحداث الإقليمية كانت تدفع الأردن إلى التوجه للمبادرة بأي خطوة نحو السلام؛ لإعادة التوازن الإقليمي والدولي للأردن، وإعادة الثقة التي فقدها من قِبل الولايات المتحدة وحلفائها (مسعد، 2003).

كما استخدمت إسرائيل الأعداد الكبيرة من المهاجرين اليهود القادمين من الاتحاد السوفيتي "المتفكك" في تعزيز مطالب إسرائيل للتوسع في بناء المستوطنات على حساب الفلسطينيين، وفي الوقت نفسه جاءت اتفاقية وادي عربة عام 1994م، وبصورة غير مسبوقة في بنودها التي تتمثل في: "استئجار الأراضي الأردنية المقامة عليها مستوطنات إسرائيلية"؛ بحجة أن إسرائيل بحاجة لتلك الأراضي لاستيعاب الأعداد الكبيرة من المهاجرين ( 2004، Bill *and* Springborg).

وإذا انتقلنا إلى المتغيرات المحلية فالحقيقة أن إسرائيل كانت ومازالت تمثل خطراً دائماً على بقاء الأردن، بسبب النداءات القادمة من بعض القيادات الإسرائيلية، لما يسمى بالوطن البديل للفلسطينيين، والمقصود هنا: الأردن؛ وأن عليها أن تستوعب ما تبقى منهم في داخل إسرائيل، وهذا المشروع القديم الحديث الذي عرف باسم "الترانسفير" (شمالي، 1995).

ويذكر بأن الأردن فقدت الضفة الغربية بعد هزيمة حزيران (يونيه) 1967م، ولكنها ظلت مرتبطة رسمياً بها حتى إعلان الملك حسين فك الارتباط معها في عام 1988، وكان ذلك تمهيداً لإعلان الدولة الفلسطينية.

إن قرار فك الارتباط كان خطوة حكيمة من القيادة الأردنية في حينه، فلطالما كان ذلك مطلباً عربياً في المقام الأول منذ قمة الرباط عام 1974، حتى قمة عمان عام 1987؛ لتأكيد أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني؛ كما أنه كان مطلباً فلسطينياً أيضاً، لتأكيد الدور الفلسطيني في تمثيل الشعب في الداخل والخارج (فرسون، 2003).

والنقطة المهمة أيضاً في هذا السياق، هو: إنهاء الهاجس الذي يؤرق القيادة الأردنية مما يسمى بالوطن البديل، وخطة الاجتياح الإسرائيلي للأردن؛ لتنفيذ مشروع "إيجال آلون" بهدف توطين الفلسطينيين في الأردن، من أجل حل المشكلة الفلسطينية من جذورها، وجاء هذا المشروع في أعقاب حرب 1967، ويقوم على إنشاء حزام أمني بعمق 10 – 15 كم، يمتد على طول نهر الأردن (www.aljazeera.net ، 2006).

لم يتمكن الأردنيون والفلسطينيون من الوصول إلى علاقة مشتركة، لتنظيم الجهود من أجل تحرير الضفة الغربية وغزة، أو حتى المشاركة معاً في مفاوضات السلام، وما حصل في مدريد تعتبر حالة طارئة أو استثنائية ولم تتكرر في أوسلو (أبوشنب، 1995).

كما أن استمرار الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987م، في الضفة الغربية وغزة، كانت رسالة واضحة بأن الفلسطينيين يرغبون بالتحدث عن أنفسهم، طبقاً لتحليل "جورج شولتز" وزير الخارجية الأمريكي في ذلك الوقت (غريب، 2002).

وبالعودةً إلى اتفاقية السلام "الأردنية – الإسرائيلية"، فقد مكّن هذا الاتفاق من تأمين إسرائيل لمصادر المياه المهمة لها، وحل تلك المشكلة الخطيرة، والسيطرة على المنابع الرئيسة للمياه، ومن المعلوم؛ أن المراقبين أولوا مشكلة المياه أهمية كبيرة جداً في المستقبل؛ حيث إن المنطقة من الممكن أن يهدد أمنها واستقرارها مسألة النزاع على مصادر المياه.

ويكمن التعقيد السياسي لحوض نهر الأردن في جغرافيته؛ فهناك ثلاث منابع رئيسة للنهر هي: الحاصباني، وينبع من أراضي سوريا ولبنان، وبانياس وتوجد ينابيعه في الجولان المحتل، ونهر "دان" الموجود في داخل فلسطين المحتلة عام 1948، ويمر رافده الرئيس من

نهر اليرموك عبر حدود الأردن وسوريا وفلسطين مشكلاً منطقة الحدود بينهما (أبي عاد وجرينو، 1996).

فمنذ عام 1951م ومع تجفيف بحيرة الحولة كانت هناك أحداث مرتبطة بالمياه، والحدث الأكثر خطورة الذي نشأ نتيجة للخطط الإسرائيلية لتحويل مجرى مياه نهر الأردن إلى بحيرة طبرية، وبالمقابل؛ فإن الدول العربية في أعقاب القمة العربية عام 1964م عملت على تحويل نهري الحاصباني وبانياس إلى الأراضي العربية، ولكن إسرائيل ومنذ عام 1967 كانت قادرة من خلال سيطرتها على هضبة الجولان المحتل، من حماية منابع نهر الأردن، والإشراف على جزء من مجرى نهر اليرموك، كما نتج عن احتلال الجنوب اللبناني عام 1987، السيطرة الإسرائيلية الكاملة على نهر الحاصباني، والوصول غير المباشر لنهر الليطاني (ماعوز، 1998).

وبموجب معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية، وافقت تل أبيب على تزويد الأردن بحوالي 2.15 مليون لتراً مكعباً سنوياً من مياه نهر الأردن، كما وافق البلدان على إقامة مشاريع مشتركة، مثل تخزين المياه وإقامة السدود، ولكن التوقعات المستقبلية غير مطمئنة بالنسبة لتوفر المياه؛ حيث إن حاجة سكان الأردن تتزايد مع مرور السنين، والجدير بالذكر؛ أن الملك حسين وجه تحذيراً في خطاب ألقاه عام 1990، أعلن فيه أن "المسألة الوحيدة التي ستقود الأردن إلى الحرب هي المياه" (أبي عاد وجرينو،1996).

وبالإضافة إلى مشكلة المياه؛ فهناك مشكلة أخرى مهمة يعاني منها الأردن وهي قلة الموارد الطبيعية، التي تعكس حقيقة الأزمة الاقتصادية، وارتفاع حجم الديون الخارجية بالأخص في أعقاب حرب تحرير الكويت، كل هذه الأسباب والمتغيرات دفعت الأردن نحو السلام دون أي تردد، ونجحت فعلاً في توقيع معاهدة السلام (عبدالوهاب، 1995).

نخلص بالقول بأن مواقف دول الطوق العربية من قضية السلام على الرغم من تباينها فهي تشترك في عامل مهم ألا وهو سعي جميع هذه الدول نحو تحقيق السلام ولكن بدون المساس بالثوابت التي تتمسك بها كل دولة من هذه الدول، والعامل المشترك الآخر هو أن الجميع له مصلحة في تحقيق السلام بما فيها إسرائيل لأسباب تختلف من دولة إلى أخرى، ويعتبر العاملين الاقتصادي والأمني من أهم العوامل التي تؤثر على سلوك هذه الدول، فسوريا على سبيل المثال تسعى إلى استرجاع أراضيها المحتلة في هضبة الجولان كما فعلت مصر

في عام 1978م، ولكنها تحاول في نفس الوقت أن تحافظ على صورتها أمـــام حلفائهـــا فـــي المنطقة وفي العالم وأمام شعبها كدولة تقف في وجه الاحتلال والامبريالية ان صح التعبير.

وهي تسعى في الوقت ذاته الى فتح صفحة جديدة مع الولايات المتحـــدة الامريكيـــة ، خصوصا وان الاخيرة تصفها على الدوام بالطرف المتشدد فيما يخص مفاوضات السلام فـــي المنطقة بالمقارنة مع جيرانها من دول الطوق العربية كما سيظهر ذلك بوضوح فـــي الفـــصل الرابع والخامس من هذه الدراسة.

## الفصل الرابع

# دول الطوق وموقفها من اتفاق أوسلو وقضية التطبيع وأثرها على الفلسطينيين

### 1.4 اتفاق أوسلو للسلام عام 1993م.

1.1.4. مصر وموقفها من الاتفاق.
2.1.4. الأردن وموقفها من الاتفاق.
3.1.4. سوريا وموقفها من الاتفاق.
4.1.4. لبنان وموقفها من الاتفاق.

### 2.4 التطبيع.

### 3.4 مراحل التطبيع.

### 4.4 آثار التطبيع.

1.4.4. مصر.
1.4.4. الأردن.
1.4.4. سوريا.
1.4.4. لبنان.

### 5.4 المقاطعة العربية.

### 6.4 أثر التغير في مواقف دول الطوق على الفلسطينيين بعد قيام السلطة الفلسطينية

### 7.4 دول الطوق وقضية اللاجئين الفلسطينيين

## الفصل الرابع

# 4 دول الطوق وموقفها من اتفاق أوسلو وقضية التطبيع وأثرها على الفلسطينيين

## 1.4 اتفاق أوسلو عام 1993م:

يعتبر البعض عام 1993م، تاريخاً مهماً في تاريخ القضية الفلسطينية، بل ويعتبره البعض الآخر حدثاً مفصلياً لها، وبالتحديد يوم 17 آب (أغسطس) 1993م، عندما قام ممثلون عن منظمة التحرير الفلسطينية، وممثلون عن الحكومة الإسرائيلية بالتوصل إلى اتفاقٍ، عُرف لاحقاً باتفاق أوسلو، أو اتفاق إعلان المبادئ، والذي شبهه البعض من حيث الأهمية، بتصريح بلفور عام 1917م، وحرب عام 1948م ، وقيام دولة إسرائيل، أو حرب عام 1967م (الفرا، 2001)، وراح البعض إلى تشبيه الحدث، بحدث انهيار سور برلين عام 1989م، والذي كان نهاية حقبة زمنية مريرة، بالنسبة لبعض شعوب أوروبا الشرقية، والتي تلاها انهيار المعسكر الاشتراكي، والذي وصل أثره إلى شتى أنحاء العالم، والتي كان أثرها على بعض الدول العربية سلبياً ومخيباً للآمال (أبو شنب، 1995).

لقد تباينت ردود الأفعال الدولية والعربية على هذا الحدث المهم، بين مؤيدٍ ورافضٍ، وبالإمكان دراسة موقف دول الطوق العربية قبل هذا التاريخ، من خلال جولة وزير الخارجية الأمريكي "جيمس بيكر" في المنطقة عام 1991م، بعد أسبوعٍ من إعلان الرئيس "جورج بوش الأب" عن مبادرته للسلام، والتي قام فيها الوزير "بيكر" بجولة مكوكية مكثفة زار فيها دول المنطقة (نوفل، 1995).

ومنذ أن بدأ مؤتمر السلام في مدريد في نهاية تشرين أول (أكتوبر) 1991م، والعالم بدأ يترقب نتائج ربما أخذت وقتاً أكثر من اللازم، حتى ظهرت بحسب رأي المراقبين، وكانت دول الطوق قد انهت اجتماعاتها على مستوى وزراء الخارجية في بيروت، بعد الاتفاق على التنسيق بين الوفود العربية، لمواجهة التعنت الإسرائيلي، وانفجر نبأ هذا الاتفاق الذي اشتهر على الفور بخيار "غزة أريحا – أولاً"، في الوقت الذي كان العالم فيه مشدوداً للجولة الحادية عشرة من المفاوضات بعد مؤتمر مدريد (أبو شنب، 1995).

كانت المفاجأة كبيرة على كل المستويات، ولقد ظهر ذلك من خلال وسائل الإعلام المختلفة، فقد تباينت الآراء حول الأسباب الحقيقية وراء توقيع الاتفاق، فرأى البعض؛ أن الاتفاق يعكس حرفية موازين القوى بين العرب والتحالف الأمريكي الإسرائيلي من جهة، والوزن المحدود لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل للشعب الفلسطيني من جهةٍ أخرى (نافعة، 1996)،ويرى آخرون أن نجاح الاتفاق لم يكن بسبب سريته في أوسلو، وإنما لعوامل موضوعية أخرى في مقدمتها، انقراض الاتحاد السوفيتي؛ إن صح التعبير، وزوال جبهات الرفض العربية الرسمية ولو بصورة مؤقتة (عواد، 1994).

وفي هذا السياق يجب تأكيد أن هذا الاتفاق ليس من صنيع الفلسطينيين وحدهم؛ وإن أسهم الوضع الفلسطيني وأزماته المتكررة بذلك؛ وإنما هو شأن الاتفاقيات العربية التي تعكس موازين القوة ومراحل تاريخية وحاجات متناقضة، لأطراف بينها خلافات عميقة، كان الفلسطينيون ومازالوا يدفعون ثمن هذا الضعف والانشقاق في الصف العربي (نافعة، 1996).

لقد تعرض الوضع الفلسطيني إلى تحديات كثيرة، برزت وبشكلٍ واضح بعد حرب الخليج الثانية والاحتلال العراقي للكويت، وما أسفر عنه من تشريدٍ للفلسطينيين، وزعزعةً لأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والمعاشية والإقامة والعمل، مما أثّر سلباً على الوضع السياسي الفلسطيني العام والانتفاضة بوجهٍ خاص، حيث قل الدعم المادي والإعلامي والسياسي، وضاقت الحال بمنظمة التحرير الفلسطينية التي أُوصدت الأبواب العربية والدولية أمامها (نوفل، 1995).

وفي المقابل فإن الوضع العربي لم يكن أفضل حالاً من الوضع الفلسطيني؛ فالتفكك والانقسام ملازمان له، والتناقضات لا تفارقه حتى عند الحديث عن عدوٍ مشترك متمثلاً "بإسرائيل"؛ وما أن جاءت أزمة الكويت حتى انفجرت الأحقاد والكراهية والعدوان (حسونة،

2001)، وفي ظل هذه الحالة اهتز الموقف العربي، وتراجعت العلاقات الأخوية والإنتاجية في مؤسسات العمل العربي المشترك، واختفى صوت الصراع والإرادة والتحدي للأطماع الخارجية؛ ولقد نشأت حقائق جديدة في المنطقة، فأصبح التصالح بين المنظمة وإسرائيل، أحد نتائج القضية الجديدة.

### 1.1.4. مصر وموقفها من أوسلو:

من المعروف أن مصر تتبوأ موقعاً مهماً ومميزاً في منطقة الشرق الأوسط: سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وعسكرياً ودينياً، فلقد كانت على الدوام محط الأنظار ومطمعاً للاستعمار (سعد، 2003)، ومن هنا فإن العلاقات المصرية الفلسطينية هي امتداد جغرافي تاريخي استراتيجي، وقضية الدفاع عن فلسطين والوقوف إلى جانب الفلسطينيين، يعتبر واجباً مفروضاً تحتمه الظروف الأمنية والاستراتيجية، إضافة إلى الأخوة العربية والإسلامية والمصالح المشتركة (أبو شنب، 1995).

ومع ظهور الخطر الصهيوني، توثقت العلاقات الفلسطينية المصرية، في الوقت الذي كانت مصر تعيش ملحمة صراع وطني ، بين الحركة الوطنية بقيادة حزب الوفد من جهة، وأحزاب الأقلية (السراي) والاحتلال البريطاني الذي يعارض أي تقارب مصري مع الشعبين الفلسطيني والعربي (الحسيني، 1999).

ولمصر رؤيتها الخاصة تجاه القضية الفلسطينية والصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ومن الطبيعي أن تتغير هذه الرؤية عبر فترات زمنية مختلفة، ومنذ حرب تشرين الأول(أكتوبر) 1973 تبنت مصر نمطاً محدداً تجاه تلك القضية وهذا الصراع تمثل في حتمية التسوية السلمية؛ وقد نتج عن ذلك صلح مصري إسرائيلي في اتفاقيتي "كامب ديفيد"، عام 1978، ومعاهدة السلام الموقعة في 26 آذار (مارس) 1979؛ وعليه فإن نهج السلام الذي انتهجته مصر يعتبر خياراً استراتيجياً بالنسبة لها وليس نهجاً مرحلياً (العطار، 2006).

لقد اختلفت الوسائل التي طرحتها مصر، لتسوية القضية الفلسطينية والصراع الفلسطيني الإسرائيلي من مرحلةٍ إلى أخرى، باعتبارها أحد المرتكزات الثابتة للسياسة الخارجية

المصرية، وباعتبارها ضمن إطار الأمن القومي، ووفق المتغيرات الدولية والإقليمية (2003، Khatib).

جاء مؤتمر مدريد للسلام برعاية أمريكية أساسية، وروسية شكلية، وتبعية أوروبية (أبوشنب، 1995)، واعتبرت مصر في عهد الرئيس حسني مبارك، قضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بالأساس، هي: قضية فلسطينية يجب أن يتولى أمرها الشعب الفلسطيني كما يقرر الرئيس حسني مبارك منذ توليه الرئاسة، في أول بيانٍ ألقاه أمام مجلس الشعب يوم الأربعاء الموافق 14 تشرين أول (أكتوبر) 1981، قال فيه: "شعب فلسطين هو: صاحب الحق الأول والأخير، وصاحب المسؤولية الأولى والأخيرة؛ في أن يحل قضيته، ولكننا مستمرون في أداء دورنا الذي تفرضه علينا مسؤولياتنا التاريخية؛ في أن نبذل كل العطاء؛ وأن تمهد كل الأجواء التي تعيد الطريق الصحيح إلى مرحلة انتقال، يقرر الشعب الفلسطيني مصيره" (جريدة الاخبار، 1993).

ويتضح من بين تصريحات المسئولين المصريين، حرص مصر على دعم أشقائهم الفلسطينيين، ويقول في ذلك عمرو موسى وزير الخارجية المصري الأسبق: "إن أي حل غير سليم يميل ضد الجانب الفلسطيني؛ فلن يكون حلاً عادلاً، بل سيؤدي إلى مضاعفات، ولذلك وبحكم أننا قوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط وأكبر دولة عربية، إضافة إلى خبرتنا السابقة في التفاوض مع الإسرائيليين، لذلك كان لابد من تغيير الشواهد لصالح العملية الفلسطينية" (أبو شنب، 1995).

وعلى هذا النحو كان الدور المصري مساعداً وداعماً، لإنجاز الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي، ولقد فاق هذا الدور وتجاوز كونه وسيطاً(عيلام ،20.03.2009)، وبشهادة طرفي النزاع الفلسطيني والإسرائيلي، حيث عبر عنه ياسر عرفات مراراً؛ بأن مصر هي شريك كامل للفلسطينيين في مفاوضاتهم من أجل تحقيق السلام مع الجانب الإسرائيلي (حلاق، 1998).

لكن تجدر الإشارة هنا إلى أنه كان ثمة عتب من الجانب المصري لحظة توقيع الاتفاق، على لسان بعض الكتاب المصريين؛ إذ أنه تمَّ الإشادة بكل الأطراف التي أسهمت في إنجاز هذا الاتفاق ما عدا مصر، لقد أثنى الجميع على الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي، والنرويج، ولم تُذكر مصر، هل كان ذلك متفقاً عليه مسبقاً بناءً على طلب مصري، أم أنه كان بدون قصد ؟؛ ويبدو أن ياسر عرفات قد قطع الطريق على وسائل الإعلام، من خلال حضوره بنفسه إلى القاهرة، ليؤكد صدق امتنانه للدور الذي أدته مصر في هذا الخصوص.

وبرأيي فان مصر كانت بحاجة الى مثل هذا الاتفاق لعدة أسباب ، من أهمها رغبت مصر لاستعادة مكانتها وصورتها التي كانت عليها قبل توقيع اتفاق كامب ديفيد في عام 1979م، فلقد كان اتفاق أوسلو بمثابة حكم البراءة الذي تصدره المحكمة بعد طول انتظار، والأمر المهم الأخر هو تعزيز مكانة مصر لدى الإدارة الأمريكية والتي تصنفها الأخيرة من الدول الحليفة في المنطقة، وتم تأكيد ذلك بتوقيع اتفاق القاهرة فيما بعد بتاريخ 4 آيار (مايو) 1994 بما عرف بـ"غزة أريحا أولاً" .

## 2.1.4. الأردن وموقفها من أوسلو:

الأردن بموقعه الجغرافي، وارتباطه الوثيق بفلسطين اجتماعياً واقتصادياً وتاريخياً، وعلاقاته المتميزة على المستوى الشعبي والرسمي، بالرغم من الخلافات التي أدت إلى تباعد الأشقاء، ولو بصورةٍ مؤقتة في مرحلة من المراحل، لذلك ظلت العلاقات بالغة الدقة والحساسية، وبالأخص في موضوع السلام مع الإسرائيليين، إلى أن شاهدنا الوفد الفلسطيني الأردني المشترك في مدريد في تشرين أول (أكتوبر) 1991م (عبد الكريم، 2000).

لقد تباينت ردود الأفعال الأردنية على جميع المستويات: الرسمي منها والشعبي، وفي وسائل الإعلام؛ فبينما اعتبره البعض ضربة جديدة وقاسية للعلاقات الأخوية، ولحكم التسوية العادلة، رأى فيه البعض الآخر نتيجة طبيعية للمساعي السلمية، التي بدأت في مدريد على مرأى ومسمع العالم بأسره (هيكل، 2001).

وبالرغم من أن الملك حسين عاهل الأردن، قد انتقد الاتفاق للوهلة الأولى، كأول رد فعل؛ فإنه عاد وأعلن تأييده الكامل له؛ بل إنه وصف القرار الفلسطيني "بالشجاع"، وهو: بذلك أسكت كل الأصوات التي تعالت في الأردن من صحافة وإعلاميين، التي وصفت بعض منها الاتفاق "بالخيانة" (أبو شنب، 1995)، وعلى الصعيد الشعبي كانت نسبة الرافضين للاتفاق ربما تفوق نسبة المؤيدين، نظراً لعدم ثقتهم بالجانب الإسرائيلي؛ ولإدراكهم بأن موازين القوى سوف تفرض على الطرف الضعيف العديد من التنازلات، وهذا ما حصل بالفعل، إلى جانب ذلك كان الشعور العام؛ بأن إسرائيل في الحقيقة غير جادة في سعيها نحو السلام؛ وأنها تقوم بمثل هذه الخطوات من أجل كسب المزيد من الوقت، وانتزاع المزيد من التنازلات؛ وفي المقابل كان هناك جمهور يراقب عن كثب عبر شاشات التلفاز ما يجري، وقلوبهم قد مُلئت بالأمل في إمكانية العودة إلى "الوطن".

إن من أهم القضايا التي كانت تؤرق الشارع الأردني في حينه، هي: قضية اللاجئين وأملهم بالعودة إلى ديارهم، وتعتبر هذه المسألة الخطيرة من مسائل الحل النهائي، التي أقرها اتفاق أوسلو، بالإضافة إلى المستوطنات والقدس.

وفي شأن قضية اللاجئين، أكد المسئولون الأردنيون أنها تعتبر من أهم القضايا التي توليها القيادة الأردنية اهتمامها، فلقد تحمل الأردن أعباء كبيرة على مدى العقود الماضية، فلقد استقبل اللاجئين الفلسطينيين عام 1948، ثم النازحين عام 1967(أبو ستة، 2000)، ثمَّ العائدين بسبب حرب الخليج؛ كما أن موضوع الكونفدرالية بين الأردن وفلسطين شغل حيزاً كبيراً هو الآخر في وسائل الإعلام، ولقد رأي الجانب الأردني أنه من المناسب التروي قبل الحديث عن كونفدرالية؛ لأنها في الأساس يجب أن تقوم بين دولتين؛ بل إن الاتفاق قد أثر على الانتخابات البرلمانية الأردنية، وكان هناك ثمة تفكير في تأجيلها، تخوفاً من إمكانية تأثير الأصوات الفلسطينية على طبيعة تشكيل البرلمان الأردني، وبالأخص لأن الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي ينص على إجراء انتخابات مباشرة في الأراضي المحتلة خلال عشرة أشهر من توقيعه، هذا بالإضافة إلى أن الاتفاق قد يفتح ملف اللاجئين الفلسطينيين، الذين يحملون جنسية أردنية للتفاوض على عودتهم؛ وأن عليهم الاقتراع داخل الأراضي المحتلة؛ وأن يتخلوا عن هذا الحق في الأردن اتساقا مع القرار الأردني بفك الارتباط في 31 تموز (يوليه) 1988م (زريق، 2000)، وعلى الرغم من كل هذه المخاوف فإن الانتخابات الأردنية قد تمت في موعدها وشارك فيها الفلسطينيون كالعادة (أبو شنب، 1995).

ويمكن القول؛ بأن الأردن من بين دول الطوق، كان الأكثر تأثراً بهذا الاتفاق، نظراً للترابط الوثيق والدقيق في العلاقة الفلسطينية الأردنية، والتي تزيد من تماسكها المصالح المشتركة والمصير المشترك.

### 3.1.4. سوريا وموقفها من أوسلو:

على الرغم من أن سوريا بدأت تخطو خطىً جادة، سعياً لتحقيق مصالحة مع إسرائيل نتيجة للتغيرات الدولية والإقليمية المعروفة، وأهمها بالنسبة لسوريا على الأقل هو: تفكك الاتحاد السوفيتي، والذي انتهى معه العديد من التيارات المعارضة للقوى الغربية، واستفراد الولايات المتحدة في قيادة العالم (نوفل، 1995)، على الرغم من ذلك فقد اعتبرت سوريا أن هذا الاتفاق لا يلبي الأهداف المنشودة؛ وأنه استسلام للشروط الإسرائيلية، وبالتالي فهو:

خسارة للعرب والفلسطينيين؛ وأن هذا الاتفاق جاء بشكل منفرد من قبل الفلسطينيين، ولا يؤثر على الموقف السوري من إسرائيل (أبو شنب، 1995).

ولقد حدد الرئيس حافظ الأسد في حينه مفهومه للسلام، موضحاً التعارض بين السلام والاستسلام، مشككاً في قدرة الحلول الجزئية والمنفردة في تحقيقه وأكد أيضاً أن إسرائيل لم تكن يوماً جادة في تحقيق السلام كما تقول وتدعي؛ وأنها لو كانت كذلك، لبادرت بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها عام 1967م (ماعوز، 1998).

ولكن موقف سوريا المتشدد هذا قد يكون مبرراً بناءً على تجربتها المريرة مع الجانب الإسرائيلي، مع الأخذ بالاعتبار؛ بأن سوريا لم تعارض ولم ترفض الاتفاق؛ وإن كانت لم تبارك ولم تؤيد، معللةً ذلك؛ بأن الاتفاق غير واضح، هذا الموقف السوري وجد تأييداً لدى العديد من الكتاب؛ وإن كان هذا الموقف لا يمكنه التأثير على كل أطراف النزاع ؛ وخصوصاً أن مصر - كما ذكرنا - كانت داعمةً للفلسطينيين في توجههم نحو السلام، ومرحبة بأي اتفاق يحقق ذلك (نافعة، 1996).

وربما استطاعت سوريا التأثير على الجانب اللبناني، وعلى بعض فصائل المقاومة الفلسطينية المتواجدة في سوريا، بحكم العلاقة التي تربطها بالقيادة السورية، والتي كانت على الدوام مختلفةً مع سياسة منظمة التحرير الفلسطينية.

### 4.1.4. لبنان وموقفها من أوسلو:

تعتبر لبنان من أكثر الدول العربية، التي عانت من تداعيات نكبة فلسطين عام 1948م، وما تلاها من أحداث مؤلمة؛ فلبنان كان على الدوام حاضراً في أي تطور في قضية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، سواء أكان ذلك في حالات الحرب أو السلم، وربما كانت قضية اللاجئين الفلسطينيين المتواجدين في المخيمات في داخل لبنان، من أكثر القضايا التي تشغل بال القيادة اللبنانية (حماد، 1999).

فلبنان كان رافضاً لمشروع توطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، ومن المعروف أن لبنان دفع ثمناً باهظاً من جراء التواجد الفدائي الفلسطيني فيه، في فترة السبعينيات والثمانينيات من جراء انطلاق العمليات الفدائية من الجنوب اللبناني باتجاه الأراضي المحتلة (شبيب، 1985)، وللوهلة الأولى فإن الإعلان عن اتفاق أوسلو كان سبباً في ارتباك المسئولين

اللبنانيين، ولم يخفوا قلقهم على مصير اللاجئين الفلسطينيين الموجودين على أرض لبنان، ووصفوا الاتفاق بأنه غير واضح إلى جانب؛ أنه كان مفاجئاً، ولقد أكد ذلك الرئيس اللبناني في حينه" إلياس الهراوي"، الذي كانت تصريحاته لا تكاد تخلو من معاني العتاب، لعدم إحاطته علماً من قبل منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى صعيد القوى السياسية الأخرى في لبنان، رأى الشيخ "إبراهيم الأمين"، زعيم حزب الله اللبناني في ذلك الوقت؛ أن الاتفاق خيانة تاريخية؛ وأن حرباً جديدة قد بدأت هي حرب المجاهدين (أبو شنب، 1995).

إن عدم وضوح الاتفاق في نظر القيادة الرسمية في لبنان، جعل مصير اللاجئين الفلسطينيين في لبنان مجهولاً، فالاتفاق يقضي بدخول الفلسطينيين إلى مناطق الحكم الذاتي في غزة وأريحا، دون تحديد لأعداد الفلسطينيين الذين يمكنهم ذلك، وما هي: الآلية التي ستتم من خلالها عملية دخولهم، خصوصاً؛ وأن سيادة الفلسطينيين على مناطق السلطة ستكون غير كاملة السيادة، حيث يحتفظ الجيش الإسرائيلي، بحقه في التدخل في تلك المناطق متى شاء (زريق، 2000).

وهذا كما ذكرنا يجعل مصير هؤلاء اللاجئين معلقاً، خصوصاً؛ وأنهم يعيشون ظروفاً اقتصادية واجتماعية صعبة للغاية، فمعدل البطالة بين الشباب في ارتفاعٍ مضطرد؛ وكذلك ازدياد نسبة الفقر، إضافة إلى أن أماكن سكنهم داخل هذه المخيمات تفتقر إلى الحد الأدنى للبنية التحتية اللازمة، لخدمة هذا العدد من السكان؛ الأمر الذي يترتب عليه عبئاً إضافياً على الحكومة اللبنانية، التي هي بالأساس تعاني من تدني الناتج القومي الإجمالي، لقلة الموارد المالية.

## 2.4 المقاطعة العربية:

لقد أولت قضية المقاطعة العربية لإسرائيل، اهتمام الإدارة الأمريكية منذ زمن بعيد، وصلت في بعض الأحيان، إلى التهديد بفرض عقوبات على الدول التي تقاطع إسرائيل، وتمثل ذلك بوضوح عندما دعا وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "وارين كريستوفر" إلى دعوة العرب، لإنهاء المقاطعة للدول التي تتعامل مع إسرائيل؛ لأن المقاطعة "رمز من الماضي" حسب رأيه (أبو شنب، 1995).

إن السلام بالنسبة للإسرائيليين، يعني حدود مفتوحة وتبادل علاقات دبلوماسية وتطبيع تجاري وثقافي، ولكن من جانب الطرف الآخر فقط، ولقد سعت إسرائيل بشتى الطرق للتأثير على الإدارة الأمريكية ،للتحرك باتجاه إنهاء هذه المقاطعة، حتى استطاعت في 22 تشرين أول (نوفمبر) 1993، من استصدار قرار من مجلس النواب الأمريكي، يدين المقاطعة العربية لإسرائيل، وبإجماع (425) عضواً مقابل عضو واحد، ويصف القرار الأمريكي المقاطعة؛ بأنها "عقبة في طريق السلام" (علي، 1998).

ويدل ذلك على أن الدول العربية استطاعت أن تفرض نظاماً متكاملاً لمقاطعة إسرائيل طوال مراحل تطور الصراع العربي – الإسرائيلي، ومن قبل أن تندلع الحروب العربية – الإسرائيلية، بل حتى من قبل أن تنشأ إسرائيل ذاتها؛ إذ إن قرار المقاطعة الذي اتخذ عام 1945، ثم طور بعد أن شرعت الدول العربية قانوناً موحداً بشأن المقاطعة، كان ترجمة شبه حرفية للقانون الذي سنته فرنسا عند نشوب الحرب العالمية الثانية، بينها وبين ألمانيا، وأقامت الدول العربية جهازاً مركزياً للمقاطعة سُمي "المكتب الرئيس لمقاطعة إسرائيل"، وقامت كل دولة بإنشاء مكتب إقليمي خاص بها (الراجحي، 2000).

وبالرغم من حملات التشكيك في المقاطعة، وبالرغم من بعض الثغرات؛ فإن المقاطعة كانت على ما يبدو شديدة التأثير؛ حيث أنها طالت شركات عالمية كبرى، مثل فورد، وأي سي أي، ونل، واكزيروكس، ورينو، وكوكاكولا ، وغيرها، مما اضطر هذه الشركات إلى بذل الجهود المضنية، للحصول على موافقة بإلغاء المقاطعة عليها؛ فلقد كان هذا أيضاً سبباً في تدهور الاستثمار الأجنبي لإسرائيل (حماد، 1999).

ولقد أصرت إسرائيل، أن تتضمن معاهدات التسوية نصوصاً قاطعة، بإلغاء المقاطعة، وهي لم تكتفِ "بالشرط القانوني"، وإنما ربطت ذلك بنصوص أخرى في صلب تلك المعاهدات تفرض التطبيق الفعلي، عبر مفهوم "تطبيع العلاقات" (عيسى، 2001)، وليس أدل على ذلك؛ من أن مصر – بموجب نصوص المعاهدة – قد استقبلت "سفير إسرائيل" المعتمد لديها رسمياً في مطلع عام 1981، أي: قبل أكثر من عام من إتمام الانسحاب من سيناء عام 1982.

ومن خلال الخبرة الطويلة التي اكتسبتها مصر بالتعامل مع الجانب الإسرائيلي، في أعقاب توقيعها لاتفاق السلام معها، خرجت بنتيجة مفادها؛ بأن إسرائيل تريد الحصول على كل شيء دون أن تقدم أي شيء (الحمش، 1997)؛ وفي هذا السياق يأتي رفض أدباء الأقاليم

في مصر في مؤتمرهم بالعريش سياسة التطبيع وتكريس المقاطعة لإسرائيل، مؤكدين تمسكهم بالإجماع الثقافي المناهض للتطبيع الثقافي (حماد، 1999).

ولقد بذلت الولايات المتحدة – منذ "كامب ديفيد" بصورة خاصة – جهوداً هائلة مستبقة بالعملية السلمية ذاتها لإنهاء المقاطعة، ونظمت مع إسرائيل "مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، لكي تُدخل إسرائيل داخل الأسوار العالية التي كانت مبنية للوقاية منها.

وإلى جانب المقاطعة الرسمية القانونية، كانت هنالك مقاطعة ناجمة عن قطع سبل ووسائل الاتصال مع إسرائيل، ومنع المواطنين العرب من السفر إلى إسرائيل، والمواطنين الإسرائيليين من دخول البلاد العربية، هذا السور العظيم سقط معظمه، فلا يخفى ما أعلنته غالبية دول الجامعة العربية بما فيها بعض دول الخليج، من عدم التزامها بالمقاطعة الاقتصادية لإسرائيل عام 1994 (الراجحي، 2004).

نخلص مما سبق إلى أن الدول العربية، التي وقعت معاهدات صلح مع إسرائيل ومنها بعض دول الطوق؛ أنه قد رافق هذه المعاهدات إعلام حول رخاء موعود( Bill *and* Springborg، 2004) ، تحت شعار "السلام من أجل الطعام"، ولكن الشعوب اكتشفت؛ أنها خسرت الهدفين معاً، ويرجع ذلك؛ إلى أن إسرائيل لا تملك الموارد بل تستولي عليها.

لقد حاولت إسرائيل بعد توقيعها لاتفاق وادي عربة مع الجانب الأردني؛ أن تستفيد من مكانة الأردن الاستراتيجية ووضعه الاقتصادي الصعب، من الاستفادة للعمالة الأردنية الماهرة والتي وصلت نسبة البطالة في أوساط الشباب منهم إلى معدلات عالية (نوفل، 1995)، كما أنها اتجهت إلى إقامة المصانع والمشاريع الصغيرة في المدن الصناعية الأردنية، وتحويل الأردن إلى نقطة انطلاق لصادراتها، ومن ثمَّ، إذا كانت الدول العربية التي عقدت معاهدات صلح مع إسرائيل، قد أقرت تشريعات بإلغاء المقاطعة؛ فإنه مازالت الفرصة سانحة للاستفادة من هذه الورقة المهمة في الضغط على الجانب الإسرائيلي، بالتلويح بإصدار تشريعات بإعادة العمل بالمقاطعة (حماد، 1999)، في سبيل إجبار إسرائيل على تقديم التنازلات، وأهمها وقف أشكال العدوان على الشعب الفلسطيني، خصوصاً بعد اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000 وتعثر المسيرة السلمية.

## 3.4 التطبيع:

مصطلح التطبيع من حيث المعنى هو: العودة بالأشياء إلى سابق عهدها وطبيعتها، ولقد اُشتق لفظ التطبيع "Normalization"، من الكلمة الإنجليزية" Normal"، بمعنى المعتاد أو العادي؛ ويرى البعض أن التطبيع مع اليهود هو نوع من الاستسلام، سواء أكان ذلك على شكل اتفاق رسمي أو غير رسمي، أو تبادل تجاري أو ثقافي أو تعاون اقتصادي مع إسرائيل، وفي المقابل يرى فريق آخر؛ أنه أمر واقع يجب التعامل معه؛ وأن إسرائيل هي: بالفعل موجودة وتحظى بدعم لا مثيل له من أقوى دولة في العالم؛ وأن من مصلحة الفلسطينيين ومن مصلحة دول المنطقة، التعامل مع هذا الأمر الواقع بحكمة وعقلانية، بدون التنازل عن الحقوق والثوابت(الراجحي، 2006).

ويرى البعض بأن هذا المشروع سياسي في الأصل، لكنه يُعرض بقالب اقتصادي، حيث يوصف؛ بأنه مشروع اقتصادي، أو كما يجري اختزاله أحياناً بـ "سوق شرق أوسطية"، وهذا ما أكده "شيمون بيريز" رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، في كتابه (الشرق الأوسط الجديد)، عام 1993، كما نصح العرب بتطبيق سياسة السوق؛ علماً بأن إسرائيل تفرض قيوداً على سياسة السوق، وهذا يتماشى مع المشروع الأمريكي المسمى (الشرق الأوسط الكبير)، والذي يدعو أيضاً إلى إقامة أمن إقليمي جديد، ويتضمن ذلك إقامة مناورات مشتركة، عربية – عربية – إسرائيلية، لضمان تطبيع العلاقات وكسر التعبئة النفسية (عبد الوهاب، 1995).

## 4.4 مراحل التطبيع:

يتفق العديد من المراقبين على أن معاهدة كامب ديفيد عام 1979، بين مصر وإسرائيل كانت بمثابة البداية لمراحل التطبيع بين العرب والإسرائيليين؛ وإن كان البعض يعتقد بأن بداية التطبيع قد سبقت ذلك التاريخ بكثير متمثلاً بالاتفاقات السرية بين الأردن وإسرائيل، والمغرب وإسرائيل (الراجحي، 2000)، وجاءت اتفاقية أوسلو عام 1993 بين الفلسطينيين والإسرائيليين برعايةٍ أمريكية، وتأييد وحضانة مصرية؛ لتفتح الباب على مصراعيه لمن كان

متردداً في سعيه نحو التطبيع؛ بل إن بعض الكتّاب قد وصفوا الدول، التي طبّعت علاقاتها بإسرائيل بعد أوسلو بالدول المهرولة؛ وأن أوسلو أطلقت حصان التطبيع العربي الإسرائيلي من عقاله، من موريتانيا إلى المغرب إلى الأردن إلى تونس إلى قطر إلى باقي الدول العربية (الحسيني، 1999).

وكانت المرحلة التالية لذلك ما بعد مؤتمر الإسكندرية عام 1995، والذي عُقد فيه مؤتمر عربي، لكبح جماح الهرولة تجاه إسرائيل من قبل بعض الدول العربية (الراجحي، 2000)؛ فقد أدركت الدول العربية الكبرى في المنطقة، ومنها السعودية ومصر وسوريا؛ أن الاندفاع نحو التطبيع مع "تل أبيب" يصب في صالح المشروع الإسرائيلي الشرق أوسطي؛ الذي دعا إليه "شيمون بيريز"؛ القائم على فكرة التمدد السياسي والاقتصادي الإسرائيلي في المنطقة، من خلال السوق الشرق أوسطية، وبلا مقابل (حماد، 1999).

ولأن إسرائيل تجاهلت النوايا العربية في التطبيع بالحد الأدنى من الحقوق، فقد استجابت معظم الدول العربية لنداءات القمة العربية؛ إذ بقيت العلاقات الدبلوماسية في حدها الأدنى في أغلب الأحيان، والأهم من ذلك هو ما يتعلق بسير المفاوضات، فقد كانت استراتيجية الدول الثلاث (السعودية ومصر وسوريا) تقول: إن مسيرة التطبيع يجب أن تتزامن مع سير المفاوضات؛ إذ من دون الوصول إلى تسوية حقيقية لا يمكن الحديث عن تطبيع مع إسرائيل.

وقد جاءت مسيرة المفاوضات الأولية من خلال جملة الاتفاقات التي تلت "أوسلو"؛ لتؤكد أن نوايا إسرائيل بالتسوية بعيدة جداً، وهو: ما تأكد بعد ذلك في قمة "كامب ديفيد" صيف عام 2000، وهي: القمة التي أكدت صعوبة التسوية مع مطالب إسرائيلية، لا يقبل بها أحد، لا على المستوى الفلسطيني، ولا على المستوى العربي (عبد الكريم، 2000).

## 5.4 آثار التطبيع:

لقد كان لعملية التطبيع بين الدول العربية وإسرائيل آثاراً بالغة الأهمية؛ وبالأخص على دول الطوق العربية وفلسطين، وتلك الآثار كانت على الأغلب تصب في صالح إسرائيل على حساب العرب (سعيد، 2002)، الذين سعوا بكل جدية نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل، أملاً

في الوصول إلى تسوية سلمية في المنطقة، وفيما يلي استعراضٌ لهذه الآثار على دول الطوق العربية:

### 1.5.4. أولاً مصر:

كانت مصر من أكثر الدول التي تأثرت بعملية التطبيع، من جميع النواحي: السياسية والثقافية والاقتصادية؛ فعلى الجانب السياسي تمَّ عزل مصر عن محيطها العربي؛ فلم يكن لها دور في أحداث مهمة وقعت بعد توقيعها لاتفاقية "كامب ديفيد"، كتدمير المفاعل النووي العراقي والاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982، وقمع إسرائيل للمقاومة الفلسطينية واللبنانية بشراسة، والمجازر التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي بحق الفلسطينيين، بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987، وانتفاضة الأقصى عام 2000، والعديد من الأحداث المهمة والتي يطول الحديث فيها (الراجحي، 2000)، وكانت مصر مكتوفة الأيدي بسبب تلك الاتفاقات والمعاهدات، التي أبرمتها مع إسرائيل، بالإضافة إلى كونها شريكاً للفلسطينيين في مفاوضاتهم واتفاقاتهم المبرمة مع إسرائيل.

وفي الجانب الاقتصادي فقد بذل الإسرائيليون كل ما في وسعهم، من أجل تطبيع الاقتصاد المصري مع نظيره الإسرائيلي، ولقد تمثّل ذلك في حجم الصادرات لبعض المنتجات الإسرائيلية، التي كانت تجد صعوبة في دخول السوق العربية، وفي المقابل حجم الواردات من السلع والخدمات والمواد الخام، التي تحتاجها إسرائيل مثل: الغاز الطبيعي، كما قام الجانبان بتوقيع اتفاقية الكويز "QIZ"، وهي: اختصار Qualifying industrial zones في كانون أول (ديسمبر) 2004، لإقامة المناطق الصناعية في طور التأهيل، وهذه الاتفاقية هي: تطبيق للقسم التاسع من اتفاقية التجارة الحرة بين أمريكا وإسرائيل المبرمة عام 1985 (الجزيرة نت، 2005)، وهي ليست اتفاقية مستقلة بين حكومتين من الناحية الفعلية، فقد وافق الكونجرس الأمريكي على إعطاء الرئيس الأمريكي، الإذن للسماح لمصر والأردن بتصدير منتجاتهما إلى أمريكا دون دفع رسوم جمركية، بشرط احتوائها على مكون إسرائيلي بنسبة 7,11% كحد أدنى، وهي تشمل كل الصناعات والسلع، وقد تمَّ في مصر استبعاد أهم المناطق الصناعية التي تنتج الملابس الجاهزة، كمدينة المحلة الكبرى (قلعة النسيج في مصر)، ومدينة 6 أكتوبر، واتفاقية الكويز تناقض اتفاقية التجارة الدولية (الجات)، والتي تؤكد عدم وضع شروط تفصيلية لبعض الدول دون البعض الآخر (الراجحي، 2000).

وكذلك هي مخالفة للقانون والدستور المصري؛ لأنها حُفظت في مجلس الشعب دون عرضها للنقاش، ولم تُنشر أيضاً، وهذا ما حصل مع اتفاقية الغاز المصدر من مصر إلى إسرائيل، فقد تمت الاتفاقية بين الحكومة والشركات الإسرائيلية، دون الرجوع إلى مجلس الشعب، ودون إعطاء أي: معلومات عن سعر الوحدة الحرارية التي تم الاتفاق عليها، ولقد تسرّبت أنباء إلى وسائل الإعلام؛ بأن ذلك يعود إلى انخفاض قيمة الوحدة الحرارية من الغاز المصري ، ويذكر؛ بأن مدة الاتفاقية هي عشرون عاماً؛ وأن كمية الغاز المصري إلى إسرائيل تفوق حاجتها، مما يسمح لها بإعادة تصديرها إلى دول أوروبية أخرى (BBC، 2009).

وفي المجال الزراعي أيضاً، تقدمت بعض الهيئات الرسمية الإسرائيلية، بطلبات إلى الحكومة المصرية، من أجل إقامة مناطق زراعية مشتركة على الحدود المصرية – الإسرائيلية؛ على أن يتم ضخ المياه من نهر النيل عبر أنابيب إلى صحراء النقب، ولكن على ما يبدو؛ فإن هذا المشروع لم يرَ النور (مفكرة الإسلام، 2006).

ومن الجدير بالذكر بأن كل عوائد تلك المشاريع الاقتصادية المشتركة، يميل لصالح الجانب الإسرائيلي، وترفع من مستوى دخل المواطن الإسرائيلي، كنتيجة طبيعية لانخفاض أسعار السلع والخدمات المستوردة من مصر؛ وفي المقابل؛ فإن المواطن المصري لا يعود عليه سوى مواجهة أزمات اقتصادية خانقة، وارتفاع في معدل البطالة، وارتفاع حجم الدين الخارجي (حماد، 1999).

وعلى الجانب الثقافي والاجتماعي أقيمت في مصر العشرات من المؤسسات العلمية الأمريكية والثقافية "الإسرائيلية"، بالإضافة إلى مراكز البحوث السياسية في الكليات والجامعات المصرية، والتي يتم تمويلها من هيئات أمريكية، ومنها: "مؤسسة فورد" ، ولم يكن هذا التطبيع الثقافي حديث العهد؛ وإنما خُطط له منذ زمنٍ بعيد، ففي عام 1982، أنشئ في مصر "المركز الأكاديمي الإسرائيلي" بالقاهرة، الذي أدى دوراً مهماً في مجال التمهيد للتطبيع، حيث ركّز المركز جهوده، للحصول على معلومات عن طلبة كليات العلوم والهندسة في جامعات مصر، لمعرفة آخر ما توصل إليه الطلبة النابغون من اختراعات جديدة.

هذا بالاضافة الى المؤسسات والهيئات الأمريكية التي تمثل ثورة تطبيعية في داخل المجتمع المصري لا حصر لها (عبد العاطي، 2008)، ومن أهم تلك المؤسسات هيئة المعونة

الأمريكية التي استطاعت تمويل مشروع بحثي، أُنجز بالتعاون بين عدد من الجامعات المصرية، شمل أكثر من 500 دراسة بحثية، برصيد 60 مليون دولار، وتناولت كل شيء في مصر من: الصناعات الاستراتيجية، مثل: صناعة الحديد والصلب، مروراً بمناهج التعليم والتربية وموقع الدين فيها، وانتهاءً بسياسة مصر الخارجية تجاه إسرائيل، والتطبيع معها، وقد اشترك في هذا المشروع أكثر من (2007) من الباحثين المصريين، وأكثر من (500) أمريكي، وقد كُتبت جميع الدراسات باللغة الإنجليزية، وحصلت "هيئة المعونة الأمريكية" على نسخٍ منها، وعلى جميع المعطيات والأرقام والاستنتاجات التي توصل إليها الباحثون (الراجحي، 2000)، إلى الحد الذي دفع بعض الباحثين المصريين إلى القول: "أن كمية المعلومات التي حصلت عليها هذه المؤسسات تفوق ما تعرفه القيادة السياسية، وتفوق ما يعرفه علماؤنا!" (الراجحي، 2000).

## 2.5.4. ثانياً الأردن:

على الجانب السياسي كان الأردن على الدوام محل شك الأنظمة العربية، في وجود اتصالات سرية بينها وبين إسرائيل، وبعد وفاة الملك حسين تبين بأن هذه الشكوك كانت في محلها .

يقول طاهر المصري، أحد رؤساء الوزراء في عهد الملك حسين، لوكالة فراس برس، "أن الملك لم يكن يتردد في المخاطرة والاتصال مع الإسرائيليين، وبدأ ذلك منذ الستينات وكان هدفه دائماً الوصول إلى السلام "( حبيب، 06.02.2009)، ووفقاً لمحمد المصري، من مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية فإن الحسين، كان بطل التوازن السياسي، فقد عمل لمصالح بلده الوطنية، في ذات الوقت الذي كان ملتزماً فيه بحل القضية الفلسطينية وتحقيق السلام دون أن يؤثر أي من هذه الأمور على الآخر (حبيب، 06.02.2009)، هذا ولقد حرص الأردن على المحافظة على هدوء الجبهة السياسية من جانبه، تجاه إسرائيل قبل توقيع اتفاق أوسلو.

وبعد أوسلو كان الأردن من بين البلدان العربية، التي سارعت إلى إبرام اتفاق سلام مع اسرائيل، سُميَّ باتفاق وادي عربة في26 تشرين أول (أكتوبر) 1994م، وفيما يلي نبذة بسيطة عن هذه الاتفاقية:

### 1.2.5.4. معاهدة السلام "الأردنية – الإسرائيلية "26 تشرين أول (أكتوبر) 1994م.

تعتبر معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية، هي: الثالثة في ترتيب معاهدات السلام العربية الإسرائيلية، وعلى الرغم؛ من أن هذه المعاهدة جاءت متأخرة بعض الشيء؛ فإنه وحسب رأي المراقبين ؛ فإنه كان لا بد من البدء بتسوية للصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين؛ قبل أن يُبرم أي اتفاق أردني – إسرائيلي (موقع مقاتل، 2006).

ومن المعلوم بأن المشكلة الفلسطينية هي التي تتصدر قائمة الأولويات ولا يمكن للأردن؛ أن يعقد أي اتفاق بدون ذلك، ولقد جاء اتفاق أوسلو في الوقت المناسب، فقد استطاع الأردن أن يختار الوقت المناسب لإبرام هذه المعاهدة، على الرغم من أنه كان التفاوض عليها متزامناً مع مفاوضات أوسلو (نوفل، 1995).

وتجدر الإشارة الى أن الوضع الأردني يختلف تماماً عن الوضع الفلسطيني بالنسبة لعلاقته بإسرائيل؛ فإنه يمكن القول بأن التنسيق والتطبيع في العلاقات بين الأردن وإسرائيل، كان شبه كامل حتى قبل توقيع معاهدة السلام (الراجحي، 2006).

ولقد تم التوقيع على معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية، في احتفالٍ رسمي بمنطقة "وادي عربة" في المملكة الأردنية الهاشمية في 26 تشرين أول (أكتوبر) 1994م، وربما كان مكان توقيع المعاهدة يحمل بعض الدلالات الإيجابية من قبل الإدارة الأمريكية، نظراً لحساسية الحالة الأردنية، قام بالتوقيع على المعاهدة "الملك حسين" عاهل الأردن، ورئيس الوزراء الإسرائيلي "اسحق رابين"، والرئيس الأمريكي "بيل كلينتون"، ووزير الخارجية الروسي "كوزيريف" (أبو شنب، 1995).

وكانت المباحثات الأردنية – الإسرائيلية التي سبقت تاريخ إبرام تلك المعاهدة، قد انتهت في 17 تشرين أول (أكتوبر) من العام نفسه، بالتوقيع على الأحرف الأولى منها في واشنطن، حيث وقعها عن الجانب الأردني "عبدالسلام المجالي" رئيس الوزراء الأردني، و "اسحق رابين"، رئيس الوزراء الإسرائيلي، وقد تميزت مباحثات السلام الأردنية الإسرائيلية بالهدوء وبدون تسجيل أي: نقاط خلاف بين الجانبين؛ بل إن المناخ السياسي كان مهيأً للتطبيع

الكامل حتى قبل التوقيع على المعاهدة؛ فالرغبة كانت آتية من قبل الجانبين في الوصول إلى مثل هذا الاتفاق، بل ربما أن الجانب الأردني لم يكن أقل درجة من حرص إسرائيل عليها، وخصوصاً بعد إعلان اتفاق أوسلو بين إسرائيل والفلسطينيين (الراجحي، 2000).

كما إن سرية المباحثات كانت سبباً آخر في نجاحها، دون مراقبة خارجية على تسلسل المراحل التي مرت بها هذه المباحثات، وهذا يعتبر أحد الفروق بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، فالأردن دولة مستقلة وذات سيادة ولها الحق في اتخاذ القرارات المناسبة لها، دون الرجوع إلى أي جهة خارجية، ولكن الوضع مختلف مع منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت تحرص؛ على أن تشرك المجتمع الدولي في أي: خطوة، قد تصل إليها وخصوصاً فيما يخص مسيرة السلام (نوفل، 1995).

لا شك أن الأردن قد حصل على العديد من المميزات في أعقاب إبرام اتفاقية السلام، فلقد تحول التهديد الإسرائيلي للأردن سواء على الصعيد العسكري، أو ما يسمى بمشروع الوطن البديل أو التهديد في مجال المياه، إلى علاقة جوار وصداقة، وعلى مستوى العلاقات الخارجية الأردنية، فقد استعاد الأردن موقعه المتميز والمدعوم من الغرب، كما كان قبل غزو العراق للكويت، ولقد ترتب على ذلك زيادة حصة الأردن من المساعدات العسكرية الأمريكية، بالإضافة إلى المساعدات المالية، والأهم من ذلك كله ضمان أمن الأردن من قبل الولايات المتحدة الأمريكية (عبد الوهاب، 1995).

أما في المجال الاقتصادي فقد كانت توقعات الأردن على عكس ما حصل بالفعل بعد تطبيع العلاقات، وتفعيل عملية التبادل التجاري بين البلدين، وعلى غرار العديد من القضايا التي تمت تسويتها بين الجانبين في تلك المعاهدة مثل: المياه والحدود، فلقد كان الميزان يميل لصالح الجانب الإسرائيلي في المجال الاقتصادي أيضاً، حيث تمَّ إنشاء أربع مناطق صناعية حرة في الأردن، استفاد منها المستثمر الإسرائيلي (علي، 1998)، ولم تسمح إسرائيل بمعاملة الأردن بالمثل، ووضعت قيوداً شديدة على الدخول إلى إسرائيل حتى لمجرد السياحة، وعلى الرغم من انعقاد المؤتمر الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تشرين أول (أكتوبر) 1995م في الأردن؛ فإن المستفيد الأكبر من ذلك المؤتمر كان إسرائيل؛ حيث إنها لم تقم بفتح أسواق إسرائيل والضفة الغربية للمنتجات الأردنية، كما هو متفق عليه، بل فرضت إسرائيل قيوداً شديدة على المنتجات الأردنية لدخول هذه الأسواق (الراجحي، 2006).

ولكن على أية حال، وعلى الرغم من تدني مستوى التعاون بين البلدين في المجال الاقتصادي؛ فإنه يمكن القول إن الطرفين استطاعا تغيير الواقع القديم؛ فبعد أن كان هذا التعاون معدوماً كما هو: معروف، فإن الجانبين تمكنا من إبرام عددٍ من الاتفاقيات لتسهيل تحقيق هذا التعاون، نذكر منها: (نوفل، 1995)

- اتفاقية النقل بين الأردن وإسرائيل في 24 تشرين أول (أكتوبر) 1995م،التي أُبرمت خلال المؤتمر الاقتصادي في عمان.
- اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي بين الأردن وإسرائيل، والتي تمَّ التوقيع عليها في المؤتمر نفسه.
- الاتفاق الذي وقع في 16 تشرين ثان (نوفمبر) 1997 حول المنطقة الصناعية في أربد، وإعلانها منطقة حرة تخضع للإعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب، وتقع ضمن السيادة الأردنية.

أما فيما يخص التعاون الأمني والعسكري، فلقد أجرى الجانبان تدريبات شبه عسكرية في آذار (مارس) 1998م، على شواطئ خليج العقبة الأردني، وكانت تهدف إلى مكافحة التلوث البحري، كما كان هناك تدريبات مشتركة بين سلاحي البحرية في العام نفسه، في تشرين ثان (نوفمبر) 1998م، بهدف التعاون لأغراض البحث والإنقاذ في حالة حدوث كوارث بحرية، وتكرر ذلك في العام الذي يليه، أما في مجال الاستخبارات، فلقد تبادل مسئولو البلدين الزيارات، وكان هناك تقدمٌ ملحوظٌ في مجال التنسيق الأمني بينهما (موقع مقاتل، 2006).

إن الموقف الأردني قبل عملية السلام كان صعباً بالنسبة للأردنيين وللحكومة الأردنية، ففي حين لم يكن حال القيادة الأردنية أفضل حالاً من سوريا أو لبنان، كان الأردنيون يعيشون أحلك الأوقات والظروف، فحرب الخليج انتهت وكانت تداعياتها على الواقع الأردني صعباً، حيث عاد أكثر من ثلاثمائة ألف فلسطيني من الكويت ليقيموا في الأردن، وليكونوا عبئاً إضافياً على الأردن حكومةً وشعباً؛ فالأردن وبموارده المحدودة واجه صعوبة في توفير الخدمات الكفيلة، لتتناسب واحتياجات هؤلاء من بُنى تحتية وتعليم وصحة وفرص عمل، ولقد ارتفعت نسبة البطالة بين الشباب، لتصل لأعلى مستوياتها (محافظة، 2000).

وعلى المستوى الرسمي وعلاقات الأردن الخارجية، انتهت الحرب وأصابع الاتهام الأمريكية والغربية، تشير له باعتباره طرفاً متهماً بمساندة النظام العراقي في غزوه للكويت،

وعلى الرغم من إدانته لاحتلال أراضي الغير بالقوة (سعيد، 2002)، فقد بقي متهماً من قبل أمريكا ودول الخليج، وبقيت الإدارة الأمريكية تتعامل معه، باعتباره لم يكن متعاوناً مع السياسة الأمريكية تجاه العراق، ورفض فتح أراضيه أمام حشود القوات الأمميـة، ورفض الانضمام إلى التحالف الدولي والعربي: السياسي والعسكري الذي تبنته الولايات المتحدة، في مواجهة النظام العراقي وطرده بالقوة من الأراضي الكويتية (عبد الوهاب، 1995).

لذلك كان الأردن ومنذ البداية، يسعى وبكل طاقته نحو السلام برعاية أمريكية، من خلال إعلانه قبوله، للمبادرة الأمريكية التي أطلقها الرئيس "بوش"، وهذا ما جعل الأردن يتجاوب ويتماشى مع مطالب الوزير "بيكر"، وقبوله بالمشاركة في إطار وفد أردني – فلسطيني مشترك، وتشكيل مظلة واهية للمشاركة الفلسطينية في مؤتمر السلام (أبو شنب، 1995)، بهدف فك العزلة السياسية التي أحاطت بموقفه، بسبب حرب الخليج، وللتعبير عن استعداده للقبول والانسجام والتكيف مع المتغيرات الدولية، التي وقعت على الصعيد العالمي، والانسجام مع التوجهات الأمريكية الجديدة إزاء المنطقة، وعلى رأسها قضية التطبيع (نوفل، 2000).

### 3.5.4. ثالثاً سوريا:

نشّطت سوريا منذ أواخر الثمانينات من القرن الماضي استراتيجيتها لتحقيق تسوية سياسية للصراع العربي – الإسرائيلي، ولكن حسب شروطها هي، ولكن وبالرغم من سعي سوريا بخطىً جادة نحو السلام؛ فإنه وعلى ما يبدو؛ فإن "صفقة السلام" الإسرائيلية، لم تسهم في تجسير الهوة بين الطرفين( ماعوز، 1998)، وكما هو معروف؛ فإن إسرائيل هي صاحبة اليد العليا في سباقها مع دمشق لتحظى بالدعم الأمريكي، فرغم جهودها الدبلوماسية والخطوات العملية التي اتخذتها، ظلت سوريا عاجزة عن إزالة اسمها من القائمة الأمريكية، للدول الداعمة للإرهاب، وعليه؛ فإن أي: حديث عن تطبيع في العلاقات بين سوريا وإسرائيل، وبدون إبداء أي: ليونة في الموقف الأمريكي؛ فإنه يعتبر تنازلاً كبيراً من الجانب السوري، بدون مقابل دون أن يحفظ ماء الوجه (شمالي، 1995).

وبالرغم من أن سوريا كانت تحاول المحافظة على موقف ثابت ومتوازن من قضية صراعها مع إسرائيل، المرتبط أساساً بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي؛ فإن "واشنطن" كانت مقتنعة؛ بأن الأسد كان مستعداً؛ لأن يضمن سلاماً كاملاً وتطبيعاً مع إسرائيل، مقابل الجولان،

وهي: المقايضة التي ربما كان الأمريكيون يقبلونهـا (مـاعوز، 1998)، ولكـن "كلينتـون" و"كريستوفر" أحجما عن الضغط على "رابين"، للالتزام بالانسحاب الكامل من الجولان، ويمكن القول بأن السوريين يصرون على عدم التقدم بأي خطوة تجاه التطبيع مع إسرائيل، كما فعـل أشقاؤهم العرب؛ إلاَّ بعد استعادة الجولان، كما حدث مع مصر فـي "كامـب ديفيـد"، التـي استعادت مصر بموجبها سيناء (المسحال، 1994).

وفي 22 حزيران (يونيه) 1994، قال رابين في "القدس"، وذلك فـي فتـرة تقـع بـين الزيارات الثلاث التي قام بها "كريستوفر" للمنطقة، في أيـار (مـايو) وتمـوز (يوليـه) وآب (أغسطس) عام 1994؛ أن سوريا تمتلك مجموعة صواريخ بعيدة المدى؛ وأنـه إن لـم يـتم التوصل إلى تسوية إقليمية مع سوريا خلال ثلاث إلى سبع سنوات، فستقوم حرب معهـا بـدل السلام (ماعوز، 1998).

ظل الأسد يؤكد التزامه بالسلام مع إسرائيل، ولكنه أصـر علـى؛ أن تلتـزم إسـرائيل بالانسحاب إلى خط وقف إطلاق النار، الذي سبق عام 1967، (وهو خلف خط الحدود الدولية ويضمن منطقة الحمة الاستراتيجية) (هوف، 2000)؛ وأن تبدأ عملية التطبيع بعد انتهاء جميع الانسحابات الإسرائيلية، والتي حددها الأسد بعامٍ واحد يتم خلاله انسحاب إسرائيل من الجولان وجنوب لبنان (وأراضٍ عربية محتلة أخرى).

ولقد أبدت دمشق إشارات إيجابية، عندما بدأت باتخاذ خطوات لتحضير الشعب السوري للسلام، وأشارت إلى استعدادها لمناقشة انسحاب إسرائيل على مراحل من الجـولان، يـسبقه التزام إسرائيلي (أبو شنب، 1995)، كما اتخذت دمشق إجراءات معينة للحـد مـن نـشاطات حزب الله في لبنان ضد إسرائيل، وسمحت لعدد من الصحفيين الإسرائيليين، الذين يحملـون جوازات سفر غير إسرائيلية بزيارة سوريا؛ حتى إن التلفزيون السوري نقل وقائع توقيع اتفاق السلام بين إسرائيل والفلسطينيين في "واشنطن"، وقد قال الأسد لـ "كلينتون" و"كريستوفر"؛ إنه لا يعارض اتفاق السلام الأردني الإسرائيلي، ما دام جزءاً من السلام الـشامل الـذي يـضم سوريا، وترعاه الولايات المتحدة (ماعوز ،1998).

رغم كل هذه الخطوات الإيجابية، لم تلتزم الحكومة الإسرائيلية بالانسحاب الكامل مـن الجولان؛ بل أنها قدّمت جدول أعمال مختلف لعملية السلام مع سوريا، ففـي مطلـع أيلـول (سبتمبر) عام 1994، كان "رابين" قد وضع مراحل اتفاق السلام الذي يبدأ بانسحاب إسرائيلي

من عدة قرى درزية في الجولان، وتكون السنوات الثلاث التي تلي هذا الانسحاب فترة اختبار، يتم أثنائها "التطبيع في العلاقات السورية الإسرائيلية، وفتح السفارات" ، وفيما بعد يتم انسحاب إسرائيلي كبير في إطار صفقة سلام شامل، بعد إقرار الشعب بذلك، في استفتاءٍ عام.

ولكن على ما يبدو؛ فإن تراجعاً طرأ على موقف "اسحق رابين" و"شيمون بيريز"، وخصوصاً "رابين"، الذي لم يتوافق موقفه المتحفظ، من قضية انسحاب إسرائيلي "واسع" من الجولان، مع التصريحات السورية الواضحة حول إقامة "علاقات سلام عادية"، و"سلام دافئ"، يشمل علاقات دبلوماسية كاملة (أبو شنب، 1995)، ومن المؤكد بأن الموقف الإسرائيلي قد تأثر بالمعارضة الإسرائيلية المتصاعدة، لفكرة الانسحاب الكامل من الجولان.

ولاشك؛ بأن الإسرائيليين كانوا يطمحون إلى مزيدٍ من التنازلات من قبل السوريين، وربما أرادوا أن يفرضوا على سوريا نموذج السلام المصري – الإسرائيلي، بمعنى إقامة علاقات دبلوماسية كاملة، بعد المرحلة الأولى من الانسحاب الإسرائيلي من الجولان، ولكن أثبتت التجربة؛ بأن الرئيس الأسد هو: أصعب مفاوض على الإطلاق.

ولكن هذه المهارة في التفاوض تقف مكتوفة الأيدي، أمام الهرولة العربية نحو إقامة علاقات مع إسرائيل: اقتصادية ودبلوماسية (الحسيني، 1999)؛ ويبدو أن الأسد تمكن من إقناع الرئيس الأمريكي أثناء اجتماعهما في دمشق، في 27 تشرين الأول (أكتوبر) 1994؛ بأن سوريا مستعدة لإقامة سلام كامل مع إسرائيل، مقابل انسحاب إسرائيلي كامل من الجولان (ماعوز، 1998).

وأثناء رفضه إدانة الإرهاب الإسلامي ضد إسرائيل علناً، وافق الأسد على تمديد مدة الانسحاب لأكثر من عام واحد، مع التطبيع (ولكن دون علاقات دبلوماسية)، بعد المرحلة الأولى من الانسحاب الإسرائيلي، ووافق الأسد أيضاً على استمرار المحادثات المغلقة بين سفيري سوريا وإسرائيل لدى "واشنطن"، والتي استمرت لعدة أشهر، وقد حضر هذه الاجتماعات منذ تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1994، ضباط سوريون وإسرائيليون كبار، تمَّ بحث الترتيبات الأمنية، ولكن دون التوصل إلى أي اتفاق.

نستنتج مما سبق أن تحقيق التطبيع بين سوريا وإسرائيل، على ما يبدو يحتاج إلى المزيد من الوقت، فهناك حالة من العداء التاريخي والثقافي والأيديولوجي والنفسي، بين الشعبين

(مجلة الدراسات الفلسطينية، 2000)؛ فالسوريون لم يتخلوا بعد عن دورهم كموئل للعروبة، والتزامهم بالوحدة العربية، وبالصراع التاريخي ضد الحركة الصهيونية التوسعية، المتمثلة بدولة إسرائيل، كما لازال العديد من السوريين يعتبرون حروب عام 1948، 1967، 1956، 1982، دلائل على أطماع إسرائيل التوسعية الاستعمارية (زيادة، 2005).

وفي المقابل يرى العديد من اليهود الإسرائيليين؛ بأن سوريا مقتنعة بفكرة تدمير إسرائيل ومحوها عن الوجود؛ وأن استرجاع سوريا للجولان سيجعلها تمضي قدماً في أعمالها العدائية ضد إسرائيل، ولقد تعززت هذه المشاعر المليئة بالشك والكراهية والخوف على يد الحكام السوريين وبعض الحكومات الإسرائيلية، لخدمة المصالح الخاصة، فالحكام السوريون، سعوا إلى إضفاء الشرعية على حكمهم، فاستخدموا الصراع مع إسرائيل، لتقوية وضعهم الداخلي، وتأثيرهم الإقليمي، خصوصاً على لبنان والأردن وفلسطين، كما استخدمت بعض الحكومات الإسرائيلية العداء السوري العربي، حجة لإقامة مستوطنات في الجولان، ولتبرير التدخل العسكري والسياسي في لبنان( Bill *and* Springborg، 2004).

وربما إذا نجحت التجربة الفلسطينية – الإسرائيلية، لتحقيق السلام وهذا الاحتمال بات ضعيفاً من بعض المراقبين، ربما يؤدي ذلك إلى الوصول إلى حل على المسار السوري – الإسرائيلي.

### 4.5.4. رابعاً لبنان:

عند الحديث عن لبنان في أي قضية تتعلق بعلاقته بإسرائيل، لا يمكن لنا أن نغفل عن ذكر سوريا، وتأثيرها على القرار اللبناني، على الأقل على المستوى الرسمي وليس الشعبي، ولقد مر تاريخ العلاقة بين لبنان وإسرائيل بمحطات، توقف فيها كلا الجانبين لإيجاد اتفاق أو تفاهم يضع حداً لحالة النزاع؛ غير أن تلك الاتفاقات الهشة سرعان ما تنهار في الواقع، لتتم العودة إلى حال الصراع مجدداً (سلمان، 1986).

ومن أهم المحطات في تاريخ لبنان الحديث مع إسرائيل، اتفاق الهدنة في 23 آذار (مارس) 1949، وهو الذي رسم حدود الهدنة بين (مصر، سوريا، لبنان، والأردن) وإسرائيل بعد انتهاء الحرب العربية – الإسرائيلية في فلسطين عام 1948 (الجزيرة، 11.03.2006).

إن لبنان ومنذ تطبيق ذلك الاتفاق، لم يكن لديه أي ثقة بالجانب الإسرائيلي وفي التعامل معه، فعملياً لم تنفذ إسرائيل بنود اتفاق الهدنة، ولم تنسحب إلاَّ إلى الخط الأزرق الذي جرى ترسيمه؛ ويبدو أن هذه المشكلة كانت مخرجاً لبعض القوى اللبنانية، مثل الحديث عن تطبيع للعلاقات مع إسرائيل تحت أي ضغط دولي محتمل، ومن جانب آخر وللتدليل على حجم تأثير السوريين على السياسة اللبنانية تجاه إسرائيل، نستذكر اتفاق 17 آذار (مايو) 1983، الذي جاء في سياق ظرف تاريخي لبناني صعب، في أعقاب الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982، وما واكب ذلك من مجازر ارتكبتها إسرائيل بحق الفلسطينيين، أشهرها مجزرة صبرا وشاتيلا. (موقع مقاتل، 2008)، وفرضت إسرائيل حينها على لبنان، التوقيع على ما عرف باتفاق 17 أيار (مايو)، الذي نص على انسحاب القوات الإسرائيلية من لبنان بشرط:

- خروج القوات السورية ومنظمة التحرير الفلسطينية من لبنان.
- عدم نشر أسلحة ثقيلة في الجنوب اللبناني.

واحتفظت إسرائيل بما أسمته حزاماً أمنياً في جنوب لبنان، خوفاً من صواريخ "كاتيوشا"، التي تستخدمها المقاومة اللبنانية (الجزيرة، 11.03.2006)، ونص الاتفاق الذي رعته الولايات المتحدة الأمريكية، على إنهاء حالة الحرب بين البلدين في مدة تتراوح ما بين 8 إلى 12 أسبوعاً، وتأليف لجنة اتصال مكونة من الجانب اللبناني والإسرائيلي، ولكن سوريا وكما ذكرنا فهي: كطرف أساسي في معادلة الصراع، رفضت الاتفاق بشدة، وهاجم النظام الرسمي السوري الأطراف التي وقعت عليه من جهة، ودعمت الأطراف المعارضة له من جهةٍ أخرى، حتى نجح في إسقاطه في 5 آذار (مارس) 1984، عندما أعلن الرئيس "أمين الجميل" إلغاء اتفاق 17 أيار (مايو) مع إسرائيل؛ بعد أن تصاعدت وتيرة استهداف القوات الأجنبية داخل لبنان، وانقسام المشهد السياسي، ونشوب الاقتتال الداخلي (سلمان، 1986)، ولقد تم إسقاط اتفاق 17 أيار (مايو)، ومنع ذلك إمكانية استقلال المسار اللبناني تجاه إسرائيل، وتمَّ فرض ما سمي بوحدة المسارين السوري واللبناني تجاه الصراع مع إسرائيل.

وحتى يومنا هذا، استمر الموقف السوري في توجيه خطاب التحذير، إلى كل من يسعى داخل لبنان إلى العودة للحديث عما يشبه اتفاق 17 أيار (مايو) مع إسرائيل في ظل الظرف اللبناني الراهن (الجزيرة، 11.03.2006)، وقد بدا ذلك واضحاً في خطاب الرئيس السوري بشار الأسد الذي قال فيه بأن القوى الوطنية التي أسقطت اتفاق 17 أيار في الماضي، ستسقط 17 أيار الجديد ، وبعد تعثر المسيرة السلمية في أعقاب اتفاق أوسلو، وبعد اغتيال "اسحق

رابين" جاء العدوان الإسرائيلي على لبنان في 11 نيسان (أبريل) 1996، والذي سمي بعناقيد الغضب، ثم مجزرة قانا يوم 18 نيسان (أبريل) من العام نفسه ضد مقر الأمم المتحدة، الذي كان يحوي لاجئين لبنانيين، جاء ليزيد من قوة الموقف السوري، وتأثيره للوقوف أمام أي محاولة لتطبيع العلاقة بين لبنان وإسرائيل (الراجحي، 2006).

وطوال تاريخ العلاقة بين لبنان وإسرائيل، لم تتوفر أي فرصة حقيقية لإقامة أي نوع من التعاون بين البلدين، فإسرائيل ماتزال تحتل أجزاءً من لبنان تتمثل "بمزارع شبعا"، ولم تكف إسرائيل عن التدخل في شؤون لبنان الداخلية، ولقد حاول "كوفي عنان" الأمين العام السابق للأمم المتحدة أن يرأب الصدع بين لبنان واسرائيل في أعقاب الحرب، التي شنتها إسرائيل على لبنان صيف عام 2006، بعد اختطاف حزب الله اللبناني لجنديين إسرائيليين، فجاءت محاولاته في ضوء الظروف الدولية الجديدة، التي طرأت وخصوصاً انسحاب القوات السورية من لبنان، ولقد أدلى كوفي عنان بتصريحاته هذه، التي دعا فيها إلى ضرورة تطبيع العلاقات بين "بيروت" و"تل أبيب"، أثناء زيارته إلى المنطقة في الفاتح من أيلول (سبتمبر) 2006، في أعقاب الحرب على لبنان، والتي التقى خلالها بالعاهل الأردني عبد الله الثاني في "عمان"، وبوزير الخارجية السوري وليد المعلم في "دمشق"؛ بعد أن زار إسرائيل. (رويترز، الجمعة 1 أيلول 2006).

نستنتج مما سبق؛ بأننا لن نشهد أي انفراج في العلاقات اللبنانية الإسرائيلية، إلاَّ في حالة انسحاب إسرائيل من كامل التراب اللبناني، وإحياء مسار العملية السلمية بين سوريا وإسرائيل، وبدون تحقيق هذين الشرطين على الأقل؛ فإنه من الصعب الحديث عن تطبيع.

## 6-4 الشرق الأوسط الجديد والسوق الشرق أوسطية:

عملية السلام التي يجب أن نؤرّخ لها من آذار (مارس) 1979، والتي تمَّ فيها التوقيع على وثائق "كامب ديفيد" بين مصر وإسرائيل، والتي يمكن اعتبارها المنفذ الذي فرضت إسرائيل بواسطته، شرعية وجودها على العرب (ملحم، 1999).

إن المسعى الإسرائيلي قد صمم، على ربط كل التسويات الثنائية واتفاقيات السلام المبعثرة بالاقتصاد، بحجة التعاون الإقليمي أو التنمية والتطوير؛ وبعد أن كانت هذه الأطروحة

قد اجتازت مرحلة طويلة من الفكر والنظرية، حصرت كل جهودها حول المشروع المنتظر للسوق الشرق أوسطية (الراجحي، 2006).

والحقيقة؛ فإن قادة الحركة الصهيونية ومن تتبع رسالة تلك الحركة من زعماء إسرائيل، قد استحوذهم هدف استراتيجي ثابت، ألاَ وهو: ضرورة توظيف إسرائيل للاقتصاد، كأداة فعّالة أو أمرٍ واقع، قادر على إضفاء جو من الثقة، وإحلاله بدلاً من أجواء الحقد والكراهية التقليدية، ومثل هذا الجو لا يمكن توفيره، إلاَّ من خلال مشروعات مشتركة اقتصادية المحور والمصالح (ملحم، 1999).

فلا غرابة إذن؛ أن تسعى صيغ التطبيع، إلى تقويض سياسة المقاطعة العربية، حتى قبل الانتهاء من التوقيع على اتفاقيات السلام الشاملة مع الأطراف العربية (الراجحي، 2006 )، وتحت شعار التعاون الإقليمي؛ فإن إنشاء سوق شرق أوسطية مع البعض؛ يمكن أن يهمّش سياسة واقتصاديات البعض الآخر الرافض، وهذا بالأولى ما يمكن؛ أن نُطلق عليه في قاموس الاستراتيجية الإسرائيلية "تصفية حسابات"، مع الأطراف العربية، التي لا بد لها من التسليم بمبدأ الهيمنة الإسرائيلية.

وهكذا فقد تضمنت – مثلاً – اتفاقيات "كامب ديفيد على وثيقتين، **الأولى**: حملت اسم "إطار السلام في الشرق الأوسط"، **والثانية**: حملت اسم "إطار الاتفاق لمعاهدة سلام بين مصر وإسرائيل".

وبالعودة إلى إعلان المبادئ الفلسطيني – الإسرائيلي، وإلى مجمل الاتفاقات الأردنية – الإسرائيلية؛ لوجدنا أنها قد تجاوزت الصيغ التي نصت عليها اتفاقيات كامب ديفيد؛ إذ أن كلاً من الاتفاقين الفلسطيني والأردني مع إسرائيل، قد اعتبر في صيغه تجسيداً لخطة اقتصادية "إسرائيلية" محكمة الصنع؛ ورغم أن الطابع يجب أن يكون سياسياً؛ وأن الطموحات الإسرائيلية قد تجلت بالسعي الحثيث، نحو هيمنة اقتصادية في المنطقة، من خلال التأكيد على إنشاء نظام إقليمي، اتفق الجميع على أن يطلقوا عليها مصطلح السوق الشرق أوسطية (ملحم، 1999).

وكان "شيمون بيريز" قد أصدر خلال عام 1993، كتابه الذي أصبح معروفاً تحت عنوان "**الشرق الأوسط الجديد**"، ضمّنه تصوراته، التي لا تختلف كثيراً عن تصورات إسرائيل

الرسمية، وبيّن فيه كيف يمكن الانتقال من اقتصاد الحرب والصراع، إلى اقتصاد التعاون والسلام في المنطقة، ومن خلال إقامة "هيكل ارتكازي" مادي، بشأن التنمية الاقتصادية (ملحم، 1999).

ولمَّا كان "بيريز"، لا يرى أي مانع من متابعة عملية السلام، طبقاً للأساس الأحادي الجانب مع الدول العربية، أو عبر الاتفاقات الثنائية؛ فإنه يؤكد أن التعاون الإقليمي، وخاصة فيما يتعلق بالمشروعات الكبرى؛ لا بد وأن يعتمد على تعاون دولي مشترك، أملاً في دفع عملية السلام إلى آفاق أفضل (أبو شنب، 1995).

وإذا ما اعتقد بيريز بأن الهدف النهائي إنما يتمثل بالتعاون الإقليمي الكامل، ضمن إطار جماعة ثابتة ومستقرة في المنطقة، تكون مسؤولة عن "الهيكل الارتكازي المشترك"؛ فإنه قد أغفل إغفالاً كلياً ومقصوداً، مسألة السلام الشامل والعادل؛ إذ إن الثقة التي يجب أن تدعم كل تعاون اقتصادي، لا بد من انطلاقها فوق قواعد من السلام، هذا السلام الذي تصر إسرائيل؛ على أن يتم الانتهاء منه على طريقتها فقط، فمن باب أولى؛ أن تطرح رؤيتها الخاصة أيضاً حول طبيعة النظام الاقتصادي الشرق أوسطي، الذي تأمله لهذه السوق المشتركة (بلقزيز، 2003).

نستنتج مما سبق؛ بأنه ليس هناك أدنى شك؛ بأن الولايات المتحدة الأمريكية تريد لإسرائيل؛ أن تكون دولة متفوقة اقتصادياً، إلى جانب كونها دولة متفوقة عسكرياً ونووياً في منطقة الشرق الأوسط، واستناداً إلى هذه الإرادة، فقد نجحت "واشنطن" في تمرير المشروع الإسرائيلي، الذي استهدف منذ بدايته تجزئة الأزمة وحلولها (مسعد، 2003).

وإن المشروع الصهيوني القديم، قد بدّل وسائله من العنف إلى الاقتصاد والتكنولوجيا، دون الحاجة إلى التفريط بعنصر القوة؛ لأن العرب في مواجهتهم للقوة النووية الإسرائيلية، يجدون أنفسهم واقفين وظهورهم إلى الجدار؛ أي أن محاولة مقاومة هذا الوضع الصعب، الذي وصلت إليه الدول العربية في مواجهتها لإسرائيل، أصبح أمراً شبه مستحيل؛ لأنه بات يعتمد على العمل الفردي، تاركاً العمل الجماعي "المشترك" (شومان، 1998).

وبالتالي؛ فإن قرار المقاطعة العربية الصادر عن الجامعة العربية ضد إسرائيل، لم يشكل سوى رد فعل، واحتجاج قومي ضد العدوان، وإسرائيل نفسها التي رفضته واحتجت

عليه بمساندة الولايات المتحدة الأمريكية، نجدها تمارس المقاطعة والحصار بأشكاله ضد الفلسطينيين على أرضهم، ومن خلال حصارها لمناطق الحكم الذاتي، ومحاولاتها المتكررة لخنق السكان العرب، ويحصل ذلك في ذات الوقت، الذي تتحدث فيه إسرائيل عن السلام، بل وتطالب فيه الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، للضغط على الأنظمة العربية لرفع قرار المقاطعة وإلغائه (ملحم، 1999).

والأدهى والأمر؛ أنه أصبح هناك شركاء للولايات المتحدة الأمريكية والغرب، في عملية الضغط على الفلسطينيين من بعض الدول العربية نفسها!، فلقد صدر قرار المقاطعة عام 1951، فهل أصبح العرب يرون في الفترة الزمنية التي مرت عليه كافية ؟! وهل أصبحت مغريات التطبيع والسوق الشرق أوسطية، بديلاً مقبولاً وشرعياً بالنسبة للبعض؛ وأن تأثيره أقوى من تأثير المجازر البشعة التي بتنا نشاهدها صباحاً ومساءً على شاشات التلفاز، بحق الأبرياء من أبناء الشعب الفلسطيني (ملحم، 1999).

## 7.4 أثر مواقف دول الطوق على الفلسطينيين بعد توقيع اتفاق السلام وقيام السلطة الفلسطينية:

من الواضح أن تحولات النظام العربي على مدى السنوات الطويلة الماضية لم تقتصر على فشل النظام الرسمي في تحقيق إنجازات تذكر، سواء على صعيد التسوية السياسية، أو على صعيد المواجهة العسكرية مع إسرائيل (نافعة، 2009)؛ وبالمقابل نرى نجاح المقاومة الشعبية في فلسطين ولبنان، في تحقيق إنجازات عسكرية يعتد بها، إلى جانب ذلك توجد عوامل أخرى لا تقل أهمية منها، مثل: تراجع دور ونفوذ دول القلب في النظام الرسمي العربي، مقابل صعود وتنامي دور دول هامشية فيه، وهذا بدوره انعكس على الدور الإقليمي الذي تلعبه الدول العربية الرئيسة، وعلى رأسها مصر وسوريا، في مقابل تزايد الدور الإقليمي لدول الجوار الجغرافي، خصوصاً إسرائيل وإيران وتركيا وحتى أثيوبيا (نافعة، 2009)؛ والأهم من ذلك كله، هو: اتساع الفجوة بين الأنظمة الرسمية والشعوب، على نحو غير مسبوق، مما دفع بعض هذه الدول العربية من الاستفادة من الملف الفلسطيني، لاستعادة بعضاً من هيبتها وكرامتها أمام شعوبها.

هناك شريحة مهمة من المجتمع الفلسطيني، يجب الحديث عنها في هذا السياق، ألاَ وهي الفلسطينيون في إسرائيل، أو ما يسمون بعرب 1948، إذ هدف اتفاق أوسلو إلى حل الأزمة الإسرائيلية – الفلسطينية الناشئة عن احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة سنة 1967، لكنه خلّف أيضاً تداعيات قوية - وإن كانت غير مباشرة - بالنسبة إلى الفلسطينيين في إسرائيل، فقد كان من شأن الاتفاق أن يُفهم الفلسطينيين في إسرائيل أن مصيرهم بات من الآن فصاعداً منفصلاً عن مصير أشقائهم عبر الخط الأخضر، وعبر الحدود مع الدول العربية المجاورة (زريق، ر، 2004)، وبالتالي يفتح الطريق أمام مواجهتهم لوضعهم الخاص، الذي غيّر طبيعة العلاقة بين العرب في إسرائيل والإسرائيليين اليهود بعد أوسلو، والتي طرحت بحدة التناقض الذي لم يزل ينخر السياسة الفلسطينية، فثمة من ناحية، واقع الاحتلال القاهر في ميزان القوى، الذي يفرض تنازلات كبرى من جانب فلسطيني الأرض المحتلة، ونقصد هنا: مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، وهذه التنازلات تنعكس مباشرة على المواطن الفلسطيني داخل إسرائيل، وتفرض عليه نوعاً من الانصياع، وهذا يتناقض مع قناعة هؤلاء الراسخة بالوزن التاريخي لقضيتهم، وهي: التي تقف عائقاً أمام التنازلات من قبل السلطة الفلسطينية، وأمام الاندماج التجميلي لعرب 1948 في إسرائيل (الدقاق و بشارة، 2000).

ومن الواضح أن الحالتين تختلفان اختلافاً كبيراً، نظراً إلى مجرد كون الوضع في مناطق الحكم الذاتي يتعلق بنزاع معترف به دولياً، بين قوة محتلة وشعب محتل، بينما الوضع في إسرائيل نفسها يتعلق بالعلاقة بين الدولة وأقلية يُعد أفرادها مواطنين في تلك الدولة (زريق، ر، 2004).

وهنا تكمن الأهمية؛ حيث يظهر تأثير الدول المجاورة بشكل جلي وواضح، ففي الحالة الأولى يسعى جميع الأطراف بما فيها دول الطوق وإسرائيل إلى التوصل إلى تسوية، وبالتالي إلى المفاوضات والاتفاق، وهذا أمر معترف به من جميع الأطراف، ومن المجتمع الدولي، أما في الحالة الثانية وهم الفلسطينيون في إسرائيل، فلا وجود لاعتراف كهذا؛ إذ تنظر الدولة الإسرائيلية إلى الأقلية الفلسطينية باعتبارها مجرد أفراد من المواطنين، الذين يفتقرون إلى أي: هوية مشتركة، الأمر الذي يعني من وجهة النظر الإسرائيلية؛ أن لا وجود لشيء يمكن التفاوض في شأنه مع أي: طرف خارجي، ومهما تكن المشكلات القائمة، فستتم معالجتها داخلياً مع الزمن (الدقاق وبشارة، 2000).

وبموجب الاتفاقات الموقعة بين الجانبين المصري والأردني مع إسرائيل؛ فإنه يتم التعامل مع فلسطينيي 1948؛ على أنهم مواطنون يحملون الجنسية الإسرائيلية، ومن حقهم الدخول والخروج من خلال أراضيهم، وهذا لا ينطبق على دول مثل: سوريا ولبنان، والتي لم تسمح بذلك، إلاَّ من خلال وفد مكون من بعض الشخصيات الفلسطينية "لنواب العرب في الكنيست الاسرائيلي"، وكانت هذه حالة استثنائية بالنسبة لسوريا، والتي جاءت أيضاً على خلفية "عملية السلام" (BBC، 2005).

## 8.4 دول الطوق وقضية اللاجئين الفلسطينيين:

تعتبر دول الطوق العربية من أكثر الدول العربية التي تواجه ضغوطاً بحكم ترابطها بالصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وبسبب عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين يقيمون فيها بعد عام 1948، وعلى رأسها الأردن ولبنان (أبو شنب، 1995)؛ ويجب أن نوضح أن مصطلح اللاجئين الآن، أصبح مرتبطاً بمصطلح النازحين، وهم: الفلسطينيين الذي تركوا أرض القدس والضفة الغربية والقطاع، على أثر عدوان حزيران (يونيه) 1967، أو كانوا خارجها بقصد العمل أو الدراسة لحظة وقوع العدوان (أبو ستة، 2000).

فملف النازحين ينتمي في العملية التفاوضية، إلى ما يسمى بالمرحلة الانتقالية من اتفاق أوسلو، وهي: انتهت رسمياً في 4 آيار (مايو) 1999؛ دون أن تنفذ شيئاً فيما يتعلق بحق العودة، وقد وقّع الطرفان: الفلسطيني والإسرائيلي، بروتوكول "واي ريفر"، ثمَّ "شرم الشيخ"، لإنجاز ما تبقى من هذه المرحلة، وفي المرتين تجاهل الطرفان قضية النازحين وحقهم في العودة، الأمر الذي سيقود في الواقع العملي إلى الربط بين النازحين واللاجئين، ليس على قاعدة حق العودة، بل وفي السياق العام للمشروع الإسرائيلي المدعوم أمريكياً، على قاعدة إعادة التشريد والتأهيل والتوطين (رباح وفيصل، 2000).

عند الحديث عن اللاجئين الفلسطينيين، يجب التنويه إلى أمرٍ مهم وخطير يتعلق بمستقبلهم ومصيرهم، وهي: قضية الربط بين القرار 194 الصادر عن الجمعية العامة وبين إطار اتفاقات أوسلو، أي: القرارين 242 و338، اللذين يشكلان أيضاً الأساس لاتفاقات كامب ديفيد (زريق، 2000)؛ وضرورة أن يسعى الفلسطينيون إلى تأكيد هذا الترابط؛ حيث إن قضية اللاجئين الفلسطينيين بكاملها، تقوم على قرار الجمعية العامة 194، المتعلق بلاجئي 1948، وعلى قراري مجلس الأمن 242 و338 المتعلقين بحربي 1967 و1973، واللذان

يشيران أيضاً إلى اللاجئين بالمعنى العام (زقوت، 2001)، فثمة خلافاً على القرار 242 من بعض الأطراف، من حيث معالجة قضية اللاجئين بكاملها معالجة مرضية، فاتفاق أوسلو ترك المجال مفتوحاً للتعامل مع لاجئي 1948، انطلاقاً من القرار 194، فمن ذلك؛ أن نص إعلان المبادئ (الفصل الخامس، المادة 31، الفقرة6) يذكر أن: "لا شيء في هذا الاتفاق يجحف أو يخل بنتيجة مفاوضات الوضع الدائم، ولا يعتبر أي من الطرفين بسبب دخوله في هذا الاتفاق؛ أنه تخلى أو تنازل عن الحقوق أو المطالب أو المواقف القائمة" (عبد الكريم، 2000).

وبناءً عليه فإن الجمعية العامة وبموجب القرار 194، تتبنى بقوة حقوق اللاجئين الفلسطينيين، ويظهر ذلك في القرار 3236 (الدورة 29) لسنة 1974، الذي ربط حق العودة بتقرير المصير، واللافت في هذا القرار؛ أنه يتناول حق العودة لجميع اللاجئين باعتبارهم جماعة واحدة، من دون تمييز بين لاجئي 1948 ونازحي 1967(مركز الوثائق والدراسات، أبو ظبي، 1980)، ويقطن أكبر عدد من هؤلاء اللاجئين في دول الطوق العربية، وتختلف ظروف هؤلاء اللاجئين في هذه الدول، فبينما الغالبية العظمى من اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في الأردن، قد حصلوا على المواطنة الكاملة فيه باستثناء أبناء قطاع غزة؛ نجد أن اللاجئين في لبنان لم يحصلوا على الحد الأدنى من حقوق المواطنة؛ حتى إنهم لم يعاملوا معاملة الرعايا العرب المقيمين في لبنان، أسوة بأشقائهم (أبي عاد وجرينو، 2004).

وربما كانت من أهم الانتقادات التي وجهت إلى منظمة التحرير الفلسطينية بخصوص اتفاق أوسلو، هو: عدم إشراك الدول العربية المعنية بهذا الاتفاق، أو حتى التنسيق معها بخصوص التوقيع على الاتفاق (أبو شنب، 1995)؛ فالأردن على سبيل المثال كغيره من دول الطوق، كان من المفيد إشراكه في هذا القرار الفلسطيني، فالقضايا المتعلقة بالفلسطينيين النازحين سنة 1967؛ إنما هي جزء من أعمال اللجنة الرباعية المؤلفة من الأردن وفلسطين وإسرائيل ومصر، وينبغي على الفلسطينيين؛ أن يستمروا في التنسيق مع الأردن ومع حكومات عربية أخرى على هذه الجبهة.

وهنا تُطرح تساؤلات عدة بوجود هذا العدد الكبير من اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، بالإضافة إلى عدد قليل من أبناء قطاع غزة، هل بوسع الأردن؛ أن يمثّل هؤلاء المواطنون من أصل فلسطيني في قضايا هامة مثل التعويض والعودة في مواجهة إسرائيل؟، وما هو: موقف منظمة التحرير الفلسطينية المتوقع، وما هو: دورها؟، أم هل سيلجأ هؤلاء اللاجئون إلى أن يطالبوا بالتعويض على أساس فردي، بواسطة محامين، متجاوزين بذلك منظمة التحرير

الفلسطينية والحكومات المضيفة، وهذا ينطبق على اللاجئين المقيمين في الغرب وحصلوا على جنسيات أجنبية؟، ربما سيكون من الصعب الإجابة عن تلك التساؤلات في الوقت الراهن، بسبب تعثر المسيرة السلمية، وعدم الوصول إلى مرحلة الوضع النهائي (زريق، 2004).

ربما تكون التساؤلات السابقة أكثر صعوبة بالنسبة للاجئين الفلسطينيين المقيمين في سوريا ولبنان؛ حيث إنه يتعذر التنبؤ بما سيكون عليه موقف كل من لبنان وسوريا في حال التوصل إلى تسوية بين سوريا ولبنان من جهة، وبين إسرائيل من جهةٍ أخرى (نافع،أ، 2002)؛ وما من شك في أن إسرائيل ستحاول الاستفادة بشتى الطرق باتجاه الضغط من أجل توطين الفلسطينيين في تلك البلدان، وسوريا بالتحديد التي يتمتع اللاجئون المقيمون فيها بكل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي يتمتع بها السوريون، باستثناء الحقوق السياسية؛ فإنه لربما في حال التوصل إلى أي تفاهم أو اتفاق مع الجانب الإسرائيلي بشأن الجولان المحتل؛ ربما لن يجد السوريون مشكلة في توطين الفلسطينيين المقيمين في سوريا، ومنحهم الجنسية السورية، وخصوصاً أن عدد اللاجئين فيها لا تأثير له على المشهد الطائفي والسياسي، هذا من جهة، ومن جهةٍ أخرى؛ فإن معظم اللاجئين الفلسطينيين الموجودين في سوريا معظمهم من الجليل ومن مناطق شمال فلسطين، ومن المستبعد أن تسمح إسرائيل بعودتهم إلى مدنهم الأصلية في إطار أي اتفاق سلام؛ وإن سمحت إسرائيل بعودة بضعة آلاف منهم تحت عنوان "لم شمل العائلات"؛ فإنه سيكون نوعاً من ذر الرماد في العيون (زريق، 2000).

وبالنسبة للبنان فالمهمة أصعب، فالظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للاجئين الفلسطينيين في لبنان هي أسوأ ما يكون، وربما من العدل التوصل إلى تفاهم يؤدي إلى عودتهم إلى ديارهم الأصلية أو على الأقل العودة إلى مناطق الحكم الذاتي، خصوصاً وأن عددهم لا يتجاوز (360,000) نسمة (أبو ستة، 2000)، وحتى لو افترضنا جدلاً حدوث ذلك؛ فإن إسرائيل هي: التي ستحدد شروط العودة إلى الضفة الغربية، وذلك وفقاً لمعاييرها الخاصة وفقاً لأمن إسرائيل، وقدرة الضفة وباقي مناطق الحكم الذاتي على الاستيعاب (أبوزهيرة،2004).

يضاف إلى ذلك؛ أن نص القرار 242 تضمن نقطة "ينبغي" (should)، لا لفظة "يجب" (must)، وفي هذا ما يدعو إسرائيل إلى التشدد ووضع العوائق في طريق تنفيذ القرار، وعلى الرغم من أن تاريخ هذا الاقتراح يرقى إلى الخمسينات من القرن الماضي، يوم عرض "بن غوريون"، إعادة 100,000 لاجئ؛ فإنه من الممكن أن تُقدم إسرائيل على المطالبة بربط ذلك

بعودة أي عدد كهذا، بالمعاملة بالمثل فيما يتعلق بالمستوطنين، والتمسك بحق هؤلاء المستوطنين في البقاء في الدولة الفلسطينية.

أما مصر فبحكم العلاقة التاريخية التي تربطها بفلسطين وبالأخص منطقة قطاع غزة؛ فإن اللاجئين الفلسطينيين وقضيتهم ما لبثت تشغل بال صناع القرار في مصر (الحسيني، 1999)، ويقيم في مصر عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين، ولكن لا يمكن مقارنته بعددهم في باقي دول الطوق، ولا تأثير لهم على التركيبة السكانية في مصر (زقوت، 2001).

وبناءً على ما تقدم؛ فإنه ينبغي صهر موقف عربي موحد، بمساعدة جامعة الدول العربية، في إيجاد رغبة حقيقية من قبل هذه الدول من أجل تخفيف المعاناة، التي يتعرض لها هؤلاء اللاجئون في هذه الدول المضيفة، ووضع خطة عمل مشتركة تعمل على تحقيق ذلك.

## الفصل الخامس

# دول الطوق العربية وتطور مواقفها بعد كامب ديفيد الثانية
# (11-25/تموز/يوليو 2000)

**1.5 مقدمة**

**2.5 كامب ديفيد (2) قرار أمريكي ومصلحة أمريكية.**

**3.5 فشل كامب ديفيد(2).**

**4.5 انتفاضة الأقصى وتطور مواقف دول الطوق منها.**

**5.5 الأطماع الصهيونية التوسعية في دول الجوار الجغرافي.**

أولاً: مصر، ثانياً: سوريا ، ثالثاً: لبنان ، رابعاً: الأردن.

**6.5 مطامع إسرائيلية توسعية من نوع جديد.**

**7.5 مكانة الصراع العربي الصهيوني في بنية مشروع النهضة العربية.**

**8.5 العمل العربي المشترك.**

## الفصل الخامس

# 5 دول الطوق العربية وتطور مواقفها بعد كامب ديفيد الثانية(11-25/تموز/يوليو 2000)

## 1.5 مقدمة:

شهد عام 2000 العديد من الأحداث الهامة والمفصلية أثرت على خارطة المنطقة لا يمكن حصرها الآن، ولكن في سياق موضوعنا يذكر أن وفاة الرئيس السوري حافظ الأسد في 2000/6/14، ومشاركة الرئيس عرفات في تشييعه كان له أثراً ما في المسيرة التفاوضية وإن لم تكن بالحجم الذي شهده العام ذاته من أحداث في أعقاب قمة كامب ديفيد، مثل اندلاع انتفاضة الأقصى.

إذا كان اختيار كامب ديفيد مقصوداً ومدروساً من قبل الإدارة الأمريكية، ليجتمع فيه الرئيس الأمريكي بيل كلينتون والرئيس الفلسطيني ياسر عرفات برئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود باراك، "وباعتقادي الشخصي أنه كذلك"، فإن هذا يدعو إلى التشاؤم، فالمكان لا ذنب له، وإنما نحن وحدنا نتحمل وزر ما صنعناه، وقبلناه في ذلك المكان قبل تاريخ اللقاء باثنين وعشرين عاماً (الفرا ،2001).

كانت اتفاقية كامب ديفيد مأساة لها تداعياتها، لتضاف إلى مسلسل المآسي والنكبات التي حلت بالعرب في تاريخهم المعاصر، فكأنما التاريخ يعيد نفسه، فبناءً على دعوة من الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر تم اللقاء في الخامس وحتى الثامن عشر من شهر سبتمبر / أيلول عام 1978، بين الرئيس المصري أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك مناحيم بيغين، في منتجع كامب ديفيد، حيث تم التوصل إلى اتفاق بين مصر وإسرائيل مهد إلى توقيع اتفاقية صلح بين البلدين في السادس والعشرين من شهر مارس عام 1979، لتخرج مصر بموجبه من الصف العربي تاركةً فيه شرخاً ما تزال الأمة العربية تعاني من آثاره حتى يومنا هذا (الفرا، 2001).

سبق لقاء كامب ديفيد (2)، توقيع عرفات في شرم الشيخ بمصر مع رئيس وزراء إسرائيل إيهود باراك اتفاقاً، كان يفترض أن يفتح الطريق أمام مفاوضات الحل النهائي (الرفاعي، 2005)،ولكن على ما يبدو فإن ما حدث في أعقاب قمة شرم الشيخ لا يؤشر على أنها قد حققت الهدف الذي عقدت من أجله.

جاءت اتفاقية شرم الشيخ لتوضح العديد من النقاط في اتفاقية واي ريفر (1)، وتنفيذها، حيث إن القوات الإسرائيلية لم تلتزم بالانسحاب إلا من أراضي المرحلة الأولى، فقط بنسبة 2%، مما نصت عليه الاتفاقية المحدد لها 13.1%، كما حدد تاريخ الرابع من أيار 1999، ليكون نهاية لمفاوضات الحل النهائي، بينما هذه المفاوضات لم تبدأ أساساً إضافة إلى العديد من استحقاقات المرحلة الانتقالية التي لم ينفذها الجانب الإسرائيلي (الرفاعي ،2005).

أدت المفاوضات الثنائية الفلسطينية – الإسرائيلية، التي سبقت قمة كامب ديفيد الثانية، إلى تحقيق تفاهمات محدودة بين مفاوضي عرفات وباراك، حول الموضوعات الرئيسة للحل النهائي التي تضمنت قضايا: "القدس واللاجئين والمستوطنات والسيادة والحدود".

وقرر الريس الأمريكي بيل كلينتون عقد القمة النهائية بين باراك وعرفات بهدف التوصل إلى اتفاق للحل النهائي، غير أن المفاوضات لم تسفر عن أي اتفاق.

## 2.5 كامب ديفيد (2) قرار أمريكي ومصلحة أمريكية:

في الولايات المتحدة، بدأت إدارة كلينتون التواقة إلى جمع فرقاء التفاوض معاً، بالتعامل مع توترات الشرق الأوسط بوصفها سوء تفاهم ينبغي تسويته عن طريق اقتسام الفرق بين الأطراف بطريقة غير مختلفة عن العملية التشريعية في الولايات المتحدة، اما في إسرائيل فكان الوضع مختلفاً ، فقد هاجم بنيامين نتنياهو، وهو من "الصقور"، ورئيس الوزراء في الفترة الواقعة بين 1996 و1999، عملية أوسلو بسبب طبيعتها التدريجية، وتعاملت واشنطن مع رأيه المعلن في تفضيل المفاوضات الشاملة بوصفه محاولة للإعاقة واستخدمت "تأثيرها" لإقناع إسرائيل بتقديم تنازلات توصف بالجزئية تتعلق بالأراضي (كيسنجر ، 2002).

تطور نزاع مطول حول ما إذا كان يجب أن تكون الدفعة الأولى الإسرائيلية للدخول في مفاوضات الحل النهائي تقديم زيادة مقدرها 10% من الأراضي المتنازع عليها (وهذا اقتراح نتنياهو) أو 13%، (الحل الوسط الأمريكي بعد أن طالب عرفات بـــ 30%). إن إصرار واشنطن بتخليها عن تأكيدها السابق لإسرائيل بعدم تقديم اقتراح خاص بها، حجب المسألة الأساسية المتعلقة بالهدف النهائي للمفاوضات، فعدم الاتفاق على وجهة متفق عليها غذى أوهام كلا الطرفين بأنه يمكن للولايات المتحدة في النهاية تقديم عرض تسوية، وتجنب حاجة كلا

الطرفين مواجهة الحقيقة بأن السلم النهائي يتطلب تضحيات ليسا مستعدين لتقديمها (كيسنجر ، 2002)..

لقد كان قرار الرئيس كلينتون عقد قمة كامب ديفيد في أواخر أيامه في البيت الأبيض، شأنه شأن من سبقه من رؤساء أرادوا أن يحققوا شيئاً ملموساً يشفع لهم أمام أنصارهم ومؤيديهم وأمام تاريخهم، خصوصاً وأن كلينتون قد مر بظروف صعبة في آخر سنوات حكمه داخل البيت الأبيض.

ربما كان ذلك ما يفسر الضغط الشديد الذي تعرض له الرئيس عرفات وفريقه التفاوضي، كما يفسر أيضاً غضب الإدارة الأمريكية لعدم إنجاز اتفاق(الرفاعي ،2005)، إن توق كلينتون إلى التوصل إلى اتفاق قبل مغادرة البيت الأبيض، عزز من قوة موقف عرفات "المعرقل"، فعندما يصبح الوسيط بهذا التلهف للنجاح، يتحول إلى طرف في المفاوضات، ويخسر موقعه الحيادي (كيسنجر ، 2002).

## 3.5 فشل كامب ديفيد (2)

لقد تبين للأمريكيين والإسرائيليين على حدٍ سواء في كامب ديفيد أن الفلسطينيين مازالوا متمسكين بالاعتقاد بأن إسرائيل تمثل اعتداء على أرض عربية "مقدسة"، جعلهم يعتبرون اعترافهم السابق بوجود إسرائيل بحد ذاته كان تنازلاً (كيسنجر، 2002)، أوضح عرفات أنه لا يمكن أن يقبل عرضاً بالسيطرة الإسرائيلية على الأماكن المقدسة، والتي تضم كنيسة المهد والسيدة مريم والمسجدين، كما لا يمكن أن يقبل بالسيطرة الإسرائيلية على الحدود والأجواء والموانئ البحرية الفلسطينية (الرفاعي ،2005).

وحول المسؤولية عن فشل كامب ديفيد، قال عرفات: "يكفيني ما قاله روبرت مالي، وهو أحد مستشاري كلينتون في كامب ديفيد، والذي حمل باراك غالبية الأخطاء التي أدت إلى الفشل.

كما أن الفلسطينيين لم يروا سبباً منطقياً يفسر لماذا عليهم أن يقبلوا بتسوية من أجل (92% من الضفة الغربية وقطاع غزة، في حين أنهم قبلوا أو وافقوا على 22% من أراضي فلسطين التاريخية من خلال القرارين 242 و338 (الرفاعي ، 2005).

هذا الذي جعل كامب ديفيد الثانية "حواراً بين الطرشان"، فما اعتبره باراك وكلينتون بحق أنه تنازل رئيس عن مواقف إسرائيل الثابتة، كان ذلك في نظر عرفات في أفضل الحالات أقل عرض يمكن قبوله، وأنه لا يمكن تقديمه لشعبه كإنجاز، خصوصاً أن عرض

التنازل عن الأرض كان مقترناً بالإبقاء على معظم المستوطنات في الضفة الغربية (كيسنجر ، 2002).

عندما يتعلق الأمر بتنازلات فلسطينية عن الأماكن المقدسة، فإن الأمور تتجه نحو الانهيار، فالقضية تنتقل من قضية فلسطينية إلى قضية عربية وحتى إسلامية، فطالما أن المفاوضات تتعلق بالأراضي يستطيع القادة العرب التعامل معها كمسألة فلسطينية، بل قد يشجعون على تقديمه بعض التنازلات، لكن متى طرحت قضية دينية على الطاولة، فلن يكون في مقدور أي زعيم عربي تجاهل التهديد الأصولي لحكمه، ويعني ذلك أن أي مناشدة لكلينتون إلى القادة المصريين أو السعوديين أو الأردنيين التدخل لدى عرفات مصيره الفشل.

كانت النتيجة علاقة غريبة بين رئيس الوزراء الإسرائيلي باراك والرئيس الأمريكي أشبه ما تكون بتحليل نفسي تكاملي، لا يعود الفشل لأن كلينتون ضغط على باراك المتردد من أجل تقديم تنازلات، بل لأنه أبلغ جميع المتحاورين أن المرونة في المفاوضات هي المفتاح الأمريكي وبالتالي كان نوعاً من الضغط الأمريكي دون تمييز – عن غير قصد ربما – على مطالب الطرف الآخر (كيسنجر، 2002).

لم يكن يتوقع المدافعون عن النهج الشامل الشعور العام بالإلحاح لدى باراك وكلينتون في دفع العملية في قمة عقدت في شرم الشيخ في أيلول / سبتمبر 1999، ألزما نفسيهما بسنة واحدة كموعد نهائي للتوصل إلى معاهدة سلام نهائية، وفي تموز / يوليو 2000م أصبحت المهلة أسبوعاً واحداً فقط لاستكمال المفاوضات في كامب ديفيد – برغم قلة البحث المسبق في التفاصيل وبالرغم من تحذيرات عرفات المتكررة أنه لم يكن مستعداً، كما أن الوضع لم يكن مهيئاً .

في الكلمة التي ألقاها الرئيس بيل كلينتون وأعلن فيها فشل مؤتمر كامب ديفيد، قال أن اتفاقية أوسلو لم تشترط أن يكون القراران 242 و338 أساساً للتفاوض، أي أنه يكون قد أجرى تغييراً على تلك الاتفاقية وقلص من بنودها (الفرا ،2001)، يقول "روبرت فيسك" وهو أحد مستشاري الرئيس كلينتونً: بأنه ينبغي على ياسر عرفات أن يدرك بأن النهاية في أزفة، وذلك حينما تقدمت وزيرة الخارجية الأمريكية "مادلين أولبرايت" باقتراحها "غير المعقول" والذي نشر في صحيفة نيويورك تايمز بتاريخ 2000/7/25، وفيه تكتفي بالقول بأن من حق الفلسطينيين الإحساس بالسيادة على المواقع الإسلامية في القدس (الفرا ،2001).

وضع الرئيس ياسر عرفات أهدافاً استراتيجية واضحة للفلسطينيين، وهي دولة فلسطينية مستقلة في حدود 1967، وعاصمتها القدس، وحل قضية اللاجئين، ووضع لنفسه خطوطاً

حمراء بخصوص القضايا الإسلامية المتعلقة بالمفاوضات وقضايا الوضع الدائم (الرفاعي ،2005).

ويختم "روبرت فيسك" مقاله بطرح أسئلة منها: "ماذا يقول ياسر عرفات لشعبه بعد فشل المؤتمر الذي أثبت سقوط اتفاقية أوسلو وفشلها؟ وبعد هذا الفشل وجد الرئيس "كلينتون" بأن من المناسب امتداح أقوى الطرفين، فقد أفاض في وصف باراك في كثير من الصفات كالشجاعة ونفاذ البصيرة، ولكنه لم يتحدث عن عرفات، واكتفى بذكر كلمة "التزاماته" (الفرا ،م ،2001)، وبرأيي فإن الرئيس كلينتون بموقفه الضعيف، أمام الإسرائيليين، وجد نفسه مجبراً ليحمل أوزار فشله على الطرف الضعيف "الرئيس عرفات" ويحذر الفلسطينيين من مغبة الإعلان عن دولتهم.

ونتساءل فيما إذا كان من حق الرئيس الأمريكي بتهديداته هذه إجبار الفلسطينيين على التنازل عن القرارات الدولية التي تمثل الحد الأدنى لمطالبهم الوطنية وحقوقهم المشروعة، وهي قرارات وافقت عليها الولايات المتحدة ووقعت عليها. أعتقد أن الإجابة عن تساؤلاتنا موجودة في أذهاننا جميعاً(الفرا ،2001).

بعد انتهاء مفاوضات "كامب ديفيد" بين الفلسطينيين والاسرائيليين برعاية أمريكية، والتي جرت في تموز (يوليه) 2000، وما تمخّضت عنه، ومواقف الأطراف المشاركة، ثار الجدل حول ما جرى في "كامب ديفيد"، وهل كان بالفعل هناك تنازل في الموقف الفلسطيني، يقابله تعنّت إسرائيلي كالعادة، أم أنه كما صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي "أيهود باراك"، واصفاً ما حصل بالعرض السخي الذي تمَّ تقديمه للفلسطينيين، بإقامة الدولة الفلسطينية على 96% من الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ وأن السلطة الفلسطينية وقيادتها هي السبب الرئيس؛ إن لم يكن الوحيد في إفشال تلك المفاوضات (الحسن، 2003).

لقد جاء هذا الموقف الإسرائيلي مدعوماً من الجانب الأمريكي، الذي أبدى هو: الآخر استياءه من رفض القيادة الفلسطينية المتمثلة بالرئيس ياسر عرفات من التوقيع على الاتفاق وتحميله مسؤولية إفشاله (عبد الكريم ،2000)، ولعلّ أحد أهم الأسباب، التي أسهمت في ترويج تلك الرواية الإسرائيلية، هو غياب أية رواية فلسطينية تفصيلية عن حقيقة ما جرى في "كامب ديفيد"، توضح أسباب رفض الفلسطينيين للعرض الإسرائيلي (الحسن،2003).

ويبدو أن رئيس الوزراء الاسرائيلي "باراك"، لم يكن يملك التفويض الكامل من أجل التوقيع على مثل هكذا اتفاق (جلعاد شير، 2002)؛ وأن فشل المفاوضات كانت مخرجاً له من

هذه الورطة؛ بالإضافة إلى أنه لم يكن يرغب في تنفيذ انسحاب ثالث من الضفة الغربية، وربما كان هذا من الأسباب الرئيسة التي أفقدت الثقة لدى السلطة (الحسن ،2003).

وكان الاعتقاد الإسرائيلي بأن السلطة الفلسطينية باتت في وضع صعب ودقيق، وبالتالي فهي بحاجة إلى أي إنجاز؛ وهذا يمكن أن يتحقق في قيام الدولة الفلسطينية؛ وأن القيادة الفلسطينية مستعدة لدفع أثمان غالية مقابل ذلك (عبدالرحمن ، 2001)، كما أن مشاركة الفلسطينيين في قمة "كامب ديفيد"، جاءت تحت ضغط أمريكي – إسرائيلي شديد؛ حيث إنه لم يُسمح لهم بالتحضير لمثل هذا اللقاء المهم، فعلى الرغم من مطالبة الفلسطينيين للإدارة الأمريكية مهلة شهر على الأقل من أجل التحضير للقمة؛ فإن هذا الطلب قوبل بالرفض، ولم يتم التحضير للقمة إلا خلال ثلاثة أيام فقط(الحسن ،2003).

وعلى الجانب الأمريكي، فقد ركّز الرئيس "كلينتون" في إدارته للمفاوضات، على شخص الرئيس ياسر عرفات، فقد فرض عليه عُزلة، ومارس عليه ضغوطاً كثيرة، وكان أمله كبيراً في التأثير عليه لإنجاح القمة، وهذا ما لم يحدث (الحسن، 2003).

أما في الطرف العربي؛ فقد كانت مصر والأردن وسوريا من أكثر الدول ترقباً ومتابعةً، لما يحصل في "كامب ديفيد"، فبينما كانت مصر والأردن تأملاً في نجاح المفاوضات والمضي قدماً في العملية السلمية، التي تصب في صالحهم، كانت سوريا تتخذ موقفاً مناوئاً بعض الشيء، وربما كان موقف الفصائل الفلسطينية الموجودة في سوريا، أكبر تأكيد على ذلك الموقف (نوفل، 1995).

استضافت مصر في كانون ثانٍ (يناير) 2001، لقاءً في مدينة "طابا"، جمع الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، في محاولةٍ لرأب الصدع الذي سببه "كامب ديفيد"؛ ولكن يبدو أن الأمور خرجت عن السيطرة؛ وأن المواقف أصبحت أكثر وضوحاً وصراحةً بين الطرفين، فخرجا صفر اليدين دون تحقيق أي شيء يذكر، لقد ظهرت حقيقة الموقف الإسرائيلي البعيد كل البعد، عن أية رغبة حقيقية في تحقيق السلام (الحسن ،2003).

## 4.5 انتفاضة الأقصى وتطور موقف دول الطوق العربي منها:

### 1.4.5. مقدمة:

اندلعت انتفاضة الأقصى 28 أيلول (سبتمبر) 2000م في أعقاب زيارة زعيم المعارضة اليميني "آرئيل شارون" لساحة المسجد الأقصى، والتي أثارت احتجاجات وانتقادات حادة؛ حتى قبل أن يقوم "شارون" بتلك الزيارة؛ منذ أن أعلن عن اعتزامه القيام بذلك، لم يكترث "شارون" إلى النداءات المحلية أو الإقليمية التي نصحته بالعدول عن تلك الخطوة، وسرعان ما تحولت تلك الاحتجاجات إلى مواجهات دامية في باحة المسجد الأقصى أدّت إلى سقوط عدد من الشهداء.

ومهما يكن من أمر؛ فإن الموقف العربي في تلك الفترة كان في غاية الحرج والدقة، فقد كانت هناك خيبة أمل من النتائج التي أفضت إليها عملية السلام، بصورة عامة، وفي "كامب ديفيد" بصورةٍ خاصة، بالإضافة إلى التمادي الإسرائيلي في زيادة القيود، وعدم الالتزام بالاستحقاقات المترتبة عليه، بموجب اتفاقيات السلام المبرمة، كما أن السلطة الفلسطينية وصلت في ذلك التاريخ، إلى حالة يرثى لها من ناحية تردي علاقتها مع الجماهير الشعبية، فقد كانت الحاجة ملحة إلى الخروج من تلك الحالة الصعبة، وإعادة الثقة لها أمام الشعب الفلسطيني (كيالي، 2002).

ومنذ اندلاعها، كانت الانتفاضة الفلسطينية بحاجة ماسة لمراجعة نقدية؛ تعزز مرتكزاتها وترشّد فعالياتها وتصوّب مسارها، ففي الأشهر الأولى، كانت انتفاضة الأقصى تحمل ملامح الانتفاضة الشعبية، مستخدمة الحجارة، والمظاهرات والاعتصامات، وكل أشكال العصيان والاحتجاج المدني، ولكنها فيما بعد اتجهت إلى التحول إلى شبه مقاومة مسلحة (كيالي، 2002)، مما يعني أن الأمور، قد بدأت تخرج عن السيطرة.

وعلى الصعيد العربي، تبيّن منذ الأشهر الأولى للانتفاضة، بأن مراهنة الفلسطينيين على إمكانية أي: تحول في السياسة العربية لصالحهم لم يكن في محله؛ خصوصاً وأن هذه السياسة تعيش في زمن التسوية، وتعاني من الشلل والتشتت (عبدالرحمن، 2001).

بانتخاب "آرئيل شارون" زعيم حزب الليكود، رئيساً للحكومة الإسرائيلية، وهو: الذي تسلّم السلطة في آذار (مارس) 2001 (أحمد ، 2000).

### 2.4.5. دول الطوق وانتفاضة الأقصى:

لقد كشفت انتفاضة الأقصى في أيلول (سبتمبر)2000 عن الحقيقة التي كان الجميع يخشى مواجهتها في يوم ما، وخصوصاً الفلسطينيون الذين كادوا أن يصدقوا للحظة الادعاءات الاسرائيلين برغبتهم في السلام، لقد أميط اللثام عن أوسلو وما قيل عنها في عام 1993 بأنها بداية لعملية السلام في الشرق الأوسط، وجاءت الانتفاضة لتخلق منعطفاً جديداً في المنطقة ، صار يعرف بما بعد أوسلو(عاروري،2007).

عانت انتفاضة الأقصى من الإشكالية الأساسية للصراع الفلسطيني ضد المشروع الصهيوني، والتي تمثّلت في الاختلال الفادح في موازين القوى بين الطرفين، لصالح إسرائيل، من ناحية القوة العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية، هذا فضلاً عن تمتع إسرائيل بقوة مضافة بحكم انتمائها للغرب، وبحكم العلاقة الإستراتيجية الخاصة، التي تربطها بالولايات المتحدة الأمريكية (كيالي، 2002).

فمصر لم تكن أفضل حالاً من الفلسطينيين في هذا الخصوص، فكانت مصر على الدوام هي الراعي العربي الأول لعملية التسوية السلمية، وهي مقيدة في التفاعل مع الملف الفلسطيني – الإسرائيلي، بسبب الالتزامات المفروضة عليها بموجب الاتفاقات الموقعة مع إسرائيل برعاية دولية، والتي وضعت مصر ومعها الأردن وباقي الدول التي انتهجت نهج السلام مع إسرائيل في وضع محرج للغاية وباقي دول المنطقة (أبو شاويش، 2009).

هذا بالإضافة إلى الضغوط الشديدة التي تتعرض لها باستمرار من الجانب الأمريكي والأوروبي، والذي في غالب الأحيان لا يصب في صالح الفلسطينيين (الدجاني، 2002)، ومن ذلك عدم تمكن القيادة المصرية من التأثير على الطرف الإسرائيلي بخصوص رفع الحصار عن الرئيس عرفات في مقر رئاسته في رام الله ، ولا حتى بوساطة أمريكية(إبراهيم ، 2002)

إن إشكالية الانتفاضة على الصعيد العربي تنبع من هذا التناقض بين كون القضية الفلسطينية قضية عربية، من الناحية النظرية، وبين ضعف الالتزام الرسمي – على الأغلب

لهذه القضية من الناحية العملية – بحيث باتت إسرائيل تستفرد بالشعب الفلسطيني وتمعن فيه قتلاً وتدميراً، وبالطبع لم يكن مطلوباً من هذا النظام الرسمي العربي الانتقال لشن حرب ضد إسرائيل، في هذه الظروف والمعطيات، إذ أثبتت التطورات أن البديل عن استمرار خيار الحرب ضد إسرائيل، لا يفترض بالضرورة انتهاج خيار الانصياع للمطالب الإسرائيلية، المدعومة أمريكياً، فثمة خيارات أخرى تتمثل في الرفض والممانعة للوجود الإسرائيلي وللإملاءات والتحديات التي يفرضها هذا الوجود من النواحي السياسية والاقتصادية والأمنية (محمد، 2003).

وعموماً فقد اتسم رد الفعل المصري والعربي أيضاً، على الانتفاضة بالروح الانفعالية المشحونة بالغضب على إسرائيل، من دون تحويل هذه الشحنة إلى حالة إيجابية منظمة ومستمرة، وهنا لا يمكن إلقاء اللوم في دعم الانتفاضة على النظام السياسي الرسمي؛ وإنما تطال المجتمعات الشعبية ونخبها السياسية والثقافية والاقتصادية (كيالي، 2002).

ونخلص بالقول؛ إلى أن الخطاب الرسمي المصري لم يتغير رغم تطور الظروف وتسارع الأحداث، فلقد استنكرت الحكومة المصرية رد الفعل الإسرائيلي، واستخدام الغاز والرصاص المطاطي لقمع المصلين المحتجين على دخول "شارون" إلى باحة المسجد الأقصى، والتي أُصيب فيها أكثر من عشرين فلسطينياً وثلاثة جنود إسرائيليين خلال الاشتباكات (29-09-2000, IslamOnline.net).

وبعد رفض "أيهود باراك" المشاركة في 5 تشرين أول (أكتوبر)، في قمة رباعية في مدينة "شرم الشيخ" مع الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون"، والرئيس ياسر عرفات، رفض الرئيس المصري حسني مبارك أي اقتراح لعقد قمة جديدة، طالما لم يستجب رئيس الوزراء الإسرائيلي للشروط الآتية:

- سحب الجيش الإسرائيلي من المواقع الجديدة، التي احتلها في غزة والضفة الغربية.
- وقف الإنذارات الإسرائيلية.
- تشكيل لجنة تحقيق دولية.
- تقديم الضمان بعدم تكرار الاستفزازات على غرار زيارة "شارون" للحرم القدسي.
- البحث عن حل لمسألة القدس ضمن إطار الشرعية الدولية (Lemondediplomatique.net، 9–2000).

لم يلين الرئيس المصري موقفه، إلاَّ مع تفاقم التوتر إثر الهجمات الإسرائيلية ضد مراكز الشرطة الفلسطينية في 12 تشرين أول (أكتوبر) من العام نفسه، وقد هددت هذه العمليات بتصعيد المواجهات المفتوحة، فوافق الرئيس مبارك على التخلي عن شروطه السابقة من أجل استضافة اجتماع دولي جديد في "شرم الشيخ" يومي 16 و17 تشرين أول (أكتوبر) قبل القمة العربية التي عقدت في 21 و22 من الشهر نفسه (أحمد، 2000).

باتت القدس وليس العراق محور السياسة العربية، فخلافاً لباقي أبعاد القضية الفلسطينية تشكل مسألة القدس ما يشبه حقل الألغام، فهي تطال المشاعر الدينية وتتخطى صلاحيات السلطة الفلسطينية، وقد تدهورت الأوضاع بعد اندلاع انتفاضة الأقصى إلى درجة لم يعد ممكناً البحث عن تسوية من دون إيجاد حل، في انتظار حسم باقي ملفات التفاوض، وجاءت خطوة "شارون" الاستفزازية هذه لتبدل المعطيات وتظهر حلقة العنف المتصاعدة التي أثارتها الزيارة؛ لتؤكد بأنه لا سبيل إلى حل نهائي للنزاع العربي – الإسرائيلي، من دون الاتفاق حول الوضع النهائي للمدينة المقدسة (Lemondediplomatique.net، 9–2000).

**أما الموقف الأردني فقد اتسم** بالدقة والحساسية، تجاه ما جرى في الأرض المحتلة، وترجع حساسية ذلك الموقف، إلى العدد الكبير للفلسطينيين المقيمين في الأردن، والذين يحملون الجنسية الأردنية، وإمكانية تأثرهم بالمشاهد التي أصبحت تتوارد عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، ولعلَّ ذلك ما دفع النظم العربية ومنها الأردن، إلى الالتفاف على الغضب الشعبي، بالإقدام على خطوات لا تؤثر في سياستها أو استقرارها، فهذا الغضب كان الدافع إلى الإسراع في عقد القمة العربية في أيلول (سبتمبر) 2000، وهي: على الأرجح القمة الأولى التي عُقدت بضغطٍ من الرأي العام العربي والإسلامي (المصري ، 2000).

لكن هذا لا يعني دفع الدول إلى الانتقال إلى تبني استراتيجية حرب مع إسرائيل؛ هذا إن امتلكت القدرة أو الاستعداد لتحمل عبء ذلك، وليس من الهيّن؛ وإن كان من الضروري العمل من أجل دفع الأنظمة العربية إلى ممارسة، ضغط فاعل على الولايات المتحدة، وعلى بعض دول الاتحاد الأوروبي لتغيير سياستهما تجاه الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وتحرير عملية تنفيذ قرارات الشرعية الدولية من الأسر الأمريكي؛ صحيح أن ثمة دولاً عربية أغلقت ممثلياتها بإسرائيل في عواصمها، لكن تلك الإجراءات لم تصل إلى حد تجميد اتفاقيات السلام بين كلٍ من مصر والأردن وبين إسرائيل؛ أي أن الإجراءات العربية الرسمية ،التي اعتمدت

حتى بعد ما يقارب من شهرين من بدء انتفاضة الأقصى، لم ترقَ لتشكل ضغطاً على الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى المساندة لإسرائيل (هلال، 2000).

وكانت الانتفاضة الفلسطينية وردة الفعل الإسرائيلية الهمجية عليها، بمثابة **انتصار للموقف السوري**، الذي كان متردداً ومتعثراً، ولم يحقق أي تقدم في مسألة التسوية السلمية، فلقد كان الموقف السوري واضحاً، بما يخص انتفاضة الأقصى، والذي دعا إلى ضرورة دعم الانتفاضة الفلسطينية بشتى السبل، من أجل استرداد الحقوق المغتصبة، فلقد كانت "انتفاضة الأقصى" في نظر السوريين، بمثابة الرد على ما يطالب به النظام العربي، بما فيه قادة فلسطينيون، بالرضوخ لإرادة إسرائيل، كرد وجيه للفعل الإجرامي الذي جرى في سنين الانتفاضة ؛ وأن قضية الأقصى ومعها كل القدس وكل أرضٍ فلسطينية محتلة، هي: قضية كل مواطن عربي وكل مسلم وكل إنسان حر في العالم، والرد على تدنيسها لا يتم إلاَّ بتعزيز فعل المقاومة وإرادة المناهضة، مناهضة المشروع الأمريكي – الصهيوني، بكل أبعاده، فلا معنى لقدسية ولا طهارة لأرض، في ظل الاحتلال، ولا مشروعية لكيان قام بالاغتصاب.

**ولم يختلف الموقف اللبناني** كثيراً عن نظيره السوري، إذ بادرت جميع القوى الوطنية والإسلامية في لبنان، إلى شجب عمليات القمع الوحشية بحق الشعب الفلسطيني الأعزل على يد جنود الاحتلال؛ وأن تدنيس قادة **إسرائيل** لحرمة المسجد الأقصى، نوع من الإعلان عن إدعاء سيادة إسرائيلية على الحرم الشريف وقبة الصخرة، وتمهيد ساخر لهدمه وبناء الهيكل المزعوم مكانه، وجزء من الأساطير المؤسسة للمشروع الهيمني الإسرائيلي (www.khayma.com، 02/10/2000).

وما كان لهذا الاستهتار؛ أن يبلغ هذا المدى لولا التقاعس العربي، وما أظهره "مسار التفاوض" من استعدادٍ للتنازل، وذلك بديلاً عن انتهاج طريق الانتفاضة والمقاومة والجهاد لتحرير كل شبر من أرض فلسطين، أسوة بما حصل في الجنوب اللبناني من تحريرٍ كامل عبر المقاومة الباسلة التي قادها حزب الله.

كما دعت تلك القوى الوطنية، في بيان نشر على الشبكة الإلكترونية (الانترنت)، تحت عنوان نصرة انتفاضة الأقصى، بإعلان يوم الجمعة 8 رجب 1421، الموافق 6 تشرين أول (أكتوبر) 2000، يوم غضب واحتجاج وتظاهر بعد صلاة الجمعة، في لبنان نصرةً لانتفاضة الأقصى، وسخطاً على تدنيسه، ورفضاً للسيادة الصهيونية عليه (www.khayma.com،

02/10/2000)، كما دعا البيان إلى عقد قمة عاجلة لكل من الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، للتضامن مع شعب فلسطين، والدفاع عن الأقصى، كما دعا الدول والهيئات والمنظمات العربية والإسلامية، إلى طرد البعثات الإسرائيلية، ووقف كل علاقات التطبيع الظاهرة والخفية مع إسرائيل، وعدم التهاون فيما تتعرض له فلسطين - وخصوصاً القدس ومسجدها الأقصى – من التهويد، وخطر الهدم والتقويض، وإلى مقاطعة البضائع الأمريكية، شجباً لموقف الإدارة الأمريكية المنحاز دوماً للصهاينة، والداعم للعدوان الإسرائيلي(www.khayma.com، 02/10/2000).

ستنتج مما سبق؛ أن انتفاضة الأقصى لم يتم استثمارها، بالشكل المناسب من قبل جميع الأطراف، في ذات الوقت التي تم تحميلها ما لا طاقة لها به، وأدى ذلك إلى إهدار تضحياتها وبطولاتها وإنجازاتها (هلال، ج، 2000).

وعلينا أن نتذكر أن عقد اتفاق أوسلو "بخيره وشره"، لم يكن ممكناً لولا نضالات الشعب الفلسطيني السابقة، وخصوصاً الانتفاضة الشعبية التي انطلقت في 9 كانون أول (ديسمبر) 1987؛ وإن تطبيق اتفاق الخليل، بكل قيوده لم يكن ممكناً، لولا انتفاضة النفق في أيلول (سبتمبر) 1996؛ وأن عقد قمة "كامب ديفيد" وما عرضته إسرائيل فيها على سوئه لم يكن ممكناً، لولا هبّة الأسرى والأقصى والنكبة في أيار (مايو) 2000 (هلال، 2000).

والمتمعن في الأحداث السابقة؛ بإمكانه أن يتوصل إلى نتيجة مؤداها؛ أن إسرائيل لا تفهم سوى لغة واحدة، هي، القوة والضغط الشعبي الذي بدونه لا يمكن أن يتحرك العرب والعالم، وبالتالي لا يمكن أن تتحرك "واشنطن" و"تل أبيب"، واستخدام القوة له شروط وقوانين، بل هو: علم وفن وتنظيم، بحيث يُستخدم بالشكل المناسب وبالحجم اللازم والتوقيت الملائم، حتى يعطي أقصى ما يمكن من مكاسب، وعلى المستوى الفلسطيني الداخلي يمكن القول بأن انتفاضة الأقصى قد أحدثت بالفعل وضعاً سياسياً جديداً؛ وأن الفصائل الفلسطينية لو كانت مستعدة له، لكان إسهاماً في الانتفاضة أكبر، ولأخذت الانتفاضة مساراً أعمق وأوضح، ولكن أحد نواقص هذه الانتفاضة؛ أنها اندلعت والفصائل في أزمة تعصف بها، مما حرم الانتفاضة من القوى الداعمة المنظمة، القادرة على قيادتها وتنظيمها (المصري، 2000).

ونخلص إلى القول؛ بأن ممكنات الدعم العربي لحركة التحرر الوطني الفلسطيني في مرحلة الانتفاضة يتمثل في النقاط التالية:

1- إن الدعم العربي الرسمي لهذه الحركة، كان وسيبقى في حدوده الدنيا؛ غير أن من المهم؛ ملاحظة أن انتفاضة الأقصى كان لها أثر فعّال في تطوير هذا الدعم، على النحو الذي أظهرته قرارات قمة القاهرة في تشرين الأول(أكتوبر) 2000.
2- إن ثمة إمكانات هائلة للدعم العربي غير الرسمي لهذه الحركة: سياسياً واقتصادياً وإعلامياً، بشرط التصدي الفوري والعقلاني لسد الثغرات، التي تتخلل الفعل الجماهيري العربي المساند لحركة التحرر الوطني الفلسطيني.

ويبقى مهماً؛ أن نذكر دائماً؛ أن رفع سقف الدعم العربي، رسمياً كان، أو غير رسمي، بسبب الوضع الراهن للنظام العربي، يتوقف على الفعل التحرري الفلسطيني؛ وأنه بعبارةٍ أخرى؛ فإنه كلما قوي هذا الفعل، أصبح أكثر قدرة على تفجير الطاقات الكافية في النظام العربي بشقيه: الرسمي وغير الرسمي، وكلما تراجع حدث العكس (أحمد، 2001).

وفي لغةٍ أكثر صراحة وتعبيراً؛ فإن الجسد العربي الواهن حتى الآن، سيكون أكثر قدرة على توظيف إمكاناته لمصلحة النضال الفلسطيني، عندما يُنقل إليه دم انتفاضة الأقصى أو غيرها، ومن هنا؛ فإن النضال الفلسطيني مُطالب بألاَّ يراهن ابتداءً على الدعم العربي؛ وإنما على العكس؛ أن يراهن على فعله الذاتي الذي من شأنه؛ إن استمر أن يفجر طاقات عربية هائلة.

وتبدو المهمة بالغة المشقة والصعوبة على الشعب الفلسطيني، الذي قدّم حتى الآن تضحيات كبرى في سياق نضاله التحرري؛ غير أن قَدرة وضعه أمام إنجاز هذه المهمة التاريخية من أجل تحقيق غاياته الوطنية أولاً، والإسهام من ناحيةٍ أخرى في عملية إعادة الروح إلى أمته العربية (أحمد، ي، 2001).

## 5.5 الأطماع الصهيونية التوسعية الجديدة في دول الجوار الجغرافي

### 1.5.5. مقدمة:

بدأت الأطماع الصهيونية في البلاد العربية، منذ مطلع القرن التاسع عشر الميلادي، حين كانت الصهيونية في مرحلة التكوين الجنيني الفكري، ثمَّ أعقبتها مرحلة ما بعد انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بال السويسرية عام 1897م، حيث اتخذت الحركة الصهيونية شكلها التنظيمي، وأصبح للفكرة أدوات ومؤسسات تعمل باستمرار لتحقيق الأهداف المرسومة، وفي المقدمة منها: احتلال الأرض العربية في فلسطين (السامرائي، 2002).

واستطاعت الحركة الصهيونية العالمية؛ أن تُسخّر القوى العظمى لخدمتها ولتحقيق أهدافها على مر العصور، مستخدمةً شتى الطرق المشروعة وغير المشروعة لتحقيق مآربها؛ إن حقائق التاريخ، تؤكد بدون أدنى شك، ضلوع حكومة الانتداب البريطاني على فلسطين، في تسهيل سُبل الهجرة اليهودية من بلدان العالم إلى فلسطين، واستطاع هؤلاء المهاجرون بتواطؤٍ من حكومة الانتداب؛ أن يتسلّحوا بشكلٍ سريع ليقوموا لاحقاً بارتكاب أبشع المجازر في حق الشعب الفلسطيني، لإجبارهم على النزوح منها بالقوة، ليحل محلهم اليهود المهاجرون من جهات العالم المختلفة.

ويتضح لنا بأن المخططات الصهيونية العدوانية التوسعية، بدأت قبل انسحاب القوات البريطانية من فلسطين، وقبل انتهاء الانتداب البريطاني عليها في 15 أيار (مايو) 1948م، وبقيت شهية المشروع الصهيوني مفتوحة لالتهام المزيد من الأراضي العربية، وفق جدول وترتيب زمني، وهذا ما أثبتته الحروب المتواصلة منذ عام 1948 مروراً بحرب 1956 و1967 و1973 و1982 (موقع مقاتل، 2006).

والمعروف عن الحركة الصهيونية؛ أنها عندما تستولي على أرضٍ عربية تبدأ المساومة، فهم ليسوا على استعداد للتنازل عن أراضٍ كانوا قد احتلوها في السابق، لكنهم على استعداد للتفاوض مع العرب، على أساس قبولهم بالأمر الواقع، وعدم التنازل عن شبرٍ واحد من الأرض التي احتلوها، فقد جاء على لسان "ماكس نوزدر" (أحد الزعماء الصهاينة) في المؤتمر الصهيوني الخامس الذي عُقد في بازل عام 1901: "يدّعي خصومنا؛ أن فلسطين غير قادرة على استيعاب اليهود، بل أنها قادرة على استيعاب اثني عشر مليوناً، وخمسة عشر مليوناً من البشر؛

على أن يكون من الواضح؛ أن فلسطين تشمل الأراضي المجاورة !" ، أما "ديفيد بن غوريون" الذي أعلن قيام دولة إسرائيل في 14 أيار (مايو) 1948، فقد لخّص الأطماع الصهيونية التوسعية بالقول: "إن دولة إسرائيل قد قامت فوق جزء من أرض إسرائيل !" (السامرائي، 2002).

لقد أدركت الدول العربية محل دراستنا، ذلك الخطر التوسعي، بوصفها الدول الأربعة فقط التي لها حدود مشتركة مع فلسطين المحتلة، فباتت كل دولة تحرص على المحافظة على حدودها مع إسرائيل، وعدم السماح لإسرائيل؛ من أن تسلب المزيد من الأراضي العربية، وفيما يلي لمحة بسيطة عن حقيقة الخطر الصهيوني التوسعي، وعن أبعاده المستقبلية لهذه الدول الأربع.

## 2.5.5. الأطماع الصهيونية في (مصر، سوريا، لبنان، الأردن):

### 1.2.5.5. أولاً مصر:

لقد شغلت مصر أهمية خاصة في الفكر التوسعي الصهيوني، نظراً لموقعها الاستراتيجي المهم، ففي 12 تموز ( يوليه) 1902، وجه "هرتزل" زعيم الحركة الصهيونية العالمية، إلى الممول اليهودي الواسع الثراء، اللورد "روتشيلد" رسالة بسيطة فيها خطة صهيونية، لإسكان الفقراء والمضطهدين من اليهود، على حد تعبيره، في منطقة "العريش" تحديداً، وفي شبه جزيرة سيناء على وجه العموم، التي يسميها "فلسطين المصرية"! (السامرائي، 2002).

لقد كاد ذلك المشروع؛ أن ينجح لولا رفض القنصل العام البريطاني في مصر آنذاك "اللورد كرومر"؛ لأن استيطان سيناء يتطلّب جلب المياه من النيل، بل تذهب الحركة الصهيونية إلى أن سيناء بأكملها هي: جزء من إسرائيل؛ وأنه لابد من اجتياز قناة السويس لتصبح حدوداً للدولة اليهودية، وتُجرّد مصر من ملكية القناة.

ولقد عبّر "بن غوريون" سنة 1957، عن أطماع الصهيونية في مصر، عندما احتلت القوات الإسرائيلية شبه جزيرة سيناء فقال: "**هذه أرض إسرائيل**"؛ بل أنه أطلق على "شرم

الشيخ"، (مفتاح شلومو)، وحاول الإسرائيليون من خلال سياسة المكر، تهويد شبه جزيرة سيناء عند احتلالها عام 1967، وحاولوا استقطاب المجتمع البدوي في سيناء، بأساليب الترغيب والترهيب، وعن طريق إقامة المستعمرات الزراعية والسكنية، ولكن محاولاتهم تلك باءت بالفشل، بفضل الخيّرين من أبناء مصر العربية، الذين رفضوا الوجود الصهيوني وقاوموه (السامرائي، 2002).

كما لم يُخفِ الكيان الإسرائيلي أطماعه في مياه نهر النيل، وقد أعدَّ مشروعاً لنقل المياه عبر قناة السويس إلى صحراء النقب عبر أنابيب، وإذا ما تمَّ مشروع كهذا، فسوف يكون بمثابة كارثة حقيقية، فزراعة صحراء النقب، التي تمثّل ثلث مساحة إسرائيل، تجعل من هذا الكيان أقوى قوة في المنطقة؛ بعد أن يمتد عمرانه وزراعته وصناعته إلى الجنوب، مهدداً حدود المملكة العربية السعودية والأردن ومصر وباقي دول الخليج (أبي عاد وجرينو، 2004).

ولم ينسَ المصريون حرب 1973، التي بقي الجيشان المصري والإسرائيلي على ضفتي القناة حتى تاريخ 5 حزيران (يونيه) 1975، عندما ابتعد الجيش الإسرائيلي مسافة عشرين كيلو متراً إلى الشرق عنها ، وبالإمكان الاستنتاج؛ بأن الحكومة المصرية حالها حال باقي دول الجوار العربية لفلسطين المحتلة، تحرص كل الحرص على المحافظة على الوضع الراهن، خصوصاً بعد توقيع اتفاق السلام مع إسرائيل عام 1978، والذي استعادت مصر بموجبه سيادتها على شبه جزيرة سيناء بشروط (مسلم، 1998)، وقد يفسر لنا ذلك، سعي مصر الدؤوب في إشراك الفلسطينيين في عملية التسوية السلمية، للمحافظة على حدودها الشرقية المتاخمة لقطاع غزة، الذي يوصف بالمضطرب والحساس والدقيق (أبو شنب، 1995).

### 2.2.5.5. ثانياً سوريا:

بعد الخامس من حزيران (يونيه) 1967، سقطت منطقة التوافيق، ليصير حالها كحال باقي مناطق الجولان المحتل تحت سيطرة القوات الإسرائيلية ( www.jawlan.org 14/02/2005).

واستمرت إسرائيل في مسلسل الانتهاكات لاتفاقية الهدنة، التي كانت قد وقعتها مع سوريا بعد الاحتلال، وذلك بتوسيع المناطق الزراعية في المنطقة منزوعة السلاح شرق بحيرة طبرية؛ وبعد حرب 5 حزيران (يونيه) 1967، دعا "ايغال ألون" وزير العمل الإسرائيلي، في خطاب له أمام اتحاد الكيبوتز الموحد، إلى توطين اليهود في الضفة الغربية للأردن وفي مرتفعات الجولان لتدعيم أمن إسرائيل (السامرائي، 2002).

إن سوريا اليوم وعلى الرغم من مرور أكثر من 42 عاماً على حرب حزيران 1967؛ فإنها لم تنسَ قط؛ بأنها فقدت جزءاً عزيزاً من ترابها المتمثل بهضبة الجولان، التي تبلغ مساحتها زهاء 1800 كم2، الغنية بالمياه والمراعي الخصبة، إلى جانب الموقع الاستراتيجي المطل على دمشق وباقي السهول (الحسكير، 1999)، ولقد أثبت سكان الجولان العرب تعلقهم بوطنهم الأم (سوريا)، ولم يتنازلوا عن انتمائهم العربي وهويتهم العربية السورية؛ رغم أن إسرائيل أصدرت قراراً بضم الجولان إلى كيانها الغاصب في 14 كانون أول (ديسمبر) 1981 (دبور، 2004).

ومهما يكن من أمر؛ فإن سوريا وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة دولياً وإقليمياً، لإعادة إحياء عملية السلام المتعثرة بينها وبين إسرائيل؛ إنها ومن تجربتها المريرة مع إسرائيل، تقتضي عليها توخي الحذر الشديد تجاه أي: خطوة تخطوها باتجاه إسرائيل (ماعوز، م، 1998)، وخصوصاً بعدما لمست بنفسها انتهاك إسرائيل، لاتفاق الهدنة الموقع معها بعد حرب 1967، هذا بالإضافة إلى معايشتها ومراقبتها للتجربة الفلسطينية للسلام مع إسرائيل، والتي أسفرت بنظر السوريين إلى الفشل الذريع (www.asharqalarabi.org، 01/05/2004).

### 3.2.5.5. ثالثاً لبنان:

إن المطامع الصهيونية في لبنان، مطامع قديمة – جديدة، عبّرت عنها الحركة الصهيونية منذ مؤتمر "بال" عام 1897 وبعده، (سويد، 1993)؛ وأن الهدف البعيد المدى للصهيونية من احتلال لبنان، يتضح لنا؛ من خلال وثيقة قدّمتها المنظمة الصهيونية العالمية إلى مؤتمر "فرساي" عام 1919، حول الحدود المستقبلية لما سُمي بالوطن اليهودي، في عملية اقتسام المشرق العربي بين قوات الحلفاء المنتصرة بعد الحرب العالمية الأولى (1914 –

1918)، وقد تصوَّر الصهاينة صورة (وطنهم) كدولة ذات حدود تمتد من النيل إلى الفـرات، تضم كلاً من جنوب لبنان، بما فيه نهر الليطاني (السامرائي، 2002).

ولقد عبّر "ديفيد بن غوريون" عن اعتبار الصهيونية أرض لبنان من (أرض إسـرائيل)، وذلك في خطابٍ له كان قد ألقاه في "القدس" في 19 أيار (مايو) 1944، جاء فيـه: "**إن خريطـة فلسطين الحالية؛ إنما هي: خريطة الانتداب، وللشعب اليهودي خريطة أخرى، يجب على شباب اليهـود؛ أن يحققوهـا، وهـي: خريطة التوراة التي جاء فيها: "وهبتك يا إسرائيل ما بين دجلة والنيل"** (السامرائي، 2002)؛ إن لبنان حاله هـو حال سوريا وفلسطين، وباقي دول الجوار، فلقد كانت تجربته مع إسرائيل في غاية الـصعوبة، بل يمكننا تصنيفه في المرتبة الثانية بعد فلسطين في درجة المعاناة.

ففي عام 1978 غزت إسرائيل جنوب لبنان، في عمليةٍ أُطلـق عليهـا اسـم "عمليـة الليطاني"، وتوسع الغزو في شريط على امتداد الحدود اللبنانية تحت السيطرة الاسمية للرائـد سعد حداد الذي جنده الاحتلال الإسرائيلي، لتنفيذ مخططاتهم في الجنوب (سويد، 1993)، وفي عام 1982 توسعت إسرائيل مرة أخرى في لبنان، واقتحمـت قواتهـا العاصـمة "بيـروت"، واحتلت الجنوب، وأعلن حزب "تحيا" الإسرائيلي؛ أن أرض إسرائيل الكبـرى تـضم جنـوبي لبنان (السامرائي، 2002)، ولم تهنأ إسرائيل بالأمن والاستقرار في الجنوب اللبنـاني المحتـل بعد عام 1982، فلقد استمرت العمليات الاستشهادية اللبنانية طوال السنين التاليـة للاحـتلال، تهز مضاجع القوات الإسرائيلية، على الرغم من تجهيزاتهـا ومعـداتها العـسكرية المتفوقـة الأمريكية الصنع (سلمان ، 1986).

ولقد ساند تلك المقاومة الباسلة المجموعات الفلسطينية، التي كانت لا تـزال فـي ذروة نشاطها في تلك المرحلة قبل خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، وبعد نضال مجيـد، خرج الجيش الصهيوني مهزوماً يلعق جراحه يوم 22 أيار (مايو) 2000، بعد ثمانيـة عـشر عاماً من الاحتلال، ليسجل بذلك قاعدة كاد البعض؛ أن ينساها تفيد؛ بأن ما أُخذ بالقوة لا يُـرد إلاَّ بالقوة.

ويبدو أن القيادة اللبنانية تدرك تماماً؛ بأن هذا النصر يجب ألاّ يجعلها فـي غفلـة عـن إسرائيل التي لا تتورع عن العودة إلى ضلالها القديم، فما زالت النار تحت الرماد، وهذا يفسر حرص النظام اللبناني الرسمي على عدم إعطاء الذريعة لإسرائيل، فـي تنفيـذ أي: مخطـط عدواني، قد يضر بمصلحة لبنان وأمنه.

### 4.2.5.5. رابعاً: الأردن:

تختلف الأردن عن باقي دول الطوق العربية في طبيعة الأطماع الإسرائيلية فيها، فبينما اقتصر العدوان الإسرائيلي على أجزاء من أرض مصر ولبنان وسوريا، كانت إسرائيل تسعى وراء منطقة شرق الأردن بالكامل، من خلال مشروع الوطن البديل للفلسطينيين (نوفل، 1995).

وكانت إسرائيل قد قابلت قرار الحكومة البريطانية، في بداية العشرينيات من القرن الماضي، بفصل شرق الأردن عن فلسطين، وإقامة إمارة مستقلة فيه بالاستنكار والاحتجاج العنيفين، واعتبرت ذلك خيانة للمبادئ الصهيونية، التي تقوم على أساس؛ أن شرق الأردن هي: جزء لا يتجزأ من أرض إسرائيل الكبرى، ولقد كان الزعيم الصهيوني اليميني "زئيف جابوننسكي" وأتباعه، على خلافٍ عميق مع الجناح العمالي والقيادة الصهيونية الرسمية، بالنسبة للموقف من العرب، وذلك بسبب تشديده الدائم على ضرورة الإعلان عن أهداف الصهيونية النهائية التوسعية؛ حتى وإن أدّى ذلك إلى استفزاز العرب وتصلّب مواقفهم، وفي الوقت الذي كان فيه الآخرون ينتهجون سياسة الحيطة والحذر، ويفضلون الامتناع عن افتعال المشاكل، وخلق الصعوبات التي لا مبرر لها (السامرائي، 2002).

لقد كان الأردن على الدوام يستشعر بالخطر الصهيوني، ومخططاته المبيتة التي تسعى إلى زعزعة أمنه واستقراره، وربما كان سعي الأردن إلى توقيع اتفاق سلام مع إسرائيل عام 1994، هو: بمثابة خطوة تقليص الخطر الصهيوني المتربص به (نوفل، 1995)، واليوم وبعد إنجاز هذا الاتفاق وبعد مرور حوالي خمسة عشر عاماً؛ فإن المتمعن في الواقع؛ يجد بأن المستفيد من مثل هذا اتفاق هو: إسرائيل فقط دون سواها (الراجحي، 2006).

## 6.5 مطامع إسرائيلية توسعية من نوع جديد:

بعد كل ما سبق بيانه؛ عن سجل إسرائيل التي التهمت الكثير من الأراضي العربية؛ بالإمكان أن نخرج بنتيجة مفادها؛ بأن مطامع إسرائيل التوسعية ليست لها حدود؛ وأن مخططاتها المستقبلية جاهزة التنفيذ، ولا تعدو المسألة سوى قضية وقت، وتربّص الفرصة المناسبة، وبالتالي؛ فإن الذرائع والمبررات، ليس من الصعب توفيرها، فالإسرائيليون أصبحوا اليوم أصحاب خبرة في التضليل الإعلامي واختلاق الأعذار، خصوصاً؛ وأن ذلك يتم أمام مجتمع دولي يشاركهم في المؤامرة ومتواطئ مع منفذيها (بلقزيز، 1999).

جاء في خطاب ألقاه "مناحيم بيغن" (رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق) في 7 نيسان (أبريل) 1950: "لن يكون سلام لشعب إسرائيل، ولا لأرض إسرائيل، حتى ولا للعرب، ما دمنا لم نحرر وطننا بأجمعه بعد، حتى لو وقعنا معاهدة الصلح" (السامرائي، 2002)، وفي حوارٍ نشرته مجلة "نيوز ويك" الأمريكية في عددها الصادر في 22 كانون ثانٍ (يناير) 1968، بيّن "ليفي أشكول" رئيس الوزراء الإسرائيلي، و"ليندون جونسون" الرئيس الأمريكي، فقد طلب "أشكول" من الولايات المتحدة، ضمان حدود إسرائيل، فردَّ عليه الرئيس الأمريكي، المعروف بموقفه المساند للصهيونية: "أنت تطلب مني ضمان حدودكم؟ حسناً! أية حدود تريدني أن أضمن؟!" (والرئيس الأمريكي يقصد هنا بأنه يدرك بأن اسرائيل لديها النية في توسيع حدودها مستقبلياً) (السامرائي، 2002).

وعلى الصعيد الدولي؛ فمن المعروف بأن الكيان الصهيوني منذ نشأته، لم يعبأ قط بقرارات الشرعية الدولية، وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة، لذلك فهو: يصر على رفض تعيين حدود جغرافية ثابتة له، كي يبقي الباب مفتوحاً أمامه للمزيد من الاحتلال والتوسع.

وعلى الرغم من كل ما ذكرناه؛ عن تمادي إسرائيل في العدوان واحتلالها للأراضي العربية، وعلى الرغم من ترسانة الأسلحة التي تمتلكها، والدعم الأمريكي والدولي الذي ليس له حدود؛ فإن إسرائيل قد بدّلت من تكتيكها الهادف إلى التوسع؛ فوجدت أن أنسب الطرق للتغلغل إلى داخل هذا الجسد العربي هو: باستبدال الرشاش والمدفع بغصن الزيتون، وتمزيق الصف العربي مرة أخرى باستخدام "عملية السلام" (الراجحي، 2006).

لقد استطاعت إسرائيل من خلال اتفاق "أوسلو"؛ أن تحقق أهدافاً في المنطقة العربية، ما كان لها؛ أن تحققها باستخدام الآلة العسكرية والحروب، فعلى الرغم من استعادة مصر لشبه جزيرة سيناء التي احتلت في أعقاب حرب 1967، وخروج القوات الإسرائيلية المحتلة منها؛ هذه القوات الإسرائيلية عادت ولكن ليس إلى "العريش"، بل عادت إلى "القاهرة" و"الإسكندرية"، وباقي المدن المصرية، ليس بواسطة دبابة أو طائرة عسكرية أو ناقلة جند؛ وإنما ببساطة بواسطة حافلات سياحية تقلهم من "تل أبيب"، ومن "حيفا" مروراً بقطاع غزة جنوب فلسطين المحتلة إلى الجنوب من معبر رفح أو ما يسمى ببوابة صلاح الدين، وهي: البوابة التي دخل منها صلاح الدين الأيوبي إلى فلسطين عند تحريره لبيت المقدس.

إن الجنود الإسرائيليين الذين خدموا سنين طويلة في الجيش الإسرائيلي، ذلك الذي ارتكب أبشع المجازر بحق الفلسطينيين العزل، يُستقبلون اليوم بحفاوةٍ لم يحلموا يوماً؛ بأن يلاقوها في المرافئ والموانئ والمعابر المصرية، في نفس الوقت الذي يُرفض فيه استقبال أي: مواطن مصري يرغب في رد الزيارة، بموجب قانون المعاملة بالمثل، المعمول به دولياً!!.

لقد تمكن "السُيّاح" الإسرائيليون أخيراً؛ من الاحتفال بمناسبة مولد "أبو حصيرة" في محافظة البحيرة المصرية وتحديداً "دمنهور"، وقد حضر الاحتفال زهاء عشرة آلاف يهودي، بعد تطبيع العلاقات بالطبع، وكان على رأسهم "هارون أبو حصيرة"، وزير الأديان الإسرائيلي، حيث صاح اليهود في قلب الدلتا: **(عائدون . . . عائدون)**، ثمَّ نحروا الذبائح، وشربوا الخمر، ورقصوا وصرخوا، ودقّوا جدران المقابر، وكأنهم قد قرروا؛ أن لهم **(حائط مبكى)** في مصر (السامرائي، 2002)؛ علماً بأنه لم يثبت تاريخياً؛ بأن مقام أبي حصيرة هذا يعود لليهود، بل هو مقام لأحد الأولياء الذين نزلوا منطقة البحيرة المصرية. ، ولكن كثيراً من اليهود يعتقدون بأنه قبر حاخام يهودي جاء من المغرب وزار فلسطين ، وفي طريق عودته توفي في دمنهور عام 1880م.

إن ما حققه الإسرائيليون في مصر، حققوه أيضاً في الأردن؛ إن الأردن ومصر باقتصادهم الضعيف كانوا فريسة سهلة للاقتصاد الإسرائيلي القوي، الذي سيطر على المدن الصناعية الكبرى في البلدين، واستغل العمالة الرخيصة؛ بل أن البضائع الإسرائيلية أغرقت الأسواق العربية من خلال عملية السلام، ولم تكن باقي الدول العربية بعيدة المنال، فلقد كان لبعض تلك الدول نصيباً كلٌ على قدر ما يقدمه من تطبيع ونوايا حسنة، ابتداءً بموريتانيا مروراً بالمغرب وتونس وانتهاء بقطر (بلقزيز، 2003).

## 7.5 مكانة الصراع العربي – الإسرائيلي في بنية مشروع النهضة العربي

إن التحديات التي واجهت الأمة العربية في القرن الماضي ومازالت تواجهها، هي: تحديات متنوعة في مختلف مجالات الحياة؛ وأن معظم هذه المتغيرات كانت ناجمة عن الصراعات في المنطقة العربية، وأهمها الصراعات الناتجة عن المشروع الصهيوني الاحتلالي الاستعماري، ثمَّ الحروب التي حدثت في المنطقة، كحرب الخليج الأولى، وحرب الخليج الثانية، وما أسفر عنها من تواجد عسكري أجنبي لا مثيل له في العالم، بالإضافة إلى أزمة النظام العربي الإقليمي، وتعطيل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الدجاني، 2002).

ولكننا في هذا السياق يجب علينا؛ أن نأخذ بعين الاعتبار نقطتين أساسيتين، **الأولى**: تتمثل بالواقع العربي المعاصر، وما آل اليه حال الأمة العربية، التي تشمل الأمة جمعاء في وطنها العربي الكبير بمستوييها الشعبي والرسمي، وبدولها وتنظيماتها، **والثانية**: تمثل بواقع البيئة العالمية والإقليمية الراهنة، التي انعدمت فيها موازين العدالة، والكيل بمكيالين في التعامل مع الدول الضعيفة.

صحيح أن الغزوة الاستعمارية الصهيونية استهدفت الأمة والوطن؛ وأنه على الرغم من تجزئة وطنها وتعدد دولها؛ فإن هناك جهداً عربياً مشتركاً (الدجاني ، 2002) وان كان متواضعاً ضمن "نظام عربي"، تجسده جامعة الدول العربية ومنظماتها(ملحم، 1999).

## 8.5 العمل العربي المشترك:

إذا كان النظام العربي هو: التعبير العملي للشعور القومي في التكامل والوحدة؛ فإن العمل المشترك هو: الأداة للوصول إلى هذا التكامل والوحدة، وبناء النظام العربي وتعزيزه باستمرار (شومان، 1998)، فالعمل المشترك هو: في الأصل تلاقي مجموعة من الإرادات لتحقيق أهداف واحدة، تعود بالنفع على الجميع.

والعمل المشترك هو: بداية الطريق نحو التكامل والوحدة، ويوجد في الأدبيات الاقتصادية تدرج في العمل المشترك المؤدي إلى الوحدة، بدءاً من اتحاد جمركي، فمنطقة تجارة حرة، فاتحاد اقتصادي وسوق مشتركة لتبادل السلع والخدمات، ثمَّ الاندماج الاقتصادي، فالتكامل، فالوحدة. (شومان، 1998).

ولكن ثمة تغير في واقع الدول العربية، وفي الواقع الدولي كما ذكرنا آنفاً، جعلت العمل العربي المشترك يأخذ شكلاً جديداً، ويكون تجمعات إقليمية عربية تجمعها مصالح وقضايا مشتركة، تفصلها عن مجموعات أخرى مختلفة في توجهاتها وأهدافها، وهذا يفسر لنا تعثر العمل العربي المشترك، وعدم توصله إلى تحقيق أغراضه؛ لأنه نشأ في ظل جامعة الدول العربية، التي تقوم على مفهوم التعاون الطوعي.

إن التطور المهم الذي حصل في المشروع الحضاري العربي في الماضي، قد حصل عندما اقتربت القومية العربية من الواقع، أو عندما دخلت مرحلة وضع أسس بناء المجتمع الذي تتجسد فيه، والمقصود بالأسس: الشروط السياسية والاجتماعية لتقديم بديل للواقع الذي يُراد تغييره، وحدث ذلك عندما تحول الشعور إلى حركة، وهنا لابد من التعرف على الضرورة التي دفعت حركة النهضة إلى إحداث هذا التطور، فإلى جانب صفة الحيوية الذاتية هناك الضرورة النابعة من صفات الظرف التاريخي والاجتماعي، فحركة النهضة اعتبرت القومية العربية، البديل المقابل للواقع الموجود في يوم ما، ففي حين؛ أنها في مرحلتها الأولى لم تتعدّ حدود الأفكار، أصبح من الضروري الآن؛ أن تتخذ مضموناً جديداً (حمادي ، 1998).

ومن جهة أخرى؛ فإن للصراع العربي الإسرائيلي مكانة متميزة، في بنية مشروع النهضة العربية ، وقد تجلت آثاره في مسار المشروع طيلة القرن الماضي والحالي، والنتيجة التي نتوصل إليها هي: ضرورة؛ أن يولي العرب وهم: يعملون لمشروع نهضتهم في القرن العشرين، أمر هذا الصراع عناية خاصة وان يحشدوا طاقاتهم ويوظفونها لتغير الواقع الحالي، ولوقف التمادي الصهيوني في فلسطين؛ لأن هذا شرط ضروري لاستكمال تحقيق مشروع النهضة العربية (الدجاني ،2002).

وحين النظر في واقع الصراع العربي الإسرائيلي في أواخر صيف عام 2001، نجد أن هذا الصراع كان يمر بفترة دقيقة، حتى قبل وقوع أحداث 11 أيلول (سبتمبر) 2001، ذلك الذي شهد تطورات سيكون لها أثرها القوي على مجراه لسنوات قادمة (مسعد، 2003).

وبالإمكان الإشارة إلى مجموعة أحداث وقعت منذ ربيع عام 2000، انتقلت بالصراع إلى مرحلة جديدة، في سلسلة مراحله المتتابعة منذ بدأ قبل أكثر من قرن، **فعلى صعيد الطرف العربي** فيه؛ كان يوم انتصار المقاومة في لبنان وانسحاب الجيش الإسرائيلي من جنوبه في 23 آيار (مايو) 2000، وكانت لحظة الصمود في مفاوضات "كامب ديفيد" يوم 25 تموز (يوليه) 2000، ثمَّ كان بدء انتفاضة الاقصى، والذود عن المقدسات يوم 28 أيلول (سبتمبر) 2000، وكان انعقاد قمة عربية بكامل أعضائها يومي 21 و22 تشرين أول (أكتوبر) 2000 "بالقاهرة"، إشارة إلى اكتمال استعادة النظام العربي وجوده (الدجاني، 2002). وإن كان ذلك ليس بمستوى انتصار المقاومة في لبنان، فبرأيي أن النظام العربي ما يزال يحتاج إلى المزيد من الجهد والوقت لكي نستطيع أن نصفه بصفة الاستعداد.

**وعلى صعيد الطرف الإسرائيلي**، الذي يضم تحالف قوى الهيمنة الدولية بقيادة **الولايات المتحدة الأمريكية**، ومعها بريطانيا والحركة الصهيونية وكيانها الإسرائيلي، كان هناك التحرك المكثف لاغتصاب القدس، ومحاولة الاستيلاء على الحرم الشريف لإقامة "الهيكل"، وتصفية قضية فلسطين، من خلال إملاء اتفاق بشأن القضايا الأربع، فيما يسمى بمفاوضات الوضع النهائي في عملية تسوية "مدريد" و"أوسلو" بين يومي 11 و25 تموز (يوليه) 2000، ثمَّ كانت محاولات الرئيس "كلينتون" قبل انتهاء عهده، للتوصل إلى ذلك الاتفاق، وكان فوز "جورج دبليو بوش" الجمهوري رئيساً للولايات المتحدة في مواجهة "آل غور" الديمقراطي بعد أزمة قضائية، وتوليه الرئاسة في 20 كانون ثانٍ (يناير) 2001، ثمَّ كان نجاح "آرييل شارون" برئاسة الحكومة الإسرائيلية في شباط (فبراير) 2001 (مسعد، 2003).

إن كل تلك الأحداث تمكن المتابع لمسار الصراع العربي الإسرائيلي؛ أن يلاحظ أن هذه الأحداث وأحداثاً أخرى تتصل بها، سجلت في الخط البياني للصراع نقطة تحول مفصلية، لدرجة أنها زادت من تعقيد الأمور في منطقة الشرق الأوسط ، والتوقف شبه التام في مسيرة السلام، ثم جاءت أحداث الحادي عشر من أيلول سبتمبر من نفس العام ، لتلقي بظلالها على العالم بأكمله(ابراهيم، 2002)، ولتكون بداية لعهد جديد على مستوى العلاقات الدولية ، كما سنتعرض لاحقاً.

مما سبق دراسته في هذا الفصل نستنتج ما يلي:

أنه من "مدريد" إلى "واشنطن" إلى "أوسلو"، فقد نجحت إسرائيل في استخلاص "منح تفاوضية"، من العرب ما كانت لتحلم بها سابقاً؛ ورغم أن بعض الدول العربية التي غرقت في مغريات

السلام؛ قد حاولت أن توهم الغير بالمقاومة؛ ولكن محاولاتها لم تعد منطقية ولا عقلانية، لتناقضها مع واقع السلوك العربي، والحال الذي وصلت إليه المنطقة، فلا غرابة؛ أن تعرض مصر مشروع إقامة سوق شرق أوسطية، تربط المشرق العربي بمغربه، دون ضرورة انضمام إسرائيل إليه، أو قبولها فيه (ملحم، 1999).

والغرض هنا؛ مفضل فهو: عربي الصبغة؛ إلاَّ أنه مبطن الأهداف، وهكذا؛ فإن من يتأمل الوضع الذي وصلت إليه عملية السلام العربية – الإسرائيلية؛ لا بد وأن يكتشف آمالاً وخيبة، ورجاءً ويأساً، إلى الدرجة التي انكشفت فيها أوراق مختلف الأطراف، فلم تعد تجدي مكابرة؛ إذ أن الكثير قد اندفع ليراهن على مستقبل من الأوهام (العقاد، 2000).

فلا غرابة؛ أن تندلع حملة التبشير "الإسرائيلية – الغربية"، بجسورٍ عربية لفتح الأبواب الموصدة في المشرق كما في المغرب؛ رغم أن عدداً من هذه الأبواب لم يكن موصداً؛ بل أن بعضها قد ظل مفتوحاً بواسطة القنوات السرية، التي طالما أمدت إسرائيل بالأمل، حتى في الوقت الذي افتقد فيه العرب كل بصيص للأمل (بلقزيز، 1999)، فالكبوة العربية لم تكن مؤسسة في السابق؛ وقد يقال بأن أزمتها قد مثلتها المكابرة؛ غيرَ أن الكبوة الحاضرة قد أعجزت في شرحها، خاصة وأنها تسعى بشطب الماضي، وتجاوز الحاضر من أجل الوصول مباشرة إلى المستقبل؛ أي: أنها تسعى لحرق المحطات والمراحل، بحجة تعويض ما فات (مسعد، 2003).

إن نواة النصر العربي الذي لم يتحقق فوق أرض المعركة، لا يمكن البحث عنه، إلاَّ في الإطار العربي البحت؛ وإلاَّ فإن سلسلة الهزائم التي أوصلتنا إلى مثل هذه المنطقة من اليأس، ستتوالى حتى في أوقات السلم.

وضمن أبسط قواعد العدالة في توجهاتنا، التمعن ولو قليلاً فيما يعرض علينا، وإلاَّ وقعنا مجدداً في شرك التبعية التي أغلقت علينا كل فرص النجاح، في توجهاتنا القومية منذ فجر الاستقلال حتى تاريخ الطرح لعملية السلام، وإلاَّ فمن الغباء البحث عن الأفضل في نفق مظلم لدينا كل الاستطاعة لإنارته، فقدراتنا ليست بالاعتماد على الغير، خاصة فيما لو كان هذا الغير عدو الأمس، أو أصدقاء بلا قيد أو شرط (ملحم، 1999).

إن الحركة الصهيونية العنصرية مستمرة في عدائها الحاقد، لمشروع النهضة العربية التي يواجهها مشروعها الصهيوني، وهي في هذه المرحلة من الصراع العربي الصهيوني لا تزال مصممة على المضي في مشروعها، وتهجير اليهود من أوطانهم، وإحلالهم محل الشعب الفلسطيني، على الرغم مما أصاب المشروع من ضعف، بفعل اتصال مقاومة الأمة له، في محاولة منها للهرب إلى الأمام (الدجاني، 2002).

وهي من أجل ذلك؛ ضاعفت من اعتمادها على قوى الهيمنة الغربية، ووظّفت نفسها والكيان الإسرائيلي في مخططات الولايات المتحدة وبريطانيا، التي جعلت من إسرائيل القاعدة الاستعمارية الاستيطانية، أكبر قاعدة عسكرية لها في العالم؛ كما نستنتج أن هذا الكيان الإسرائيلي في هذه المرحلة من شعور قوي، بافتقاده الأمن بفعل المقاومة الفلسطينية، وقد أصابه اهتزاز، كشف بشكلٍ أوضح عما يعانيه في داخله من تناقضات (الدجاني، 2002).

# الفصل السادس

# مستقبل العلاقة بين دول الطــوق العربيــة وقــضية الــصراع الفلسطيني الإسرائيلي في ظل الهيمنة الأمريكية

**1.6** أحداث 11 أيلول (سبتمبر) 2001 وتداعياتها على دول الطوق العربية.

**2.6** السياسة الأمريكية تجاه دول الطوق بعد ١١ أيلول (سبتمبر).

**3.6** ردود أفعال دول الطوق على أحداث 11 أيلول (سبتمبر).

**4.6** أحداث أيلول (سبتمبر) والسياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين ومواقف دول الطوق منها.

**5.6** مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي.

## الفصل السادس

# 6 مستقبل العلاقة بين دول الطوق العربية وقضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في ظل الهيمنة الأمريكية.

## 1.6 أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر2001 وتداعياتها على دول الطوق العربية.

ركّزت إدارة الرئيس الأمريكي "جورج بوش" (الابن) جهدها في مرحلة ما قبل "أيلول (سبتمبر) 2001"، على قضية وقف الانتفاضة الفلسطينية، التي كانت قد شارفت على إتمام عامها الأول قبل تفجيرات "واشنطن" و"نيويورك"، منذ اندلاعها في 28 أيلول (سبتمبر)2000، بعد زيارة "آرييل شارون" إلى المسجد الأقصى (مسعد ، 2003).

وكان هذا الهدف الذي أُشير إليه مراراً بعبارة "وقف العنف" يعتمد الخلط بين احتلال أراضي الغير بالقوة، كسياسة يدينها القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ومقاومة هذا الاحتلال كحق من الحقوق المشروعة التي يكفلانها، مع تجاهل الاختلال الفاضح في ميزان القوة بين الطرفين، وجاءت خطة "جورج تينت" مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA)، والتي لا تعدو كونها مجموعة من الإجراءات الأمنية، المطلوب اتخاذها من قبل الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، كشرط من شروط بناء الثقة بينهما، مع تمييز أيضاً في تحميل المسؤولية (مسعد ، 2003).

إن حقيقة الموقف الأمريكي من قضية الصراع العربي الإسرائيلي، تتمثّل بالتأييد المطلق لإسرائيل، على حساب جيرانها العرب، فقد استطاع "جيمس بيكر" وزير الخارجية الأمريكي، في ظل إدارة "بوش"، الاستفادة من نتائج حرب الخليج، من حيث الضعف العربي،

إلى جانب ضعف الاتحاد السوفيتي، وعمل على جمع أطراف الصراع في "مدريد" في أيلول (سبتمبر) 1991، وكان الإنجاز الأكبر له آنذاك، هو قبول سوريا لدور أمريكي في التسوية (سعودي، 2003).

واتبعت الولايات المتحدة سياسة منحازة لإسرائيل فيما يتعلق بموضوع الحد من التسلح في المنطقة؛ إذ تمثّل المفهوم الأمريكي للحد من التسلح، في إلزام الدول العربية وحدها من دون محاولة الضغط على إسرائيل، للتوقيع على معاهدة حظر الانتشار النووي، أو الرقابة على أسلحتها (سعودي، 2003).

كان لأحداث أيلول (سبتمبر) انعكاساتها السلبية على القضية الفلسطينية، باعتبارها قضية العرب المركزية، حيث استغلت الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة بزعامة "شارون" تلك الأحداث، مصورة أعمالها العدوانية ضد الفلسطينيين؛ على أنها تندرج في إطار حملة مكافحة "الإرهاب"، التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية ( إبراهيم، 2002).

وقد أظهرت ردود الأفعال العربية تجاه الحرب الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، ومواقف الولايات المتحدة الأمريكية منها، فجوة كبيرة بين الموقفين: الرسمي والشعبي، حيث عكست ردود أفعال الحكومات العربية حالة كبيرة من العجز والتردد، وعدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من التنسيق العربي، للتعامل مع التحدي الكبير الذي رفعه "شارون" في وجه العرب، حيث تمحورت بصفة عامة حول بيانات الشجب والإدانة.

وقد تبين أن هناك اختلافاً في الرؤى والسياسات بين الجانبين العربي والأمريكي، بشأن طريقة تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، ففي الوقت الذي أكد فيه العرب التزامهم بالسلام كخيار استراتيجي، وطرحوا مبادرة عربية للسلام في قمة بيروت (27 – 28 آذار مارس 2002)؛ فإن الإدارة الأمريكية على الرغم من تأييدها لهذه المبادرة؛ فإنها لم تقم بأي شيء يصب في خانة دعمها، كما لم تقم بممارسة أي ضغوط على إسرائيل لحثها على الالتزام بالاتفاقيات، التي أبرمتها مع السلطة الفلسطينية برعاية أمريكية ( إبراهيم، 2002)، بل على العكس، راحت تقدم المسوغات والمبررات للحرب الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، وتروج لأطروحات "شارون" عن مؤتمر إقليمي للسلام برعاية أمريكية.

خلاصة القول؛ فإن حالة الدول العربية في أعقاب أحداث 11 أيلول/سبتمبر2001، تتجسد في الأزمة البنائية التي يعانيها النظام العربي، سواء على الصعيد الداخلي بالنسبة إلى الغالبية العظمى من الدول العربية، أو على صعيد العلاقات العربية – العربية، ومن هنا فقد لاحظنا غياب العمل العربي الجماعي مع الأحداث وتداعياتها، كما تباينت الأولويات من دولة إلى أخرى، مما فتح المجال لإسرائيل، لتوظيف الأحداث لمواصلة عدوانها على الفلسطينيين، كما أعطى المجال للولايات المتحدة الأمريكية، لتجعل الحرب ضد الإرهاب حسبما تتصوره، المعيار الرئيس لتحديد سياساتها ومواقفها تجاه القضايا العربية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية ( إبراهيم، 2002).

إن الإدارة الأمريكية شجعت استمرار العنف، بعدم اتخاذ أية خطوات لإنهاء الاقتتال الإسرائيلي الفلسطيني (حسب تعبيرهم)، حيث تقول "كاثلين كريستيسن" في دراسة نُشرت في المستقبل العربي في شباط /فبراير 2002، العدد 276:

"ولأن الولايات المتحدة الأمريكية تقدم مساعدات ضخمة إلى إسرائيل؛ فإنها داعم متحيز وليست وسيطاً مفيداً، وحين تواصل الولايات المتحدة تزويد أحد طرفي الصراع بالأسلحة، وبالتالي تمكن إسرائيل من مقاومة تقديم تنازلات، وفي الوقت نفسه ترفض بحث المظالم الفلسطينية، التي تكمن في أصل الانتفاضة؛ فإنها بذلك تدعم القتال والعنف، وكما أنك لا تستطيع كوسيط انتظار توصل الطرفين إلى اتفاقية، يتم التفاوض عليها اعتماداً على نفسيهما، في حين يكون الجانبان غير متوازنين؛ فإنك لا تستطيع انتظار وقفهما إطلاق النار، عندما تكون أنت من يسلح الطرف الأقوى؛ إنه لذروة السخرية إدعاء العجز عن فعل شيء في هذا الوضع" (كريستيسن،ك،2002، ص 66).

## 2.6 السياسة الأمريكية تجاه دول الطوق العربية بعد 11 أيلول (سبتمبر):

لقد كان لأحداث 11 أيلول (سبتمبر)، الأثر الكبير في تحول السياسة الأمريكية تجاه دول العالم بشكلٍ عام، وتجاه المنطقة العربية بشكلٍ خاص، ولقد ظهر ذلك التعبير الخطير في السياسة الأمريكية، عندما أعلن الرئيس "بوش" بكل وضوح في خطابه أمام الكونغرس في 20 أيلول (سبتمبر) 2001؛ بأن من لم يكن معنا فهو ضدنا (مسعد، 2003).

وكتبت نيفين مسعد في هذا السياق؛ أن الولايات المتحدة الأمريكية ميزت بين الدول العربية، من منظور مواقفها من الإرهاب: معه أو ضده، وبالتالي حكمت سياستها الخارجية حيالها أولويات مختلفة، وقسمت الباحثة الدول العربية إلى ثلاث مجموعات، حسب رؤيتها

وتحليلها للسياسة الخارجية الأمريكية تجاهها، وهذه المجموعات هي: الدول الشريرة، والـدول التائبة، والدول الصديقة.

المجموعة الأولى، والتي تضم الدول الشريرة، تتكون من دول تتهمها الولايات المتحـدة بممارسة الإرهاب بنفسها، وإما بدعمه مادياً ولوجستياً وعسكرياً، ومثل هذه الدول عـادة مـا تكون مدرجة على قائمة الدول الراعية للإرهاب، ومن ذلك حسب رأي الكاتبة؛ أن الولايـات المتحدة دأبت على نقد كلٍّ من الصومال وسوريا ولبنان بعد 11 سبتمبر (أيلول) بإدعـاء أنهـا توفر ملاذاً آمناً لجماعات إرهابية، لكن سوريا وحدها هي: التي أُدرجت على لائحة الإرهاب، وعلى صعيد آخر؛ فإن كلاً من ليبيا والسودان هي: من دول القائمة السوداء (مـع كـل مـن العراق وسوريا وكوريا الشمالية وإيران وكوبا).

تحدثت الكاتبة عن جميع الدول التي صُنّفت بالدول الشريرة، ولكننا سنلقي الضوء علـى تحليلها للموقف الأمريكي لكل من سوريا ولبنان؛ باعتبارهما من دول الطوق محل بحثنا، فقـد وضّحت الكاتبة اختلاف الموقف الأمريكي في أسانيده تجاه سوريا ولبنان عـن بـاقي الـدول الشريرة؛ وذلك أن الاتهامات الأمريكية لكلتا الدولتين انصبت علـى جـوهر موقفهمـا مـن الصراع العربي – الإسرائيلي وتطوراته، فمن جهة تستـضيف سـوريا بعـض المنظمـات الفلسطينية المصنفة؛ على أنها إرهابية، ومن جهة أخرى قام حزب الله بـدور أساسـي فـي تحرير جنوب لبنان، وتهديد أمن شمال إسرائيل، وعلى الرغم من اسـتعداد سـوريا ولبنـان، لمساندة الجهود الدولية في مكافحة الإرهاب؛ فإن الولايات المتحدة اعتبرت ذلك غيـر كـاف؛ على أساس أنه لا يمكن لدولة مثل سوريا؛ أن تشجب نوعاً من الإرهاب (أي: إرهاب القاعـدة وطالبان)، وتدعم آخر (أي: حركات التحرر الوطني في فلسطين ولبنان)، علـى حـد تعبيـر "كولن باول".

أما التصنيف الثاني وهي الدول التائبة، وهي دول كانت الولايات المتحدة قد أخـضعتها لعقوبات دولية، أو هددتها بعمل عسكري قبل 11 أيلول (سبتمبر)، بسبب اتهامهـا بممارسـة الإرهاب أو التساهل معه، ثمَّ عادت وغيرت سياستها حيالها، بسبب تعاونها في مكافحـة هـذا الإرهاب نفسه، ومثل هذا التطور نقل الدول التائبة من موقع الهـدف إلـى منزلـة الـشريك، وتتمثل هذه الدول باليمن والسودان وليبيا.

والتصنيف الأخير وهي الدول الصديقة، وهي الدول التي كان يتوقع أن يعتمد عليها بشكل أساسي في دعم الجهود الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب، وهذه الدول هي مصر والسعودية حسب رأي الكاتب، ولكن يمكن إضافة الأردن لهذه الدول، نظراً لتعاونها غير المحدود في مساندة الحرب على الإرهاب التي قادتها الولايات المتحدة.

ومن المفارقات التي كشفت عنها أحداث أيلول (سبتمبر)؛ أن الدولتين الصديقتين المهمتين للولايات المتحدة في المنطقة، على المستويين: العربي والإسلامي (مصر والسعودية)، كانا هما البلدان الأم للعناصر المدبرة للهجمات وبعض أبرز منفذيها، حسب الرؤية الأمريكية، فزعيم تنظيم القاعدة هو السعودي أسامة بن لادن، وساعده الأيمن هو المصري أيمن الظواهري.

ووضحت الباحثة ما جاء على لسان "مارتن أنديك"، السياسي الأمريكي "اليهودي" المخضرم، الذي تقلب في مناصب رسمية عديدة، وخرج من آخرها متهماً بالتجسس على الولايات المتحدة لصالح إسرائيل، كيف تمت الصفقة بين الولايات المتحدة وأصدقائها في هذا الخصوص، حيث يقول "أنديك"؛ إن الولايات المتحدة تركت الدول العربية الصديقة، تتعامل مع مشكلاتها الداخلية بالشكل الذي يروقها، وحصلت في المقابل على تسهيلات عسكرية وأسعار مستقرة للنفط، وتمويل صفقات السلاح والمساعدة في احتواء الدول "المارقة"، ويضيف "أنديك"؛ أنه بعد 11 سبتمبر (أيلول)؛ آن الأوان لإبرام صفقة جديدة بين الولايات المتحدة وكل من مصر والسعودية، تحترم بمقتضاها إدارة "بوش" (الابن) دعمها المشروط لجهود مكافحة الإرهاب، بعد مشاركة إسرائيل في الحرب، وتأجيل ضرب العراق، ووقف العنف، وتلتزم فيها الدول الصديقة بالمقابل بإصلاح العنف، وتلتزم فيها الدول الصديقة بالمقابل، بإصلاح نظاميهما السياسي والاقتصادي، والانفتاح على المعارضة المعتدلة (مسعد، 2003).

نستنتج مما سبق أن أبرز حقائق الواقع القائم في الصراع العربي – الإسرائيلي، يتمثل في استمرار أمريكا في اعتماد إستراتيجية عدائية تجاه الأمة العربية، لكي تتمكن من متابعة السيطرة على ثروات المنطقة النفطية خاصة منها، والتحكم في موقعها الإستراتيجي وتوظيفه لصالحها، وقد اعتمد الكيان الإسرائيلي ركيزة أساسية في هذه الإستراتيجية، والتي ورثتها عن بريطانيا وقامت بتطويرها (الدجاني، 1999).

كما أن الولايات المتحدة استمرت بالتحكم بمجلس الأمن وقراراته وتساندها بريطانيا في ذلك، وتوظيفه لصالحها سلباً وإيجاباً، وتسخيره لخدمة الكيان الإسرائيلي، ولضرب مشروع النهضة العربية ، وفرض الحصار والعقوبات على الدول العربية، التي تقف موقف المعاداة لسياستها في المنطقة، حسب المعيار الذي ذكرناه سابقاً، "من لم يكن معنا فهو علينا" (الدجاني، 1999).

إن ما حصل في الولايات المتحدة بعد عاصفة النار على أرضها، جعلت تيار اليمين يمسك مقاليد المؤسسة الحاكمة، والاستفادة إلى أبعد الحدود مما حصل في أيلول (سبتمبر) 2001، وأخرج من الأدراج كل ما في مخابئه من خطط لإنفاذ مطلب الهيمنة الكونية الشاملة، وبشعار قلَّ نظيره في تاريخ العالم الحديث، أراد هذا اليمين؛ أن ينشر سلاحه في زوايا المعمورة الأربع؛ ليقينه أن المهم والأضمن من مقدراته هو: القوة العسكرية، ولم تكن سلوكيات اليمين منبعثة فقط من استفادته من فرصة الرد على الضربة الموجعة التي تلقاها، بل أيضاً من خشيته غير المحدودة من احتمال تكرار تعرضه لمثيلها وأكثر، وبالتالي؛ فهي: إما أن تبطش الآن ومرة واحدة وبالجميع؛ وإما أن تصبح كالأسد الجريح الذي يجد نفسه في قفص عرضة للفرجة (الطويل، 2002).

## 3.6 ردود أفعال دول الطوق العربية على أحداث 11 أيلول (سبتمبر):

سارع الحكام وكبار المسؤولين العرب، إلى تقديم العزاء للإدارة الأمريكية والشعب الأمريكي في أعقاب أحداث 11 أيلول (سبتمبر) 2001، وتكاد تكون مواقف جميع الدول العربية متطابقة (إبراهيم، 2002)، وهذا أمر نادر الحدوث، وقد أكدت معظم التصريحات والبيانات الرسمية الصادرة عن العواصم العربية عدة أمور، تمثلت في شجب الهجمات باعتبارها عملاً إرهابياً إجرامياً، أودى بحياة الآلاف من المدنيين الأبرياء، كما أكدت الدول العربية، في ردود أفعالها الأولية على الأحداث تضامنها مع الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب، ولم يشذ عن هذا التوجه العام لرد الفعل العربي الرسمي على الهجمات، سوى العراق (إبراهيم، 2002).

وإن كانت بعض الدول مثل مصر وسوريا والإمارات العربية المتحدة وغيرها، فقد أكدت بشكل مبكر على أهمية الاتفاق على تعريف لمفهوم الإرهاب، إضافة إلى ذلك رفض

الخلط بين الإرهاب والمقاومة المشروعة للاحتلال من ناحية، ورفض محاولات ربط الإرهاب بالعرب والمسلمين أو ربطه بالدين الإسلامي من ناحيةٍ أخرى، ولقد كان حال الدول العربية والإسلامية أيضاً على قدر كبير من التعدد والتنوع والاختلاف في الرؤى والمواقف، بما يكفي لعرقلة أي إمكانية اتخاذ مواقف موحدة على الصعيد العربي، أو حتى الإسلامي، كما لوحظ في مؤتمر القمة العربية والإسلامية التي عقدت بعد 28 أيلول (سبتمبر) 2000، وإذا كان هذا أضعف الوجود العربي الموحد أو المتناسق فإن له ميزة أخرى وهو أنه مع أوضاع كل من الدول والحكومات، وتنوع أحجام الضغط التي تمارس على كل منها، وتنوع أحجام التردد لدى كل منها، وعلاقة كل منها بشعبها قرباً أو بعداً؛ فإن ذلك يزود الوضع الفلسطيني دوائر للانفراج، وأشكالاً من الدعم والمساندة والسماح بالمشاركة (البشري، 2003).

ولكن يرى البعض عكس هذه النظرية؛ حيث إن بعض الدول العربية أقل اهتماماً بما يجري في الأراضي المحتلة من تطورات لأحداث الانتفاضة الفلسطينية، وبالقضية الفلسطينية؛ خصوصاً بعد أن تبنت الولايات المتحدة الأمريكية منطق ورواية "شارون" وحكومته، بوصفها انتفاضة الشعب الفلسطيني، ونضاله العادل شكلاً من أشكال العنف والإرهاب، وينبغي وقفه ومحاربته، بل وصل الوهم لدى البعض منهم إلى أن المرحلة الثانية في الحملة الدولية على الإرهاب، بعد الانتصار السريع والسهل على قوات طالبان والقاعدة في أفغانستان سيكون موجهاً نحو الشرق الأوسط (مجدلاني، 2002)، وتحديداً على الفلسطينيين لإخماد انتفاضتهم الإرهابية – حسب زعمهم، واستئصال جذور الإرهاب فيها، قبل العراق والصومال والسودان واليمن؛ خاصة بعد أن تسابقت بعض تلك الأنظمة لنيل شهادات "حسن السلوك"، بالقيام بمبادرات عسكرية لدك حصون "الإرهابيين"، المتواجدة على أراضيها بالمدفعية والطائرات (مجدلاني، 2002).

وافترض البعض الآخر من الأنظمة العربية أن الحفاظ على مسافة بينه وبين الفلسطينيين، والابتعاد عن دعم مواقفهم أو حتى التضامن مع مطالبهم، بالتحرك السياسي والدبلوماسي مع الولايات المتحدة والضغط عليها، لدفعها لممارسة دورها الوسيط والحكم النزيه في العملية السياسية التي تقودها، وعدم الانحياز المطلق والأعمى لجانب إسرائيل، وتقديم الغطاء السياسي والدبلوماسي لها (مجدلاني، 2002).

ومن المعلوم أن إستراتيجية إدارة "بوش" لفرض الهيمنة على "الشرق الأوسط الكبير" يجري تعليقها بشعار محاربة "الإرهاب والبنية الإرهابية"، وهذه نقطة أخرى من نقاط الالتقاء

بين المشروع الأمريكي والمبادرات الأوروبية؛ ولو أنه ليس هناك بالضرورة تطابق في فهم ماهية الإرهاب وخطره لدى الطرفين؛ ومعلوم أن موضوعات الإرهاب الدولي قفزت بعد تفجيرات 11 سبتمبر (أيلول) 2001، في الولايات المتحدة الأمريكية لتحتل المكانة الأولى في وسائل الإعلام، بل وفي السياسة الدولية (الأشهب، والحسيني، 2005).

أدركت الدول العربية الأخطار التي تتربصها من ردة الفعل الأمريكية الشرسة، فما قامت به الولايات المتحدة في أفغانستان؛ وما يمكن أن تقوم به في العراق - على اعتبار أننا نتحدث عن المرحلة التي سبقت الغزو الأمريكي إلى العراق - يمكنها أن تقوم به في سوريا، ولبنان، وإيران، وليبيا، والسودان (البنفلاح، 2003)، بحجة مكافحة الإرهاب، وهو بكل الأحوال سيكون محاولة جادة لإفراغ الحقد والانتقام، الذي تحمله تجاه الدول المارقة، وضد الإسلام؛ وأنه ما عاد ينطلي على العالم تصريحات الرئيس الأمريكي "بوش" وأركان حكومته، تلك التصريحات التي لا تحمل أي مضمون؛ وإنما هي للتغطية على الأهداف الشريرة التي تعمل الإدارة الأمريكية على تحقيقها، من خلال محاربتها ما يسمى بالإرهاب؛ دون أن تضع له الضوابط التي يوافق عليها المجتمع الدولي؛ ودون أن يتفق هذا المجتمع على وسيلة مكافحته، والتي تستلزم البحث عن الأسباب، التي أفرزته وحولت الإنسان المسالم الى وحش كاسر يدمر ما حوله (البنفلاح، 2003).

وفي خضم هذه التطورات بشأن الإرهاب والحرب ضد الإرهاب راحت دول عربية عديدة، وفي مقدمتها مصر وسوريا تطرح مدخلاً مختلفاً بشأن تعريف الإرهاب وسبل مكافحته، وجوهر هذا المدخل هو ألاَّ تحتكر دولة واحدة أو مجموعة من الدول تحديد مفهوم الإرهاب؛ وأن هذا الأمر يتعين أن يقرره المجتمع الدولي من خلال مؤتمر دولي يعقد في إطار الأمم المتحدة، بحيث يتم خلاله التوافق على تحديد للمفهوم، ووضع معايير موحدة له من ناحية، والاتفاق على سياسات وإجراءات لمكافحة الإرهاب، بحيث تلتزم تنفيذها جميع دول العالم من ناحية ثانية، فضلاً عن تأكيد الالتزام؛ بأن تكون مكافحة الإرهاب في إطار الأمم المتحدة وتحت غطاء الشرعية الدولية من ناحية ثالثة، كما حرصت الدول العربية على تأكيد أن أي تعريف للإرهاب يجب أن ينطوي على التمييز بشكل واضح بين الإرهاب، وهو فعل مدان من ناحية، والمقاومة المشروعة للاحتلال من ناحية أخرى؛ باعتبار أن الأخير حق مشروع تقره القوانين الدولية وميثاق الأمم المتحدة، كما أكدت دول عربية عديدة أن التصدي لإرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل، والتسوية العادلة للقضية الفلسطينية، يشكلان عنصرين جوهريين على صعيد مكافحة الإرهاب الدولي (إبراهيم، 2002).

ولكن على الرغم من ذلك فإن الدول العربية وأنظمتها الرسمية الحريصة على رسم صورة مناسبة ومقبولة متوافقة، مع الرؤية الأمريكية وفي ما يخص الحرب على "الإرهاب"، راحت كل دولة من هذه الدول تتخذ الإجراءات الأمنية المشددة في التعامل مع الجماعات الإسلامية؛ حتى وإن كانت تلك الجماعات غير مسلحة، ففي مصر كثفت قوى الأمن المصرية من حملة اعتقالاتها في صفوف جماعة الإخوان المسلمين، وحظرت أنشطة جماعات أخرى؛ خصوصاً وأن الإدارة الأمريكية راحت تؤكد منذ البداية؛ على أن دولاً عربية وإسلامية وأحزاب وتنظيمات في دول عربية وإسلامية، هي على قائمة المستهدفين الأساسية بالحرب ضد الإرهاب (إبراهيم، 2002).

وعلى الرغم من أن قادة العديد من الأحزاب والحركات الإسلامية في الوطن العربي، والتي يحظى بعضها بالمشروعية القانونية في بلدانهم، قد أصدروا بيانات أكدوا من خلالها إدانتهم الاعتداءات التي استهدفت برجي التجارة في "نيويورك"، وعبروا عن رفض الإسلام لمثل هذه الأعمال التي تستهدف الأبرياء والتي تتعارض مع تعاليمه، ومن بين هذه الحركات والتنظيمات الإسلامية، نذكر على سبيل المثال لا الحصر جماعة الإخوان المسلمين في كل من مصر والأردن والسودان وسوريا، وحركة النهضة (تونس)، وحركة مجتمع السلم (الجزائر)، والتجمع اليمني للإصلاح (اليمن)، والجماعة الإسلامية (لبنان).

إن الهيمنة الأمريكية يضاف إليه الغضب الذي أصاب الإدارة الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول، جعلها تظن أنها بمجرد وصف دولة من الدول بالشريرة، "وهو وصف أمريكي خاص"؛ فإن هذا يكفي دليلاً ومبرراً لتفعل بهذه الدولة أو تلك ما تشاء، دونما اعتراض من دول العالم أو المنظمات الدولية، التي هي من المفترض أن تكون مرجعاً ترجع إليه الدول المشتركة إذا نشب خلاف بينها (البنفلاج، 2003).

وإذا كان التوجه العام لمعظم الدول العربية، هو عدم الانضمام إلى التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب، مع التأكيد على التضامن والتعاون مع الحملة الأمريكية ضد الإرهاب فإن هناك دولاً عربية معنية كان لها موقف متمايز بهذا الخصوص، ومن هذه الدول نذكر الأردن، وقطر والبحرين والكويت.

والواضح أن الإدارة الأمريكية قد تفهمت الحساسية والمعطيات التي تحيط بمواقف الدول العربية، وبخاصة دول مثل: السعودية ومصر وغيرهما بهذا الخصوص، ومن هنا، كان تركيزها على مشاركة هذه الدول في حملة مكافحة الإرهاب، في مجالات أخرى غير المجال العسكري وبأساليب غير عسكرية.

إن كثيراً من الدول العربية كانت تسعى لتكون حليفاً للولايات المتحدة وتبييض صفحتها معها، بعدما تعرضت هذه العلاقة في السنين الماضية إلى بعض الفتور، ومن هذه الدول نذكر الأردن الذي أكد مشاركته في التحالف من الناحية العملية، وذلك بإرسال قوات عسكرية أردنية إلى أفغانستان، للقيام بأعمال "غير قتالية"، إلى جانب قوات الدول المشاركة في الحرب هناك (إبراهيم، 2002).

إن العلاقة التي تربط الأردن بالولايات المتحدة الأمريكية، تمتاز ببعض الخصوصية، فقد حرص الملك عبد الله الثاني على تثبيت حكمه من خلال ترسيخ دعائم هذه العلاقة، وبخاصة في ظل الدعم السياسي، الذي قدمته له "واشنطن" فور توليه السلطة بعد وفاة والده، والذي حجم كثيراً من التجاذبات والهواجس التي أحاطت به في ذلك الوقت (إبراهيم، 2002)، فضلاً عن الدعم الاقتصادي السنوي، الذي تتلقاه المملكة من الولايات المتحدة، والمرتبط في جانب مهم منه، بنظرتها لدور الأردن في المنطقة، وطبيعة علاقته مع إسرائيل (الخصاونة، 2008).

وحسب رأيي ، كانت تلك فرصة بالنسبة للأردن، من أجل طي صفحة الماضي، من جراء موقفه من غزو الكويت عام 1991م، ولذلك ليس من قبيل المصادفة أن يكون الملك عبد الله الثاني هو أول زعيم عربي يزور الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول (سبتمبر).

## 4.6 أحداث أيلول (سبتمبر) والسياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين،ومواقف دول الطوق منها:

وبما أن القضية الفلسطينية هي قضية العرب المركزية، وهي تمثل لب الصراع في الشرق الأوسط، فقد كان لأحداث أيلول (سبتمبر) انعاكاساتها السلبية على القضية الفلسطينية،

حيث استغلت الحكومة الإسرائيلية بزعامة "شارون"، تلك الأحداث للتصعيد من حملات التحريض والتشويه ضد العرب والمسلمين؛ كما أنها أوهمت الإدارة الأمريكية التي كانت في حالة ارتباك؛ بأن إسرائيل مثلها مثل أمريكا في الحرب على الإرهاب، وبذلك تكون قد أقنعت الأمريكيين؛ بأن الأعمال التي تقوم بها المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي، ما هي إلاَّ أعمال إرهابية على أيدي جماعات إرهابية (إبراهيم، 2002).

ويبدو أن الإدارة الأمريكية قد تبنت هذا التوجه، بحيث أصبحت سياستها تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي محكومة بمفهومها للإرهاب، وبأسس حملتها ضده وأولوياتها، واستغلت الحكومة الإسرائيلية اليمينية الفرصة، وراحت تُصعّد أعمالها العدوانية ضد الفلسطينيين، كما أعادت احتلال مدن وقرى في الضفة الغربية، ولم يقتصر العدوان الإسرائيلي على من تصفهم إسرائيل بالإرهابيين فحسب، بل أصبحت تستهدف السلطة الفلسطينية نفسها وقيادتها، وانتهى الأمر بحصار الرئيس عرفات نفسه في مقره في "رام الله"، بل وتدمير هذا المقر في أواخر آذار (مارس) 2002، وكان الرد الرسمي العربي على الجرائم الإسرائيلية بحق الفلسطينيين كالعادة الشجب والاستنكار، وكذلك موقف هذه الأنظمة الرسمية من الدعم الأمريكي المطلق، لما تقوم به قوات الاحتلال الإسرائيلية من انتهاكات للمواثيق والمعاهدات الدولية.

لقد عكس رد فعل الحكومات العربية حالة كبيرة من العجز والتردد وعدم القدرة على تحقيق حد أدنى من التنسيق العربي، للتعامل مع التحدي الإسرائيلي المتغطرس، لقد اقتصرت الردود بصفة عامة على إصدار بيانات الشجب والنذير والاستنكار، كما أسلفنا الإشارة، ومواصلة الاتصالات مع الأطراف الدولية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، مستجديةً إياها بالتحرك لوقف العدوان الإسرائيلي (محمد، 2002).

وربما كان الضغط الذي واجهته مصر والأردن، أكبر من الضغوط التي مورست على غيرهما من البلدان العربية، بسبب تلك المعاهدات التي أبرمتها مع إسرائيل، فقد ذهبت الحكومة المصرية إلى قطع جميع الاتصالات مع إسرائيل ما عدا الاتصالات الدبلوماسية التي تخدم القضية الفلسطينية، واستغلت الإدارة الأمريكية ضعف هذه الحكومات العربية، من أجل دفعها للمشاركة بما تسميه حملة مكافحة الإرهاب (أبو خزام، 2005).

وعلى الجانب الإسرائيلي سعت إسرائيل بكل جد للوصول إلى قضية مشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب ضد الإرهاب الدولي؛ وأن تحقق جزاً من هذا المسعى؛

غير أنه لم يكن كافياً بنظر حكومة "شارون"، حيث أعلن "كولن باول" بوضوح أن "إسرائيل لن تكون طرفاً في أي: عمل عسكري ضد الإرهاب"، وجاءت محاولة تصوير ياسر عرفات كشيطان بنتائج غير مرضية "لشارون"؛ ويقال: إن الأخير قال لكولن باول: "لكل بلد بن لادنه، وعرفات هو بن لادننا"، (آفي شلايم، 2005).

وحصل ما هو أسوأ بالنسبة إلى إسرائيل، فبعد أسبوعين من وقوع الهجمات، أصدر "بوش" أقوى بيان له، يوافق فيه على قيام دولة فلسطينية مستقلة؛ وأن تكون القدس الشرقية عاصمة لها، فرد "شارون" على تلك الخطة بثورة غضب مدهشة، عكست خوفه العميق؛ من أن الولايات المتحدة ربما تتخلى عن تحالفها الإستراتيجي مع إسرائيل، لصالح تحالف مريح مع الدول العربية؛ خصوصاً وأنه تمَّ الحديث عن احتمال قبول عضوية بعض أعدائها، مثل: سوريا وإيران في التحالف الدولي ضد الإرهاب، فحذر شارون الرئيس "بوش" من تكرار خطأ "نيفل تشمبرلين" (رئيس الوزراء البريطاني عام 1938)، عندما حاول استرضاء ألمانيا النازية؛ بأنه عرض على هتلر جزءاً من تشيكوسلوفاكيا، وقال "شارون" مخاطباً بوش: "لا تحاول استرضاء العرب على حسابنا؛ إسرائيل لن تكون تشيكوسلوفاكيا، إسرائيل ستحارب الإرهاب"(كين بوث وتيم ديون، 2005،ص233).

عكس رد الفعل الأمريكي شيئاً جديداً، وقال "آري فليشر"، الناطق الرسمي باسم البيت الأبيض: إن "تعليقات رئيس الوزراء الإسرائيلي غير مقبولة"، وأضاف:"ليس لإسرائيل صديق وحليف في العالم أقوى من الولايات المتحدة الأمريكية، والرئيس بوش بشكل خاص صديق حميم لإسرائيل، والولايات المتحدة الأمريكية تعمل منذ شهور للضغط على الأطراف لإنهاء العنف والعودة إلى الحوار السياسي، وستواصل الولايات المتحدة الأمريكية الضغط على كل من إسرائيل والفلسطينيين للتحرك للأمام" (كين بوث وتيم ديون، 2005،ص234).

ومما سبق يمكننا القول إن الدول العربية التي كانت موالية للولايات المتحدة الأمريكية، وفي طليعتها مصر والأردن والسعودية، تنظر إلى تصاعد العنف في فلسطين بغضب وامتعاض؛ بعد أن افتضح زيفها، وساءت سمعتها في نظر شعوبها، لعدم قدرتها على مساعدة الفلسطينيين، أو حتى تخفيف الانحياز الأمريكي الصارخ لإسرائيل (آفي شلايم، 2005).

## 5.6 مستقبل الصراع العربي – الإسرائيلي:

بقي السؤال الأهم ألاَ وهو ماذا عن المستقبل؟ فالماضي هو ما حدث حتى الأمس أو نقطة الحاضر، والمستقبل هو كل الذي سيأتي ابتداءً من هذه النقطة، وبذلك يندمج الحاضر بالمستقبل ويكون بداية له، فما المهمات التي تتوجب علينا لمواجهة التحديات في مسلسل الصراع العربي الإسرائيلي (حمادي، 1998).

إن الحديث عن موضوع الصراع العربي الإسرائيلي، دون الحديث عن مستقبله، أمر شديد الصعوبة والتعقيد، فما بالنا لو تحدثنا عن مستقبل هذا الصراع؟ خاصة وأنه من الواجب أن ننفي ونحن بصدد التعرض إلى ذلك، حملة التوجهات التي تخرج من هنا أو هناك، وتتحدث عن مستقبل الصراع أو دراسات استشراقية أو بحوث مستقبلية، ولكن هي في الحقيقة لا تقع في نطاق الدائرة العلمية أو المجال البحثي الرصين، بل هي أقرب ما تكون إلى خواطر، وهي عند البعض تمنيات (عبد الفتاح، 2004).

هذه هي الحقيقة بالفعل لو أردنا التفكير بمستقبل الصراع العربي الإسرائيلي، وهذه هي مداخل تقديم رؤية إستراتيجية مستقبلية للصراع العربي الإسرائيلي، في ظل توصيف لوضع يتسم بالضعف العربي، والتفرد الأمريكي بتسيير دفة النظام العالمي، وضعف الموقف الأوروبي، وغياب التأثير الآسيوي، والضغوط التي يتعرض لها الفلسطينيون، خصوصاً من أشقائهم العرب، والعراقيل التي توضع أمام تحركات الشارع العربي، والقوى السياسية الفاعلة، وذلك بسبب الانقسام العربي (عبد الفتاح، 2004).

لقد شهِد الصراع العربي – الإسرائيلي، خلال أكثر من نصف قرن ونيف مراحل مختلفة، ونقاط تحولٍ كبيرة، وقد حفل العقدان الماضيان بتطورات على قدر كبير من الأهمية، تركزت على تغيير موضوعات الصراع الأساسية، لا سيما لدى الجانب العربي، مع تغيير واضح في الإستراتيجية الإسرائيلية لإدارة الصراع؛ ويتوقع أن يكون العقد القادم عقداً حاسماً في وجه هذا الصراع، نحو الحل السلمي، أو نحو تأجيج الصراع، حيث تطرح مجموعة من التساؤلات المهمة، حول أثر التغيرات الدولية بعد أحداث 11 أيلول (سبتمبر) 2001، على الصراع العربي الإسرائيلي، وأثر انتفاضة الأقصى وتداعياتها السياسية والاقتصادية على الصراع، وأهم التغيرات الإستراتيجية في الموقف الإسرائيلي تجاه قضايا الصراع، والعوامل والمحددات التي يحتمل؛ أن تؤثر في طبيعة الصراع عربياً وإسرائيلياً ودولياً، في العقد القادم،

والأدوار المحتملة للأطراف الدولية والعربية وعلى رأسها دول الطـوق، وأشـكال الـصراع المتاحة والممكنة خلال العقد القادم (www.mesc.com ، 26.03.2009).

ومع التنويه؛ بأننا نتحدث عن مستقبل الصراع؛ وإن كنا، نعيش فـي المـستقبل؛ فإننـا نتحدث عن المستقبل بشكل عام على الرغم من مرور حوالي ثمانية أعوام علـى أحـداث 11 أيلول (سبتمبر)؛ خصوصاً وأن الولايات المتحدة الأمريكية ما تزال تحتفظ بمركزهـا كـأعظم قوة في العالم، ولا يزال الموقف الأوروبي يتسم بالضعف، وبالطبع؛ فإن حال الدول العربية لا يخفى على أحد، فلم يتغير رغم مرور كل تلك السنين، بل على العكـس؛ فإنـه ازداد سـوءاً، وإسرائيل على الرغم من المجازر التي ارتكبتها في حربها على لبنـان فـي صـيف 2006، وحربها على غزة في الفترة من 27 كانون أول (ديسمبر) 2008، إلى 19 كانون ثانٍ (ينـاير) 2009؛ فإنها ما تزال تتحدث عن السلام ومستقبل عملية السلام، "وحل الدولتين".

إن أحد الأسباب الرئيسة لانكماش النظام العربي هو تقادم مبادئه والعجز المتواصل عن تحديثه؛ خاصة وأنه قد أصبح من واجب كل عملية من هذا القبيل أن تأخـذ بعـين الاعتبـار شرطين أساسيين هما ضرورة الاعتراف بحق الشعوب العربية في المشاركة والتـأثير، علـى مجريات الأمور في العالم، في ذات الوقت الذي يجب فيه عدم إغفـال مـسيرة الـسلام مـع إسرائيل (ملحم، 1999).

إن العالم العربي يخطو ليلج أولى درجات القرن الحادي والعشرين، ومع ذلك؛ فإنه مـا انفك غارقاً في أكثر من مفارقة؛ إذ إن قائمة التحديات قد تبدو لأول وهلة متناقضة مع الحجـم الحقيقي للثروات العربية والإمكانات المتوفرة، أو التي يمكن؛ أن تتوفر باعتبـار أن الـصورة العامة المستقاة من تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة والبنك الدولي والتقريـر الاقتـصادي العربي الموحد تضع الأغلبية العظمى من الدول العربية، إما ضـمن فئـة المجتمعـات ذات التنمية البشرية المتوسطة، وإما ضمن المجتمعات ذات التنمية البشرية المنخفـضة، باسـتثناء ثلاث دول هي: الكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة (ملحم، 1999).

إن الصورة قد تكون مؤلمة ومرة وتشرح غداً أكثر مرارةً، مما يـدفع إلـى المطالبـة بحلول مجدية تتفق والقدرات العربية الهائلة؛ فالتحدي الكبير والخطير الـذي يواجـه الـدول العربية هو الانحياز الأمريكي الخطير مع الإسرائيليين في قـضيتهم المفـصلية، وازدواجيـة المعايير الأمريكية، وجاءت أحداث 11 أيلول، لتضع الدول العربية في قفـص الاتهـام مـن

المنظور الأمريكي؛ لأن غالبية هذه الدول "مسلمة"، وربما وجد أصحاب هذا الرأي ما يؤيد ما ذهبوا إليه في كتابات المستشرق "برنارد لويس"، الذي جعل هدفه منذ سنوات طويلة التنبؤ بصدام حضاري وشيك بين الإسلام من جانب، والمسيحية اليهودية من جانب آخر، والجدير بالذكر؛ أن "برنارد لويس" قد سبق "صموئيل هانتغتون" في طرح "صدام الحضارات" (مطر، 2002).

والعجيب بأن كتّاباً مثل: "برنارد لويس"، و"صموئيل هنجتون"، يتجاهلون في كتاباتهم الأحداث التاريخية القريبة والتي أوصلت العالم إلى ما هو: عليه، فالتقسيمات الجديدة التي ارتأها الحلفاء المنتصرون في الحرب العالمية الثانية عام 1945، وهؤلاء الحلفاء هم: أنفسهم الذين ساعدوا بل فرضوا إنشاء دولة إسرائيل فوق الأرض العربية عام 1948م؛ فلماذا يجب أن نجد في الوقت الحاضر تناقضاً في الموقف الإسرائيلي والموقف الغربي من جهة، والموقف العربي من جهة أخرى؟ (ملحم، 1999).

كانت نشأة الكيان الإسرائيلي مرافقة لنشأة الجامعة العربية؛ بل إن هذا الصرح العربي الذي سبق رؤيته للنور لم يستطع أن يمنع نشأة تلك الدولة الدخيلة، أو اغتصاب الأرض العربية، ومن خلال هذه الحقيقة المرة، تحاول إسرائيل استحضار الماضي لمصلحة العلاقات الجديدة، وفي ظل ورعاية ذات الشعارات.

ونقلاً عن المصادر الإسرائيلية؛ فإن "بيريز" قد اقترح التسمية الجديدة لجامعة الدول العربية بـ "جامعة دول الشرق الأوسط"؛ بعد أن عرض اقتراحه بانضمام إسرائيل إليها على الدكتور عصمت عبد المجيد، الذي ضحك ثم رد على بيريز بشيء من المرارة: بالتأكيد . . . وبلا شك سيأتي اليوم الذي "ستتمكن" فيه إسرائيل بتحقيق تطلعاتها (ملحم، 1999).

ومما لا شك فيه إنه بات واضحاً أن الدول العربية ما تزال متوافقة على تبني ما أسمته إستراتيجية السلام "لأسباب تتعلق بظروفها، وهي لذلك تتحرك في إطار عملية سلام متعثرة، لا تخدم سوى المصالح الأمريكية والإسرائيلية على حساب الفلسطينيين (الدجاني، 2002).

إن أي موقف موحد للعرب لا سبيل أمامه سوى الجامعة العربية، التي أصبحت برأي كافة الشعوب العربية، نموذجاً للفشل والعجز العربيين، فالجامعة العربية صنيعة بريطانية، وبريطانيا هي التي أمدت العرب بالشجاعة اللازمة للخروج بهذا الصرح الهش، لخدمة الغير

قبل خدمة العرب، لقد مضى أكثر من نصف قرن على إنشاء أول "بيت عربي"، الذي بدأ بسبع دول هي: مصر وسوريا ولبنان وشرق الأردن والسعودية واليمن والعراق، كانت من بينها دولتان فقط تتمتعان باستقلال كامل هما: السعودية واليمن، وخلال نصف قرن ارتفعت العضوية إلى 22 دولة مع ما رافق ذلك من تحولات سياسية واجتماعية واقتصادية إقليمية وعالمية معاً، ومع ذلك يظل ميثاق الجامعة وأجهزتها جامدة رافضة لمواكبة هذه التحولات؛ خاصة وأنه على مدى خمسة عقود تعثرت أكثر من عشر محاولات لتعديل الميثاق وتطويره.

وإسرائيل اليوم تقيم علاقات علنية ورسمية مع أربع دول عربية من دول الجامعة، هي: مصر والأردن والمغرب وتونس إضافة إلى السلطة الفلسطينية، وتجري اتصالات صريحة ودائمة مع ما لا يقل عن سبع دول عربية أخرى من دول الجامعة ؛ أي أن أكثر من نصف تركيبة الجامعة العربية قد رحبت بالضيف المنتظر، بحجة عملية السلام والتطبيع والتكيف (ملحم، 1999)، فهل سنشهد في المستقبل القريب مفاجآت لم نكن نتوقعها، وهل الدعوة الى تعديل ميثاق الجامعة سيساعد في تحقيق مثل هذه التوقعات؟ سنترك ذلك للمستقبل.

## الفصل السابع

# النتائج والتوصيات

# الفصل السابع

## 7 النتائج والتوصيات

### 1.7 النتائج:

رأينا من خلال الدراسة؛ أن مواقف معظم الدول العربية ومنها دول الطوق العربية، قد تأثرت بالسياسة الأمريكية في المنطقة العربية، وكانت الضغوط الأمريكية التي ُمورست على تلك الدول قوية، لدرجة الوصول إلى حالة من الإحباط وعدم الرضا على المستويين: الرسمي والشعبي؛ كما أن الخوف والغضب والإحباط هي: العناوين الرئيسة، التي باتت تحكم العلاقات الأمريكية العربية، وهذه الحقيقة لا تعبر عن رأيي الباحث الشخصي فحسب؛ وإنما جاءت نتيجة عدة دراسات، كان آخرها دراسة أصدرها مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية بواشنطن.

لقد بِتنا نسمع اليوم أصواتاً هنا وهناك؛ تحذر من أن الولايات المتحدة تتدخل في العالم العربي بحجة إحداث التغيير، بينما لا تترك خلفها سوى الفوضى؛ إن التصرفات العربية الغاضبة لا تعكس الغضب الشعبي فحسب؛ بل أن النظام الرسمي بات في وضع لا يحسد عليه بسبب السياسات الأمريكية في العالم؛ وأنها ليست سوى رد فعل على تلك السياسات وليس للقيم والمنتوجات الأمريكية، وفي خمس من ست دول استطلع آراء مواطنيها، كانت النتيجة؛ أن الآراء العربية المعادية للولايات المتحدة تشكّلت عبر السنوات الأخيرة، وخصوصاً بعد عام 2003، سيما في البلدان الأكثر تحالفاً مع الولايات المتحدة، مثل: مصر والمغرب والأردن.

وإن أولئك الذين تمَّ استطلاع رأيهم قالوا؛ بأن السياسات الأمريكية كانت هي: أهم بمرتين في تشكيل استجاباتهم من القيم الأمريكية؛ وفضّلوا أن تكون هناك مساعدات أمريكية باتجاه حل الصراع العربي الإسرائيلي، وتحسين الظروف المعيشية في الأراضي المحتلة مثل: التعليم والرعاية الصحية، أكثر من رغبتهم في تدخلها من أجل الإصلاح السياسي.

لقد أعرب البروفيسور "بول سوليفان"، الأستاذ بجامعة الدفاع الوطني الأمريكية؛ عن اعتقاده بأن مشاعر الكراهية للولايات المتحدة في العالم العربي لا تخدم المصالح القومية الأمريكية، ولذلك يجب إزالة السبب الرئيس فيها، وهو: الموقف الأمريكي غير المتوازن من الصراع العربي الإسرائيلي بالتوصل إلى حل عادل ودائم وشامل، يأخذ في الحسبان قضايا المياه والنمو السكاني، وما سيحدث في المستقبل من تطورات مع توفير العدل للشعب الفلسطيني، والأمن للشعب الإسرائيلي.

كما خلصت الدراسة؛ إلى أنه يمكن تقسيم دول الطوق العربية إلى قسمين، وهذا ينطبق على باقي الدول العربية، قسم يضم الدول التي طبّعت علاقاتها بإسرائيل بشكل علني، وتلك التي رفضت فكرة إقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل.

بالنسبة لدول الطوق، فالقسم الأول يضم مصر والأردن، والتي باتت القيادة الرسمية تعيش وضعاً حرجاً أمام شعوبها بسبب السياسات الأمريكية التي ذكرناها، والتعنت الإسرائيلي، ونتساءل إلى متى سيبقى النظام العربي "المعتدل" محافظاً على حالة التوازن والاستقرار في بلدانهم، مقابل الهيمنة الأمريكية على العالم، والتي تستخدمها في التغطية على الممارسات الإسرائيلية المتتالية، والتي تتناقض مع الشرعية الدولية، والمواثيق التي وقعت عليها الولايات المتحدة وإسرائيل نفسها.

كما خرجت الدراسة بأهم أثار عملية السلام في الشرق الأوسط، والتي تزامنت مع حرب الخليج الثانية إبان غزو العراق للكويت، والتواجد الأمريكي غير المسبوق في المنطقة العربية، في مقابل غياب الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى كانت تؤثر في المنطقة في الماضي، وتوصلت الى حقيقة مفادها أن هذا التطور الخطير في مجريات الأمور في الشرق الأوسط أثّر وبشكلٍ مباشر على سياسات الدول العربية بشكلٍ عام، وعلى دول الطوق العربي بشكلٍ خاص، وتمَّ استعراض ذلك التغير في المواقف لكل دولة من دول الطوق، آخذين بعين الاعتبار، تداعيات حرب الخليج الثانية 1991، وتداعيات اتفاق أوسلو 1993، وقضية التطبيع والمقاطعة العربية.

وبهذا الخصوص خلصت الدراسة؛ إلى أن أي موقف عربي ما لم يكن موحداً فلن يكون له أي: تأثير يُذكر، وخصوصاً فيما يتعلق بعلاقات الدول العربية بإسرائيل.

وتطرّقت الدراسة بالتوضيح والتحليل، إلى أثر هذه المتغيرات جمعيها على الفلسطينيين، وعلى قضية اللاجئين، مبينةً الظروف البيئية التي يعيشها الفلسطينيين في دول الطوق، والاختلاف بين هذه الظروف، سياسياً واجتماعياً واقتصادياً،وأكدت الدراسة ضرورة التوصل إلى حل عادل لقضية اللاجئين، والتمسك بحقهم في العودة إلى ديارهم.

كما كشفت الدراسة ما جرى في قمة "كامب ديفيد" الثانية عام 2000م، والآثار التي ترتّبت على فشل القمة، وبيّنت الدراسة طبيعة الضغط الأمريكي الذي مورس على الطرف الفلسطيني، بهدف انتزاع المزيد من التنازلات.

وتعرضت الدراسة لانتفاضة الأقصى في أيلول (سبتمبر) 2000، وأسباب اندلاعها ومواقف دول الطوق العربي منها، ونوهت الدراسة إلى الخطر الإسرائيلي الذي يتهدد مستقبل أمن الدول العربية، وخصوصاً الدول المجاورة محل الدراسة، كما وضّحت الدراسة الأطماع التوسعية الصهيونية، وأوصت الدراسة بضرورة تكاثف الجهود من أجل الوقوف في وجه تلك الأطماع.

وفي هذا السياق وجد الباحث في النهاية ، أنه ثمة حاجة لمعرفة إلى أين وصل العمل العربي المشترك وما هي معوقاته، وتوضيح المطلوب من أجل تحقيق مشروع النهضة العربية ، مع تبيان حقيقة مشروع السوق المشتركة، وما الأهداف المرجوة من إنشاء السوق، وتوضيح إيجابيات وسلبيات المشروع.

وفيما يخص مستقبل المنطقة كشفت الدراسة عن حقيقة استمرار الولايات المتحدة في اعتماد استراتيجية عدائية تجاه الأمة العربية ومشروع نهضتها، تقوم على عرقلة هذا المشروع، ولقد تبنت في إداراتها المتعاقبة، ولا تزال تتبنى انطلاقاً من هذه الاستراتيجية سياسة دعم الكيان الإسرائيلي مادياً ومعنوياً، وجاءت أحداث 11 أيلول (سبتمبر) 2001، لتكون ذريعة لتنفيذ استراجيتها، وإقامة نظام عالمي جديد، والذي رفع شعاره "جورج بوش" عام 1990 أبان حرب الخليج.

## 2.7 التوصيات:

توصلت الدراسة؛ إلى أنه ثمة حاجة لوضع إستراتيجية عمل مشتركة لمواجهة المرحلة القادمة، للأسباب التالية:

- عدم تكافؤ أطراف الصراع العربي – الإسرائيلي، والتدخل المنحاز والظالم للقوى الدولية في هذا الصراع، والتي تسعى إلى تحقيق أهدافها ومصالحها في المنطقة.
- طبيعة الصراع من حيث طوله، وكثرة متغيراته، وتعدد الآراء في طبيعة مآلاته في المستقبل.
- حاجة الصراع إلى تعبئة ذهنية ونفسية وشحذ الهمم، وتعبئة طاقات الأمة وتنشيط جهودها، وحفز رغبة أبنائها في الفعل وإعادة اكتساب الثقة بالنفس، والخروج من حالة الإحباط واليأس.

**وبناءً على ما تقدم خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات، بيانها كالتالي:**

- الالتزام بالحد الأدنى العربي فيما يتصل باستمرار الصراع، كما حددته قرارات القمم العربية (قبل مؤتمر مدريد 1991م)، بل والتشبّث بكافة قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن.
- استخدام سلاح المقاطعة الاقتصادية، باعتبارها ورقة ضغط ذات تأثير إستراتيجي لعزل الكيان الإسرائيلي.
- إعادة النظر في المعاهدات والاتفاقيات التي أُبرمت في ظل استمرار الاحتلال للأراضي العربية، والتلويح بإمكانية إلغاء بعض هذه الاتفاقات، حيث أثبتت الدراسة؛ أن إسرائيل تحرص كل الحرص على المحافظة على ما أنجزته من اتفاقات مع دول مثل: مصر والأردن.
- على الدول العربية أن توسع مجالات الحريات العامة والمشاركة السياسية، وتمكين قوى المجتمع المدني من الإسهام في المعركة الوطنية والقومية ضد الأخطار والتحديات وعلى رأسها الخطر الصهيوني.

- مراجعة فكرة التضامن مع الشعب الفلسطيني، والتأكيد على؛ أن الصراع ليس صراعاً فلسطينياً – إسرائيلياً فحسب، بل هو صراع قومي، والدول العربية جميعها أطرافاً في هذا الصراع.
- وضع خطط محددة المسؤولية والمراحل من أجل دعم صمود الشعب الفلسطيني، وخصوصاً فيما يخص الاقتصاد الفلسطيني، الذي هو: بأمس الحاجة إلى إعادة ترتيب، وفصله عن الاقتصاد الإسرائيلي، وإيجاد البديل العربي.
- إعادة النظر في القوانين والإجراءات التي تتخذها الدول العربية، في التعامل مع أبناء الشعب الفلسطيني، اللاجئين، أو المقيمين أو العابرين، وخصوصاً دول الطوق، والتي يرتبط الفلسطينيون بها بروابط مميزة.
- وقف الاحتكار النووي الإسرائيلي الذي يمثل تهديداً للاستقرار الأمني، وإزالة عناصر التسلح النووي الإسرائيلي على كل المستويات، ابتداءً من العناصر العسكرية في البنية النووية، وحتى الرؤوس والذخائر النووية.
- محاولة تطوير برامج نووية سلمية عربية من أجل خلق حالة من التوازن الإقليمي، وقطع الطريق على إسرائيل.
- تحقيق الوحدة الفلسطينية وتكثيف الجهود العربية، واستخدام الضغط العربي من أجل رأب الصراع الذي حصل في الصف الفلسطيني، وإعادة اللحمة بين أبناء الوطن الواحد، من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة، وهي: تحرير الأرض والإنسان.
- الاستفادة من العلاقات المميزة لبعض الدول العربية التي تربطها بالإدارة الأمريكية، من أجل وقف العدوان الإسرائيلي عن الشعب الفلسطيني، ورفع الحصار عنه.
- إكمال مشروع النهضة العربية ، ووضع الخطط الكفيلة بتحقيق الأهداف العربية المرجوة، والوصول إلى اتحاد عربي على غرار الاتحاد الأوروبي، وتسهيل عملية انتقال الأفراد عبر الحدود من أجل تحقيق التكامل.

# المـــراجـــع

# بيبليوغرافيا

## الكتب باللغة العربية:


1- ابراهيم،ح.(2002): تحليل ردود الأفعال العربية تحاه أحداث أيلـــول/ســـبتمبر وتـــداعياتها، الطبعـــة الأولى،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

2- أحمد، أ.(2000): "انتفاضة الأقصى "يوميات ووثائق"، الهيئة العامة للاستعلامات، الـــسلطة الوطنيـــة الفلسطينية، رام الله.

3- الأشهب، ن، الحسيني، م.(2005): مشروع الشرق الأوسط، أعلى مراحل التبعية الطبعة الأولـــى، دار الشروق، دمشق.

4- أبو بكر، ت.(2000):، الفلسطينيون في الكويت وأزمة الخليج، الطبعة الأولى،مركز جنين للدراســـات، عمّان.

5- بكري ، م (1993): "غزة – أريحا الأوراق السرية"، الطبعة الأولى، دار الشروق ، القاهرة.

6- البنفلاح، ع.(2004): أمريكا من القمة إلى القاع، الطبعة الثانية، دار السلام، القاهرة.

7- جاينس تيري، و ادمون غريب وآخرون.(2002): الوطن العربي في الـــسياسة الأمريكيـــة، الطبعـــة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

8- الحسكير،ع.(1999):الجولان مفتاح السلام في الشرق الاوسط، الطبعة الأولى، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام ،بيروت .

9- الحسن، ب.(2003): "الخداع الإسرائيلي، رؤية فلسطينية لمفاوضات كامب ديفيد"، الطبعـــة الأولـــى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،بيروت.

10- الحسن، هـــ، نزال، م وآخرون.(1991): الانتفاضة الفلسطينية مستقبلها ودورها في التحرير، الطبعة الأولى، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمّان.

11- حسونة، خ.(2001): "الثابت والمتغير في الواقع العربي" ، الطبعة الأولى،دارالمقداد للطباعة – غزة.

12- حلاق، ح.(1998): "فلسطين في المؤتمرات العربية والدولية"، الطبعة الأولى، منشورات روائع مجدلاوي، عمّان.
13- الحمد، ج .(1994):" مستقبل السلام في الشرق الأوسط"، الطبعة الأولى، المؤسسة المتحدة للدراسات والبحوث، عمّان.
14- الحمد، ج(1994):"مستقبل الأمن القومي العربي في ظل السلام مع إسرائيل"، الطبعة الأولى،مركز دراسات الشرق الأوسط، عمّان.
15- الحمد، ج.(2000): "مستقبل السلام في الشرق الأوسط"، الطبعة الثالثة،مركز دراسات الشرق الأوسط، عمّان.
16- الحمش، م.(1997): "السلام المدان، الشرق الأوسط الجديد"، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي ، القاهرة.
17- أبو خزام، إ.(2005):، أقواس الهيمنة، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية، بنغازي.
18- الدجاني، أ(2002): "القدس وانتفاضة الأقصى وحرب العولمة"، الطبعة الأولى، مركز الإعلام العربي ، القاهرة.
19- الدقاق، إ ،بشارة ،ع ، وآخرون.(2000): "نحو استراتيجية وخطة عمل للصراع الغربي الصهيوني" ، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.
20- الدقاق، إ. الجرباوي، ع ،وآخرون.(2005) "القضية الفلسطينية تحديات الوجود والهوية، الطبعة الأولى، دار الفارس للنشر، عمّان.
21- الرفاعي، أ.(2005): ياسر عرفات سيد فلسطين والشهيد الخالد، الطبعة الأولى، منصور للطباعة والنشر والتوزيع، غزة.
22- زيادة ، ر.(2005): "السلام الداني المفاوضات السورية – الإسرائيلية"، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربي ،بيروت.
23- السامرائي،ع(2002): الأطماع الصهيونية التوسعية في البلاد العربية، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، أبوظبي.
24- سعيد، أ.(2002): "نهاية عملية السلام أوسلو وما بعدها"، الطبعة الأولى، دار الأدب،بيروت.
25- سلمان، وآخرون.(1986):"إسرائيل وتجربة حرب لبنان"، الطبعة الأولى،مؤسسة الدراسات الفلسطينية،بيروت.
26- سعودي، هـ. (2003): السياسة الامريكية تجاه الوطن العربي في اعقاب الحرب العالمية الثانية.في: أ، أحمد، م،حمزة.صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية (ص ص 69-102)، الطبعة الأولى،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
27- سويد، م.(1993): "حرب الأيام السبعة على لبنان"، الطبعة الأولى،مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت .
28- سويد، م.(1995): "يوميات الحرب الإسرائيلية على لبنان"، الطبعة الأولى، مؤسسة الدراسات

الفلسطينية، قبرص.
29- سويد، م.(2002):"الاجتياح الإسرائيلي للضفة الغربية، من محاصرة المقاطعة إلى إخلاء كنيسة المهد"، الطبعة الأولى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،قبرص.
30- أبو شنب، ح.(1995): "الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي"، الرأي والرأي الآخر، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي ،القاهرة.
31- شاش، ط.(1999): "مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية"، الطبعة الأولى، الأمال والتحديات، القاهرة.
32- شبيب، س.(1985): "منظمة التحرير الفلسطينية وتفاعلاتها في البيئة الرسمية العربية دول الطوق" ، الطبعة الأولى،هيئة أرض فلسطين،لندن.
33- شفيق، م.(1999):" أوسلو 1و 2 المسار والمال " ، الطبعة الأولى. دار المستقبل ، الخليل ، رام الله .
34- شفيق، م.(1999): "من اتفاق أوسلو إلى الدولة ثنائية القومية"، الطبعة الأولى،دار الشروق للنشر والتوزيع، عمّان.
35- شمالي ،ن.(1995): مصيرنا هو مصير فلسطين ، الطبعة الأولى، دار المستقبل- دمشق .
36- الطويل، ك.(2002): أمريكا والعرب.في:أ.غريب وآخرون. الوطني العربي في السياسة الأمريكية.(ص ص 39-53) ، الطبعة الأولى،سلسلة كتب المستقبل العربي(22)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
37- الطيبي، أ ،بركة، م.(2005): "القضية الفلسطينية وخطة الانفصال عن غزة، آفاق التسوية"، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،أبوظبي.
38- أبو عودة ، ع. (1999):" إشكالية السلام في الشرق الأوسط- رؤية من الداخل " ، الطبعة الأولى،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت.
39- عاروري، ن.(2007): "أمريكا الخصم والحكم دراسة توثيقية في عملية السلام"، الطبعة الأولى،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت.
40- عبد الرحمن، أ.(2002): "قضية اللاجئين الفلسطينيين"، الطبعة الأولى،عمّان.
41- عبد السلام، ج،داود، م.(2006): " الصراع العربي الإسرائيلي بين النضال المسلح والتسوية السلمية" ، الطبعة الأولى،رابطة الجامعات الإسلامية،القاهرة.
42- عبد الكريم، ق ،وآخرين.(2000): "من أوسلو إلى واي ريفر"، الطبعة الأولى،شركة التقدم العربي ، بيروت.
43- عبد الوهاب، ع. (1995): "الشرق الأوسط الجديد سيناريو الهيمنة الإسرائيلية"، الطبعة الأولى، سينا للنشر ، القاهرة.
44- العثمان ، ع .(2003):" مأزق التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي" ، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر،بيروت.
45- العطار ،ح . (2006):" مصر والقضية الفلسطينية-الحكم الذاتي في الضفة والقطاع " ، الطبعة

الأولى،دار الاتحاد للطباعة، القاهرة.
46- علي ، ش. (1998): "في جنازة المقاطعة العربية لإسرائيل" ، الطبعة الثانية،مركز الحضارة العربية،القاهرة.
47- العملة ، ر . (1999): "حسم الصراع في ظل البعد النووي الإسرائيلي" ، الطبعة الأولى،دار الفرقان،عمّان.
48- عواد، ع.(1994): "الحل والدولة، الجزء الأول، غزة أريحا أولاً"، الطبعة الأولى، مؤسسة دار القلم، عمّان.
49- عيسى، م.(2001):"العرب وإسرائيل ميزان القوى ومستقبل المواجهة"، الطبعة الأولى، مركز الحضارة العربية، القاهرة.
50- غريب، أ، وآخرون.(2002): الاعلام الامريكي والعرب. في:ت ،الحمد وآخرون"الوطن العربي في السياسة الأمريكية".(ص 201) الطبعة الأولى،سلسلة كتب المستقبل العربي(22)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
51- غوانمة، ي.(1999): "الأردن وفلسطين وتحديات المشروع النهضوي "، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت.
52- الفرا ، م . (2001):" السلام الخادع من مؤتمر مدريد الى انتفاضة الاقصى1991-2000" ، الطبعة الأولى،مركز دراسات الشرق الأوسط ،عمّان.
53- فرسون، س.(2003): "فلسطين والفلسطينيون"، الطبعة الأولى،مركز دراسات الوحدة العربية ،القاهرة.
54- قاسم، ع.(1993): "لماذا نرفض اتفاق غزة أريحا وما هو البديل مع نصوص قراري مجلس الأمن والاتفاق والرسائل المتبادلة"، الطبعة الأولى ،القاهرة.
55- قريع ، أ.(2006): "الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو الى خريطة الطريق1993"، الطبعة الثانية،مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،رام الله.
56- القطيط ، ج ،وآخرون . (2006):" العرب ومقاطعة إسرائيل " ، الطبعة الأولى،مركز دراسات الشرق الأوسط، الطبعة الأولى،بيروت.
57- الكيلاني، هـ.(1996):"التسوية السلمية للصراع العربي – الإسرائيلي"، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي.
58- أبو لغد ،إ ،المسيري، ع،وآخرون:(2000): "العرب ومواجهة إسرائيل احتمالات المستقبل " ، الطبعة الأولى،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت.
59- محمد، ث.(2002):عاصفة الأبراج، الطبعة الأولى،دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمّان.
60- محمد، ع.(2003): "انتفاضة الأقصى والاستقلال، تحديات وآفاق"، الطبعة الأولى،مركز الإعلام العربي ،القاهرة.
61- المسحال ، س.(1994): ضياع أمة ، الطبعة الأولى،مؤسسة الرافد للنشر والتوزيع،ميريت للنشر

والتوزيع،القاهرة.
62- مسعد،ن.(2003): السياسة الخارجية الامريكية تجاه الدول العربية بعد احداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر2001.في: أ، أحمد، م،حمزة.صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية (ص ص-263 207)، الطبعة الأولى،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
63- مصطفى، ن، م .(1995): "ماذا بعد انهيار عملية التسوية السلمية" ، الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.
64- مطر،ح.(2003): الكراهية الأمريكية للعرب صناعة جديدة .في :أ، أحمد، م،حمزة.صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية (ص ص 263-288)،الطبعة الأولى،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
65- ملحم، ح .(1999): السوق الشرق أوسطية، الطبعة الأولى،مكتبة الجامعة الإسلامية ،غزة.
66- نافع، أ.(2002) "أوراق عربية، فلسطين . . . وهموم أخرى" ، الطبعة الأولى،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة.
67- نوفل ، م.(1995): "قصة اتفاق أوسلو، الرواية الحقيقية الكاملة"، الطبعة الأولى،الأهلية للنشر والتوزيع،عمّان.
68- نوفل ، م.(1996): "الانقلاب"، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمّان.
69- نوفل، م.(2000): "البحث عن الدولة، سلسلة التجربة الفلسطينية"، الطبعة الأولى، مواطن – المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ، عمّان.
70- نوفل، م.(2005): "ليلة انتخاب الرئيس"، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، رام الله.
71- هيكل ، م.(2001) : "عواصف الحرب وعواصف السلام"، الطبعة الثامنة. دار الشروق، القاهرة .
72- هيكل، م، (2001) "سلام الأوهام، أوسلو – ما قبلها وما بعدها"، الطبعة السابعة،دار الشروق ،بيروت.
73- يوسف ، ع . وآخرون.(1995) :" الانعكاسات السياسية لاتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني – غزة أريحا أولاً " ، الطبعة الأولى،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت.

## الكتب المترجمة :

1. أبي عاد،ن، جرينون،م.(1996): "النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط"، الطبعة الأولى، ترجمة محمد النجار،الأهلية للنشر،عمّان.
2. بيريس، ش.(1994): "الشرق الأوسط الجديد"، طبعة أولى، ترجمة محمد حلمي الحافظ،الأهلية للنشر والتوزيع،عمّان.

3. غروميكو ، أ. (2001) : "السلام الآن سلام المستقبل" ، طبعة أولـــى. دار طـــلاس للدراســـات والترجمة والنشر ،بيروت.
**4.** كارتر ، ج.(2006): "فلسطين سلام لا تفرقة عنصرية"، الطبعة الأولى، نسخة مترجمـــة بيـــد : عادل بشري،القاهرة.
5. كريستيسن،ك.(2002): تصورات عن فلسطين،سياسة امريكا الشرق أوســـطية .فـــي:إ،غريـــب، وآخرون.الوطن العربي في السياسة الامريكية .ص ص (57-66)ترجمة واعداد مركز دراســـات الوحدة العربية ،سلسلة كتب المستقبل العربي 22 ،بيروت.
**6.** كين بوث ،وتيم ديون "Dunne T, Booth. K".(2005): "عوالم متصادمة، الإرهاب ومـــستقبل النظام العالمي، الطبعة الثانية، ترجمة واعداد مركز الإمارات للدراسة والبحـــوث الإســـتراتيجية ،أبوظبي.
**7.** كيسنجر،هـــ.(2002):، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية، الطبعة الأولى، ترجمة واعداد دار الكتاب العربي ، بيروت.
**8.** لومارشان، ف ،و راضي، ل.(1998): إسرائيل / فلسطين غداً الطبعة الأولى،دار الجليل للنـــشر والدراسات والابحاث، بيروت.
**9.** ماعوز ، م.(1998): سورية واسرائيل من الحرب الى صناعة الـــسلام ، الطبعـــة الأولـــى، دار الجليل للنشر والدراسات والابحاث،بيروت.
**10** مغدال ،ي،كمرلنغ ،ب.(2001):"الفلسطينيون صيرورة شعب"، ترجمة محمـــد عنـــاني، الطبعـــة الأولى،المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية،رام الله.
**11** وليام ب. كوانت.(2002): "عملية السلام"الدبلوماسية الامريكية والنزاع العربي الاســـرائيلي مـــذ عام 1967م ، ترجمة د.هشام الدجاني، الطبعة العربية الأولى،مكتبة العبيكان،الرياض.

## الدوريات:


1- البشري، ط.(2002):"من أيام العرب: 11 أيلول سبتمبر أم 28 أيلول / سبتمبر 2000(ص ص -49 38)، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 50.

2- بلقزيز، ع .(1999): "ممكنات ومستحيلات الصراع العربي – الصهيوني(ص ص 16-63)، المستقبل العربي ، العدد 250، بيروت.

3- الجرباوي، ع.(2004):"المأزق الفلسطيني والخيار الوحيد للخروج منه. (ص ص85-95)" مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 58.

4- جريدة الأخبار 03.09.1993،ادوارد غالي الذهبي،(الأحد، 1993/9/3، العدد 12918 ، ص5).

5- الحسيني ، م.(1999):مصر والمفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية (ص ص83-91)، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد 40

6- حسين ، خ .(2005): أبعاد القانون الامريكي لتحرير لبنان وسوريا ، عرب ال48 ، 2005/3/15.

7- حماد ، م .(1999): نحو استراتيجية وخطة عمل للصراع العربي الصهيوني ، المستقبل العربي ، العدد 243.

8- حمادي، س(1998):"مكانة الوحدة العربية في مشروع النهضة العربية الحديثة"(ص ص17-31)، المستقبل العربي، العدد 234.

9- خصاونة،هـ.(1996): مستقبل الصراع العربي الأسرائيلي(ص 113)،المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،العدد218.

10- الدجاني، أ.(1999): "رؤية حضارية للصراع العربي – الصهيوني(ص ص43-76)، المستقبل العربي، العدد 239.

11- أبو زهيرة، ع .(2004): "السيادة الفلسطينية في وثيقة جنيف، (ص ص123-129)رؤية، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد28.

12- زريق، إ.(2000):"نقاط أساسية يجب أخذها في الاعتبار في مفاوضات الوضع النهائي الخاص بقضية اللاجئين".(ص ص143-161)، مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 41.

13- زريق، ر.(2004):"الفلسطينيون في إسرائيل بعد أوسلو، جدلية العدل والقوة" . (ص ص91-102) مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 58.

14- زقوت، ن.(2001): "جدلية الاختلاف في تعداد اللاجئين الفلسطينيين.(ص ص 103-111)، مجلة رؤية، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 10.

15- أبو ستة، س.(2000): "مشكلة اللاجئين أساس القضية الفلسطينية.(ص ص 199-208)،مجلة رؤية، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد الثاني.

16- السعدون، ج.(2002):"أحداث 11 أيلول / سبتمبر وانعكاساتها على منطقة الخليج العربي".(ص ص -30

47)، المستقبل العربي – مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 285.
17- الشطي، إ.(2002):"تحديات إستراتيجية، بعد أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر، المستقبل العربي – مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 238.
18- شومان ،ع .(1998):العمل الاقتصادي العربي المشترك والتحديات الاقليمية الدولية.(ص ص -97 70)، المستقبل العربي،العدد234.
19- عوكل، ط.(2002): "نظرة على الوضع الفلسطيني بعد الحادي عشر من أيلول، رؤية، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 25.
20- القلقيلي، ن.(2003): "تطور موقف الدول العربية حول مسألة الكيانية الفلسطينية"، العدد 42.
21- كيالي، م.(2002):"انتفاضة الأقصى، تعقيداتها وإشكالياتها".(ص ص 44-61)، رؤية، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 20.
22- مجدلاني، أ.(2002):"القمة العربية واستحقاقاتها ما بعد 11 أيلول".(ص ص 208-213)، رؤية، تصدر عن الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 16.
23- مجلة الدراسات الفلسطينية.(2000): المفاوضات على المسار السوري الاسرائيلي .(ص ص -63 85)،ترجمة واعداد: خالد العايد ،العدد41.
24- محافظة،ع.(2000): الأردن ...الى أين؟ ،المستقبل العربي.(ص ص 22-34)، مركز دراسات الوحدة العربية،العدد 256.
25- مركز الإعلام والمعلومات، 2004 "التقارير"، فلسطين – غزة .
26- مسلم، ط.(1998):"التسوية الصعبة، دراسة في الاتفاقات والمعاهدات العربية – الإسرائيلية، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق العدد 238.
27- المصري، هـ.(2000): انتفاضة الأقصى بين الاستثمار والانتظار.(ص ص 71-80)،مجلة رؤية، تحليل للإمكانات والقيود، مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 3.
28- نافعة ، ح. (1996). العلاقات المصرية الفلسطينية . (ص ص36-41)، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد 40.
29- هلال، ج.(2000):"انتفاضة الأقصى: الأهداف المباشرة ومقومات الاستمرار.(ص ص 26-44)، مجلة رؤية، تحليل للإمكانات والقيود، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 44.
30- هوف، ف.(2000):"خط الرابع من حزيران / يونيو 1967" .(ص ص 86-96)مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 41.
31- يوسف أحمد.(2001):"الرقم العربي في معادلة التحرر الوطني الفلسطيني، تحليل للإمكانات والقيود.(ص ص 26-30)، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد 45.

## رسائل ماجستير:


1. أبوالطرابيش،أ.(2008):السياسة الخارجية الامريكية تجاه الصراع الفلسطيني الاسرائيلي في عهد جورج بوش الابن 2001-2006،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة القدس ،القدس.
2. الداعور، أ.(2001): "آثار مفاوضات السلام على الصراع العربي – الإسرائيلي في الفترة من 1990 – 2000م" رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الملكة أروى، صنعاء.
3. خصاونة، ع.(2008): علاقة الاردن بالولايات المتحدة 1999-2006، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة القدس،القدس.
4. عبدالعاطي،ص.(2008):العولمة الثقافية وتداعياتها على المجتمع العربي،الشباب الفلسطيني نموذج، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة القدس،القدس.

## مواقع انترنت:


1 اسلام ويب.(2002):" الانعكاسات الدولية لأحداث 11 أيلول على القضية لفلسطينية"،(2002/4/15).
http://www.islamweb.net/ver2/archive/readArt.php?lang=A&id=13965

2 مركز دراسات الشرق الاوسط ،عمان،(26 اذار2009):" مؤتمر مستقبل سيناريوهات صراعات العربي الاسرائيلي".
http://www.mesc.com.jo/final%20seminar/Sim-11-01.htm

3 عبد الفتاح ،س .(2004):الجزيرة "مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي"،( 2004/10/3 ).
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D3B288AA-0BB0-4718-A078-B9F092A16D5A.htm

4 الجوهري،ش.(2008): على هامش محاضرة للدكتور سعيد التل عن مستقبل **الدولة** الأردنية 30 تشرين الثاني (نوفمبر) 2008.
http://omedia.jeeran.com/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9

5 حبيب،ر.(2009) ،عمون-وكالة انباء، بعد 10 سنوات على رحيله، حلم الملك حسين بالسلام لا زال بعيد المنال، 06.02.2009.
http://www.ammonnews.net/article.aspx?articleNO=33850

6 عيلام،إ.(2009): مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات دراسة: العلاقات المصرية – الإسرائيلية... سيناريوهات ما بعد مبارك اعداد: إيهود عيلام، ترجمة: أحمد الغريب ، 20-03-2009.
http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=201&a=86777

7 طه حسين،أ.(2008):الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر،دراسة للكونجرس عن مستقبل العلاقات المصرية – الإسرائيلية، ابريل/2008 .
http://213.136.192.26/147281/sx1d.htm

8 ابوشاويش ،ز.(2009):جريدة مصر الحرة ، الاسد في الاردن الاقربون أولى بالمعروف، 2009/03/22.
http://misralhura.wordpress.com/2009/03/22/ziad-34

9 موقع بي بي سي العربية،BBC Arabic.com.(2004):"السلام البارد بين مصر وإسرائيل 2004/10/08".
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_3728000/3728378.stm

10 عبداللطيف،أ .(2005): "مستقبل العلاقات العربية الأمريكية من الصدام إلى التعاون"، 2005/04/23،مجلة العصر.
http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=6586

11 swissinfo.com .(2005): العلاقات العربية الأمريكية .. إلى أيــن؟ 2005/03/29.
http://www.swissinfo.ch/ara/front.html?siteSect=109&sid=5636353&cKey=1224871172000&ty=st

12 موقع مقاتل ،www.moqatil.com.(2009): " اتفاقات السلام العربية الاسرائيلية في القرن العشرين".
http://www.mokatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/EtefakyatS/sec18.doc_cvt.htm

13 جريدة الأخبار.(2008)." أول بيانٍ ألقاه الرئيس حسني مبارك أمام مجلس الشعب يوم الأربعاء الموافق 14 تشرين أول (أكتوبر) 1981".
http://www.al-akhbar.com/ar/node/3225

14 نافعة،ح.(2009):،المركز الفلسطيني للاعلام ، 07.01.2009.
http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=344363

15 الملاذي.(2006): " العلاقات الأمريكية – السورية" منبر فكري مستقل، 15.07.2006 .
http://www.malazi.com/index.php?d=96&id=67

16 سوريا نيوز.(2009):" قانون محاسبة سوريا".
http://syria-news.com/readnews.php?sy_seq=92852

17 منتديات ساندروز الثقافية.(2005) :قانون تحرير سوريا،08.03.2005.
/http://www.sandroses.com/abbs/t94786

18 الراجحي،ع.(2006):" **أيصبح العدو اللدود صديقاً حميماً!**" منتدى الادب العربي.
http://www.b-99.com/vb/t65778.html

19 بي بي سي نيوز.(2003):"خارطة الطريق"،28.04.2003.
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_2982000/2982403.stm

20 (موقع أنباء الأخباري.(2007): "اتفاق 17 ايار/مايو 1983"،17.06.2007.
http://www.inbaa.com/modules.php?name=News&file=article&sid=18729

21 دروب، www.doroob.com .(2006):الشرق الأوسط الجديد، 12أغسطس 2006.
http://www.doroob.com/?p=10056

## المراجع باللغة الانجليزية:

### Foreign Books :


-Smith , Ch . (2004) : " Palestine and the Arab-Israeli conflict",4st, Bedford/St. Martin's.

-Waston ,G . (2000) : "The Oslo Accords : international law and the Israeli-Palestinian peace agreements" ,1st, Oxford University, New York..

-Noor , A . (2000) " 52 years of Palestine occupation" ,1st.

-Khatib , H . (2003)" Palestine and Egypt under the Ottomans: paintings, books , photographs, maps and manuscripts",1st, Egypt.

-A. Bill , J & Springborg, R . (2004) : "Politics in the middle east ",4st, New York University Department of Politics, New York.


*****